راندولف ج.ادامس

in a

T

زجمة وفوزي قسلاوي

ُلاندولف أدامينِي ·

المئعنى لتِ يَاسى لا يُورَة

زجت فوز**ئي<u>ت</u> لا**وي

الملق سَسَة الأهَلْيَة للطبَاعَة وَالنَّسُسُ ص.ب: ٣٥١٥ : بيعت السنان

This book is a translation of POLITICAL IDEAS OF THE AMERICAN REVOLUTION by Randolph G. Adams, the third edition of which was published and c copyrighted 1958 by Barnes & Noble, Inc., the 2nd edition was copyrighted by Randolph G. Adams and the 1st by Trinity College. This translation has been published with the permission of Barnes & Noble, Inc., 105 Fifth Avenue, New York 3, N. Y., U. S. A.

تعليـــق

بقلم مريل جنسن

يُعتبر كتاب «مبادىء الثورة السياسية » في امريكا الاول من نوعه اذ خصص بكامله لمعالجة هذا الموضوع واصبح مرجعاً يصلح لكل الازمان .

في اعقباب الحرب العالمية الاولى حصر راندولف ج. أدامس همه ، شأنه في ذلك شأن الكثيرين غيره ، في معالجة مشكلة التنظيم الدولي كما تجسّد في عصبة الامم آنذاك وقد أكد ان الكتاب قبل كل شيء ، مساهمة منه في خدمسة القانون الدولي كما وانه فصل من التاريخ البريطاني ، واضواء على تاريخ الولايات المتحدة الامريكية .

ان كتبابا كثيرين تحولوا في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، عن البحث في الدروس التي يعلمها التاريخ ولا سيا فيا يتعلق بالمنظات الدولية الى دراسة تاريخ الولايات الاميركية لفترة ما بعد الثورة مع اهتامهم الخاص بدراسة التجارب التي رافقت مرحلة الاتحساد وصدور دستور الولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٨٧ . ولكن تجربة ادامس كانت فريدة في نوعها لأنه يبدأ بجوثه بدراسة المناقشات النظرية التي دارت بين المستعمرات الامريكية وبريطانيا العظمى قبل عام

١٧٧٦ في محاولة لاكتشاف العبرة والدروس منها .

وغرض هذا التعليق توضيح الفكر السياسي الذي كان جزءاً من التقاليد الامريكية عندما نشب الخلاف مع بريطانيا العظمى عام ١٧٦٣ . وكذلك الاشارة الى بعض النواحي الجديدة لهذه القضية والتي اراها جديرة بالدرس ، كما أنه لفت النظر الى بعض ما كتب عن هذه القضية بعد نشر هذا الكتاب . واعتقد ان هذا الكتاب ، مضافاً الى ما كتب بعده يكفى لايفاء هذه القضية حقها من البحث .

التراث الانجليزي

لم تكن مناقشات وحجج الامريكين الذينطالبوا مجقوقهم

وسلطاتهم من الوطن الأم قبل عام ١٧٦٣ ، في جمعظمها، تدور حول افكار سياسية جديدة ، بل كان كل ما فعاوه تأكيدا لمبادىء وآراء سياسية قديمة عرفوهافي موطنهم الاصلي ، وارادوا تحويرها قليلا فقط بحيث تلاثم وضعهم الحالي . ولم يكن في الامر من جديد سوى الطريق التي عولجت بها تلك المبادىء والنظريات وكذلك التشديد الذي ابداه الاميركيون لتطبيقها ما لم تعرفه بريطانيا من قبل .

حمل المستعمرون الانجليز الاوائل معهم الى امريكا افكارا سياسية هي في الاساس التاريخ السياسي البريطاني والدستوري وقد تم ذلك في الوقت الذي اشتدت فيه المناقشة والجدل بين التج البريطاني والبرلمان حول توزيع السلطة بين اجهزة الحكومة التنفيذية والتشريعية ، فآزر المستعمرون الامير كيون مطالب البريمان ضد العرش . وعندما تطور تشريعهم الخاص في القرن السابع عشر نظموا انفسهم على غرار مجلس العموم البريطاني واستعملوا نظرياتهم في الحقوق البرلمانية في صراعهم مع حكام واصحاب المستعمرات، فشددوا على حرية الانتخابات مع متكام واصحاب المستعمرات، فشددوا على حرية الانتخابات بصفتهم يمثلون الشعب ، ان يراقبوا جميع الضرائب والطرق بصفتهم يمثلون الشعب ، ان يراقبوا جميع الضرائب والطرق التي ستصرف بموجبها . وقامت معارك كلامية حامية الوطيس في المستعمرات بين المشترعين الصغار والحكام والملاكين . وكان النصر حليف المشترعين الصغار . وما ان حل عام ١٧٦٣ حتى

كان كل مجلس تشريعي محلي في المستعمرات يعتبر نفسه صورة مصغرة عن مجلس العموم البريطاني نفسه ، يعتز اعضاؤه بحقوقهم وامتىازاتهم كأي عضو في البرلمان البريطاني تماما . أما الميراث الثاني الذي اكتسبه المستعمرون من بريطانيا فكان كناية عن مجموعة من الميادىء التي تتعلق مجمّوق الفرد والتي كانت تلخص في بريطــانيا مجمـــلة واحدة هي د حقوق. الرجل الانكليزي ، فطالب الاميركيون بتطبيق هذه الحقوق عليهم . وذكرت المواثيق الاولى بأن جميع الاطفال الذين بولدون في المستعمرات او في عرض البحار يتمتعون بنفس الحق كما لو انهم ولدوا ضمن اراضي الدولة البريطانية . فاعتمد الامبركبون على هذه العبارة وطالبوا بتطبيقها نصا وروحا ء وكانوا يعلمون ماهية تلك الضانةوغيرها كضانة حصانة النائب لذلك راحوا يقدمون العرائض التي شددوا فيهاعلى ضرورة منحهم الضانات ضد الاعتقال والسجن بدون مبرر قانوني ، وان لا تفرض عليهم ضرائب سوى تلك التي يحددها مثلوهم في المجلس التشريعي وغيرها . تلك كانت المبادىء التي رسخت

جرت في عام ١٧٦٣ · الضرائب والتمشل ١٧٦٣ – ١٧٧٦

في اذهان المستوطنين في امريكا قبل المناقشات الحاممة التي

كانت البادرة العملية الأولى المناقشات النظرية بعد ١٧٦٣، محاولة البرلمان البريطاني ان يجبي اموالاً عن طريق فرض الضرائب المباشرة على المستعمرات ، وكان ذلك في قانون ضريبة السكر عام ١٧٦٤ وتلاه قانون ضريبة الطوابع ، مما طرح القضية بعنف على بساط البحث ، اذ انه بدا خالفاً لتشريع كان قد اوجده (برلمان) بورجسيست بولاية فرجينيا حيث اجتمع اعضاؤه للمرة الاولى في صيف ١٦٦٩ وقرروا فيا قرروه مطالبة الملك ان لا يعين حاكماً بدون موافقة بحلسهم ، وخرجوا بتوصيات تمنع مثل ذلك الحاكم من فرص أي نوع من الضرائب .

وجاء في عريضتهم : « وفوق كل هذا نرجو ان نحتفظ بحرية مجلسنما التشريمي ... الامر الذي لا يمكن ان يرضينا غيره . » وفي ذات الوقت اصدر المجلس قانونا يؤكد ان « الحاكم لن يفرض اية ضريبة على المستعمرة او اراضيها او ممتلكاتها غير تلك التي يوافق عليها المجلس ، وكذلك تجبى هذه الضرية وتستعمل حسما بقرر المجلس ، »

وبيناكانت الجالس التشريعية آخذة بالازدياد كانت تتجه جيعها لمنع أي كان من فرض الضرائب دون موافقة اعضائها . وعندما حل الملك جايس الثاني مجلس فرجينيا وعين حاكما جديداً انصرف لفرض الضرائب ، ثار سكان فرجينيا كتلة واحدة ضد هذا العمل . واعلنوا « ان الرجل البريطاني لا يمكن ان يخضع لاية ضريبة سوى تلك التي يرضى بها ويسنها وعشاوه الشرعيون» .

وعندما انتصر البرلمان على الملك في عــــام ١٦٨٩ اعتبر الاميركيون ذلك نصراً للمبادىء التشريعية التي وضعوهــا . وبميد الصراع الذي كانت تخوضه المجالس التشريمية مع السلطة الخارجية للتصرف مجرية في بعض ما يخصها ، اعلن عجلس التشريع في فرجينيا بأن له وحده الحق بأن يفرض الضرائب وان كل هيئة سواه تحاول ذلك تعتبر غد شرعسة وغير عادلة ويعتبر تصرفها عملا يقضى على حرية الانجليز والاميركان على السواء ... وتبعثه المجالس الاخرى طالبــة رفض الضرائب الا بايعاز منهما . واعتمدت في ذلك على ما حاء في العراءة الملكمة: و لن تفرض ضريبة او تجبي مساعدة او تقدیر او مکوس او قروض او منح او ایة فریضة مها كانت على اي فرد من رعايا جلالتها داخل هذا الاقلم او على ممتلكاته بانة حجة او ذريعة كانت الا باجراء وموافقة الحاكم والمجلس وبمثلي الشعب في اجتماع قانوني رسمي .. ، ولما حاول الحاكم المجادلة في الامر وقف افراد الشعب في فرض اي نوع من انواع الضرائب الا ما يقرره الشعب نفسه عن طريق ممثله، وقالوا ان هذا حقطبيعي للمواطن بصفته احد رعايا الملكة يتمتع بما يتمتع به المواطن في الوطن الام نفسه . وفي نهاية عام ١٧٦٥ توصل الاميركان الى وضع نظريــة اساسة فما يتعلق بالضرائب ولو ان ذلك رافقـــه بعض

التشويش حول السؤال المتعلق فيا اذا كان الاميركيون يستطيعون ان يمثاوا في البرلمان او انهم كانوا ممثلين فعلا . وكان مصدر التشويش تلك المنشورات المتناقضة التي وزعها جيمس اوتيس وقال فيها بأن سلطة البرلمان تشمل الستعمرات غير انه نفى ان تكون لذلك البرلمان سلطة فرض الضرائب الا اذا كان الاميركيون ممثلين فيه . غير انه تراجع عن ادعاءاته بعد ان شعر بأنه سيلاحتى وعاد ووزع مناشير جديدة جاء فيها بأن للبرلمان الحتى بأن يفرض الضرائب . ولكن هدا كان كافياً للدلالة على ان اوتيس لا يعبر عن رأى الاميركين .

وبرز الى الوجود عام ١٧٦٧ خلاف جديد حول الفرائب الداخلية والخارجية غير ان وليام بيت عارض فكرة فرض الضرائب على المستعمرات من الداخل . ولكن قانون تاونسند فرض الفرائب غير المباشرة والخارجية ، بشكل رسوم استيراد بججية السمي لتنظيم التجارة بالرغم من احتجاج الامير كيين على ذلك وكانت الاحتجاجات مشتركة من قبل جمع الجالس التشريعة في البلاد .

وعندما تبين لتاونسند أن توماس هاتشيسون زعم مجلس الشيوخ انتذكان مقتنما بصلاحية البرلمان لفرض الضرائب ، سارع الى اصدار قانون خاص عام ١٧٧٦ ولكنه تخطى الحدود في قواعده الجديدة ما ادخل الشك في نقوس الاميركيين بأنه

يسعى لجمع الاموال لاستمالها في اغراض سياسية ولذلك لهي قانونه الجديد معارضة شديدة ... وهكذا تخلت بريطانيا عن قانون تاونسند عام ۱۷۷۰ بينها احتفظت بالضريبة على الشاي غير ان الاميركين اقلعوا عن شرب الشاي امعانا منهم في محاربة هذا المبدأ وتثبيتا لمطلبهم « لا ضريبة دون تثبيل » والا فالضريبة يفرضها الحكام بموافقة البرلمان وعن طريق قانون يصدره البرلمان ويوقعه الحكام .

وحاولت بريطانيا ان تصل الى اغراضها بتقسيم الضريبة الى قسمين : داخلية وخارجية . واعلنت عن قبولها اشراف البرلمانات المحلية في امريكا على فرص الضرائب الداخلية متمسكة مجقها هي بفرض ضرائب مباشرة ولمصلحتها هي بالذات على المستعمرات، وسمتها «ضرائب خارجية» وكان الفشل نصيب هذه المحاولة ايضاً اذ اعلن جايس اوتس عام ١٧٦٤ انه لا اساس قانونيا البتة التمييز الذي يملنه بعض البريطانيين بين الضرائب الداخلية والخارجية المفروضة على المستعمرات وكان المقصود بالضريبة الداخلية تتلك التي تتعلق بالاراضي والاملاك والمقارات اما الخارجية فتتعلق بالتحارة .

وكان موقف الأميركين يزداد وضوحاً واصبح يتلخص بجملة واحدة هي خلاصة حجج واسانيد جون ديكنسون : و ليس لأحد أيا كان ان يفرض على المستعمرين ضرائب الا مجالسهم الثشر بعمة الخاصة ».

العرش ، والبرلمان ، وحكومات المستعمرات

بالرغم من ان قضية فرض الضرائب كانت السبب الماشر للمعركة الدستورية السياسية بين المستعمرين وبريطانيا فاري حقىقة المعركة كانت تدور حول ميدأ ﴿ وضع حكومات المستعمرات بالنسبة للحكومة المركزية في الوطن الأم ومن ثم تحديد الملاقة بين البرلمان البريطاني والبرلمانات أي مجالس الولامات . وبما عقد القضمة أن المستعمرة نفسها تعتمد في كيانها القانوني على براءة اعلانها التي يصدرها الملك . . وهكذا تكون سلطات الحكومات المحلمة مستمدة قانوناً من العرش الذي يمنح بعض سلطاته الى الحكومات المحليـــة . فصارت القضية من وجهة نظر العرش ، محاولة تلك الحكومات سلمه جيسع سلطاته ووضعها في يدها . اما وجهة نظر المستعمرين فتتلخص بالسؤال: هل من حق العرش ان يبدل او يغير او السحب الحريات الاساسة المنوحة في يراءة اعلان قام المستعمرة ? والجدير بالذكر أن تلك البراءات كانت تعتبر المستعمرين مواطنين بريطانسين يتمتعون بنفس حقوق المواطن الانكليزي في الوطن الأم، تلك الحقوق التي اكتسبها بانتصار البرلمان البريطاني في معركته الدستورية ضد العرش.

ورغم ان الأمريكيين اعتبروا انتصار البرلمان انتصاراً لهم فقد وجدوا ان ذلك البرلمان «المنتصر» اخذ يزيد من تدخلاته في الشؤون الداخلية للمستعمرات حتى صار في نظرهم خصماً اكثر منه صديقاً . وهنا عادوا وطرحوا السؤال الدستوري التالي على بساط البحث والجدل : هل يحق للبرلمان ممارسة امتيازاته وحقوقه المكلسبة من العرش على المستعمرات ايضاً ام أنها يجب أن تقتصر على بريطانيا وحدها ?

وقد بدأ هذا السؤال يتردد بكثرة عندما اقسم الملك وليم والمكت ماري عام ١٦٨٩ في حفلة تتويجها دانها سيحكات بريطانيسا والمستعمرات د بموجب القوانين التي يصدرها البرلمان » .. وهكذا بدا ان البرلمان البريطاني سيتحكم في المستعمرات بدلاً من الملك .

واندفع البرلمان يشترع ضد رغبة المستعمرين واصدر ، من جلة ما اصدره من قوانين ، قانونا يحدد تطور ونمو الصناعة في المستعمرات وألحقه بقانون يمنع المستعمرات من اصدار أوراق مالية مستقلة قابلة للتداول. وعارض الامريكيونكل ذلك واعتبروه عملا غير قانوني . . واعلنوا ان البرلمان هو برلمات بريطانيا وحدها وليس برلمانا للمستعمرات.

وفي صيف عام ١٧٧٤ لخص توم جيفرسون الرأي العام الامريكي آنذاك بقوله: « لا يخضع سكان ولايات « امريكا البريطانيسة » الا اللقوانين التي سنت في الايام المبكرة لاستوطانهم وللقوانين الآخرى التي سنت من ذلك الحين من قبل مجالسهم المحلية المنتمية ويسيرون في كل ذلك على هدي الحريات الاساسية للانسان والتي ثبتتها منظاتهم الدستورية...» وبعد عامين من ذلك اعلن جيفرسون نفسه إستقلال الولايات المتحدة

اما الرد البريطاني فكان عنيداً لا يحيد قيد شعرة عن سياسة المرش والبرلسان رغم التفان في تغيير طرق عرضه ويتلخص بان الولايات المتحدة قامت ببراءة صادرة عن المرش في تخضع إذن لسلطته وبالتالي لسلطة البرلمان البريطاني . واعلن البريطانيون بصراحة ان وأي تشريع اوقانون سيتمارض مع قوانين البرلمان الام يمتبر باطلا وغير ذي موضوع البتة » . ومكذا عجز البرلمسان البريطاني عن ان يرى الخطر الكامن في موقفه المتصلب .

التراث الديمقراطي في التفكير السياسي

اعلنت وثيقة الاستقلال الامريكي :

د يولد الناس متساوين وقد منحهم الله حقوقاً ثابت لا تتفير ، منها حتى الحياة والحرية والسعي وراء السعادة ، وان الحكومات تقوم من بين الافراد مستمدة سلطتها من الشعب.. وان اية حكومة تصبح عامل تهديم لهذه الحقوق المقدسة تعرض نفسها لحتى الشعب في تبديلها او ازالتها .. »

وبهذا الاعلان غير الامريكيون اتجاههم من المطالبة بالحقوق المنوحة لهم ببراءة تأسيس المستمعرات ، وتطبيق حقوق الرجل البريطاني عليهم ، الى تقليد سيامي آخر جديد من حيث قدمه في افكارم وتراثهم التقليدي بل انه قديم قدم تاريخهم كله . فالعودة الى القانون الطبيعي وقانون سيادة الشعب كان عملاراتما تعوداصوله التاريخية الى الثقافة الغربية منذ كتابات الاغربق القديمة عن الانسان .

وهكذا ظهر وثبت ان كلمة ديمقراطية لم تكن غريبة عن تفكير واحاسيس الشعب الامريكي منسنة ان وطئت أقدام المستعمرين الأول ارض العالم الجديد . ورغم قيام جاعات منهم لا تؤمن ، كجاعة الكويكرز المتدينين ، بالديمقراطية السياسية ، كان هناك جماعات اخرى ارتأت ان الكنيسة الرسمية أي كنيسة الدولة عمل باطل لأن الكنيسة الصحيحة هي التي تنبع عن « اتفاق عدد من الناس ذوي الافكار المتشابهة على اقامة مجتمع متجانس في افراده . . » اعتمد المؤتمر المعقود في مدينة نيو لندن في ١٠ كانون الأول عام ١٧٥٥ التوصيات التالية :

١ -- كل حكومة تؤلف بشكل قانوني يجب ان تصدر عن
 قبول الناس ورضاهم .

٧ - ان الحدود التي يضمها الشعب لتلك الحكومة هي الحدود النهائية التي يستطيع الموظف الحكومي ان ينفذ وظيفته وواجباته داخلها بصورة «قانونية» اي انه يفقد قانونيته ان هو تحاوزها.

٣ — اذا حدث وتجاوزت الحكومة تلك الحدود فان منحق الشعب استمادة سلطتها وبمارستها بنفسه لأنه هوالذي منحها اياها وبرى المراقب التاريخي الذي يقرأ مثل هذه القرارات تصدر عن مؤتمرات صغيرة كمؤتم مدينة نيولندن ان المفكرين في المستعمرات كانوا يستهدفون الاستقلال منذ عام ١٧٦٥.

« اذا لم تسترعي شكاوى الاميركيين اهتاماً اكثر بما استدعته حتى الآن ، فان لذا الحق المطلق والعدر القائم امام العالم اجمع لأن نلجاً الى وسائل اخرى ، واقصد بذلك ان نقيم حكومة خاصة بنا مستقلة عن بريطانيا العظمي ... ، وهكذا يتضح ان جيفرسون ، عندما وضع مسودة وثيقة اعلان الاستقلال كان يعمل عن معرفة بالرأي العام واتصال وثيق بسه .. بل لقد قسال في وقت لاحتى لوضعه وثيقة الاستقلال : « لقد كنت استقي افكاري من الهواء فلقد كانت مده الافكار تلا الجوس .. ،

١٧ ٢

مبدأ الانتظار (والتوقف)

اصبحت امريكا بعد الحرب الفرنسية والحرب الهندية ، شعباً كبيراً اخذت ملابسه السياسية القديمة تضيى عليه . ولم يأت جواب نظام الحكم الاستماري القديم على المطالبة بمنظات جديدة تليق بالظروف الجديدة الا بمشاكل اشد تعقيداً من الأولى . ولقد ادى عجز الوطن الأم عن فهم الظروف الجديدة في المستعمرات الى الحرب الدموية عام ١٧٧٥ . ان الحرب ضد الرجعية تؤدي دوماً الى نتيجتين ، الأولى الصدام الدموي ، وهو نتيجة نحزية ، والثانية : تشحذ هم الفكر وتفني حقوله بالجديد ، ذلك ان الصراع يتطلب من الانسان اخراج احسن واقوى ما عنده .

قال مؤرخ انكليزي :

اعتاد الشعب البريطاني على تقاليد جامدة وعادات عطية قديمة فلم يكن لحياله ان يسعفه باستنباط الوسائل للتغلب على المشاكل الســــق تواجهه ابان الازمات كمشكلة الرلندا والمستعمرات في امريكا البريطانية التي بدا ان لهما ارادة خارقة لم يفهمها البريطانيون والتي اصبحت فيا بعد والولايات المتحدة الاميركية به . كما ان غياب الخيال الخصب الذي كان بمقدوره استنباط نظرية سياسية فعالة بالنسبة لايرلندا ترك الامر يتأرجع بين طرفي نقيض : الاعتاد الكلي او الاستقلال الكلي ... وكان ذلك أصل الشمر كله .

فهنا ، في هذا المثل بالذات تظهر القضية الاساسية الدولية . وليست ابرلندا الوحيدة التي تؤلف مثالاً على عجز الانسان عن استنباط نظرية معقولة عن مفهوم والسيادة ، فكما قال روبرت لانزيغ ان تسعة اعشار مشاكل العالم تنبع من مفهوم ما يسمى «بالدولة ذات السيادة » . لم تتحمل المستعمرات الثلاث عشرة ما تحملته ابرلندا . ولقد نجد في رفضهم الخضوع دلائل عن ظهور افسكار جديدة منطقية قادرة على مواجهة قضية النظام السياسي المقد في بين دول تدعي و السيادة » ومع ان مهمة المجتمعين في فيلادلفيا عام ٢٧٨٦ كانت ابسط من المهمة التي واجهت منظمي عصبة اللامم او الكومنولث البريطاني ، فان مساحققوه يستحق التدروالدراسة .

وهنا يجدر بنا ان نذكر ان نجاح بريطانيا في تنظيم امور دول الاعضاء في الدومنيون البريطاني عن طريق منحهم الحكم

الذاتي وتجاربها في الهند ومصر وابران وكذلك فشلها في قضية الرلندا عبر عبدة قرون او قضية الولايات الثلاث عشرة التي اصبحت فما بعد (ونتيجة ذلك الفشل) تؤلف الولايات المتحدة الامريكمة لأمر يستحق كل عناية فكان لا بد من الوصول الى نظرية تنسق بين مدارج والسادة ، ، تلك السادة التي قال عنها دكتور جونسون انها امر لا يقبل التجزئة او التدريج اي ان السادة مطلقة لايكن ان تكون على درجات او رتب . بلاحظ الباحث في الامر عاملين اثنين متناقضين يبدو من الصعب التوفيق بينها ، الاول الحاحة الى سلطة مركزية تذكر و المجتمعات ، او الجاعات المختلفة في المجتمع الواحد بواجباته تجاه الاطراف الاخرى ، والثاني هو الحاجة الى قوة ضد المركزية قادرة على ان تحفظ لكل جماعة حقها وسلطتها مان تتطلب في حربة حسب طسعتها وخصائصها الذاتية . ومن اليسير ملاحظة همذين العاملين في التفكير السياسي الثورة الامريكية . ومن البديهي ان فشل الرجل في خلق توازن بين هذين الاتجاهيناو الماملين كائمن اسباب قيام الثورة الامريكمة والنباية التي وصلت المها .

يقال آن غرض الفكرة التحررية الحديثة هو الاتحاد ، ولكنه ليس الاتحاد الذي لا يسمى الى ضم ودمج الجماعات او الدول المختلفة في واحد اكبر بل نحو تفكك الجماعة الواحدة الكبيرة الى عدة بجموعات . فرجال الدولة البريطانيون مثلا لا

يرمون الآن الى خلق بريطانيا اكبر بل الى تقسيم الامبراطورية الى مجموعة شعوب وكومنولث ، . وواجنا الآن البحث في مدى تأثير الثورة الامريكية في هذا الاتجاء السياسي الجديد. ولا بيمنا الان بحث النواحي الاقتصادية من المشكلة، رغير اهميتها، اذ أن مثل هذا العمل يتطلب مجلدات كاملة ، كا أن الآراء الاقتصادية التي ابداها الساسة من الجانبين آنذاك كانت بسطة وبدائمة بشكل يدعونا الى اهالها فيهذا البحث مكتفين بمثل بسيط فيها . ظلت بريطانيا سنين طويلة تدعى انها صرفت الملايين من الجنسات في الدفاع عن المستعمرات وحمايتها وان من حقها على الاقل ان تستميض عن ذلك بفرض بعض الرسوم والضرائب بننا اجاب المستعمرون بذكر وسرد التضعمات الاقتصادية التي قدموها للأمبراطورية وظلوا يذكرون بفصاحة وزلاقة المصاعب والمقبات التي واجهوها في غزوهم لبلاد برية موحشة . . وكذلك المعارك التي كان عليهم خوضها ضد الطبيعة والهنود لكي يبنوا لانفسهم الوطن الذي بنوه . وعلق كاتب بريطاني واقعى على هذا الجدل بقوله: -

«ان ما فعله كل من الطرفين كان لمصلحته الخاصة ولاسباب ودوافع هو اخبر بها من الآخر .! »

كما علق شاعر بريطاني ساخر على الوضع آنذاك بقوله : و بارك يأألهي مليكنا الخلص ،

وبارك معه مجلس النواب واللوردات

واذا قام ذلك الكونغرس فماركه ايضاً يارب ! .

ونعود الآن للقول بارخ مهمتنا الاولى هي اظهار الفكر السياسي للثورة الامريكية واثره في الفكر الانساني بصورة عامة .

ان قصة محاولة دمج الجاعسات البشرية او الحكم بين مطاليبها المختلفة تملاً صفحات طويلة من التاريخ فلقصة القانون الدولي والحكومة الاتحسادية اهمية كبرى على الامور المتعلقة بارادة مصالح الجاعات المختلفة داخل نطاق الدولة الواحدة وكذلك ايجساد الحلول الموقفة للعلاقات بين اتحادات العبال والكنيسة وباقي منظمات المجتمع . أن لهذا العلم اهمية قصوى لأن للنظريات السياسية تأثيراً كبيراً على مجرى حياتنا بل على مسائل تفكيرنا اليومي ، ولربا كان للاجيال القادمة كلمة الفصل في هذه المشاكل .

قضية الاستعمار البريطاني في القون النامن عشر

ظلت المستمرات التي كانت تعتبر مزارع نائية لا اهمية لحا في امبراطورية شاسعة واسعة موضوعاً غامضاً لا يلفت انتباة المؤرخ حتى قيام الحرب الذي انتهى بصلح عام ١٧٦٣. مكذا كان رأي مؤرخ بريطاني يمكن نعته بالنظرة العلمية بعنى الكلمة الحديث وهذه النظرة بالذات هي احد العوامل التي تدعو البحاثة لأن يعود الى فترة الحرب المنتهية عام ١٧٦٣ والحرب التي نشبت عام ١٧٦٧ بحثا وراء الحقائق لفهم قضية الاستمار فقد كشفت تسلك الحرب التي انتهت بطرد الفرنسيين من شال امريكا ان المستمرات لم تعد مراكز بعيدة الجزاء هامة من الامبراطورية لا يهتم بهسا احد بل اصبحت اجزاء هامة من الامبراطورية يكن الاعتاد عليها خاصة كنبع اللال ومصدر للرجال اللازمين للدفاع عن الامبراطورية فشكلة الامبراطورية اذن كانت تكمن في قضية اشارة تنظيم بنساء

الامبراطورية لكي يصبح قادراعلى مواجهة الحسالة الجديدة الناجمة عن بروز مستعمرات ما وراء البحار التي لم تعد مزارع اومراكزتجارية لا اهمة لها تحكمها مجالس الشركات الاستغلالية > بل باتت تستحق منحها مكانها اللائق في نطاق الامبراطورية. وقد اثبتت حرب ١٧٥٦ – ٦٢ ، انها تستحقه .

وعادت والمشكلة الامبراطورية، إلى الظهور في القريب العشرين . وبدأ بعيدو النظر من رجال الفكر والسياسة في. ممثلات بربطانها فما وراء البحار عهمسون حبثا ويصرخون حيثًا آخر ، محذرين ان الامبراطورية البريطانية لم تعد مملكة مسطرة حاكمة تقبع في الجزر البريطانية وبلاد محكومة لا قيمة لها تنتشر في اركان المعبورة الاربعـــة . وبرى هؤلاء الرجال ان الامبراطورية البربطانية ليست امة بل عصبة من الامم منالضروري جداً ابتسكار جهاز اداري ملائم ومناسب المطلب يشبه الى حدد بعد مطالب الثوار الامريكيين منذ أحتدم النقاش بين المستعمرين الاوائل وبريطانيا حتى نشوب الحرب ووقوع معركة لمكنستون .والجدير بالذكر ان الاحرار البريطانيين اليوم يشعرون مع سكان المستعمرات كا شعر اسلافهم في القرن الثامن عشر مع دعاة الحرية الامريكيان ومن هذا الصراع الفكري ظهرت مدارس ساسة ثلاث :

١ - مدرسة تدعو الى اعتبار بريطانيا اما سائيدة

والمستعمرات اطفـــالا قصراً يشتغاون لمصلحة الوطن الام بالطريقة الاستمارية القديمة وكان اعضاء هذه المدرسة يعتبرون البرلمان القابسع في لندن برلماناً المبراطورياً تشمل سلطاتـــه جميم الممتلكات فيا وراء البحار .

٧ — مدرسة آمنت بضرورة قيام برلمان امبراطوري عمل الجميع ولكنهم رفضوا قبول فكرة ان البرلمان القائم آنذاك كان عمل الممتلكات البريطانية فملا . وكان اعضاء هذه المدرسة يطالبون بانشاء نظمام يتناسب مع الاوضاع القائمة ويرمي الى تنظيمها ١٠ ي انهم كانوا يدعون الى قيام « اتحاد امبراطوري » .

٣ - مدرسة تقول ان المستعمرات البريطانية ليست الا دولا بالمعنى السياسي وان سكانها يكوّنون شعوباً كاملة يجب ان لا تخضع الا للبرلمانات ومؤسساتها التشريعية ، وان الرابط الوحيد بينها وبين الوطن الام هو التاج والعرش . والمعنى المتضمن لهذه الفكرة هو الاستقلال التام يجمعها وينظم علاقاتها القانون الدولي ... اي ان تصبح افراداً في الاسرة الدولية .

لم يكن من السهل القبول بهذه الدعوة في القرن الشامن عشر ، بل انها لا تزال تجد من يعارضها في القرن العشرين... ومن وكان خصومهم يسألون احياناً ... من يعلن الحرب ... ومن

يأخذ على عاتقه مهمة الدفاع والتنظيم والتنفيذ في حالة قيام حرب واسمة او مفاجئة ?

وكان اعضاء هذه المدرسة يردون بأنه لا مانع لديهم في ان يتحمل برلمان وستمنستر (اي البرلمان البريطاني) المسؤولية في مثل هذه الحالات على ان لا يدعي لنفسه نتيجة ذلك ارادة فوق ارادات الآخرين او ان يجعل من ذلك سابقة لمبارس تفوقه وسيطرته في ايام السلم او الايام العادية .

ولقد طرحت مشكلة التنظيم الامبراطوري بجدداً على بساط البحث في مؤتمر لندن المتعقد عام ١٩٢١ ... والغريب ان المؤتمرين وهم ممثلو بريطانيا ودول الدومينيون رأوا ان لا شيء يمكن كسبه من اقامــة برلمان امبراطوري او مؤتمر دستوري يمثل بريطانيا ودول الدومينيون وان تلك الدول لن تستفيد من اعلان استقلالها التام لانها كما يعتقدون ، مستقلة داخلياً حقاً وانها لا تختلف عن الدول ذات السيادة بشيء ، واستنتجوا من هذا الاعتقاد ان ليس هناك ما يمكن ان تكتسبه احدى هذه الدول او كلهــا من بجرد اعلان شيء كما هو وعلى تأكيد عزمهم على الإيقاء على الامبراطورية وان كما همكن ادارة وتنظيم على الإيقاء على الإمبراطورية وان على احسن وجه دون حاجة الخوض في سراب مــا يسمى على احسا وجه دون حاجة الخوض في سراب مــا يسمى و السيادة الفردية ،

ولما ازدادت مصاعب الولايات في امريكا وتعقدت المفاوضات مع بريطانيا ظل الحكام والمبعوثون البريطانيون عساجزين عن اكتشاف العلاج الشافي الكامن في الاعتراف بشخصية تلك الولايات ومعاملتها بالتالي على هذا الأساس.

وعندما اصدر البرلمان البريطاني القانون المعروف يقانون بوسطن بورت ومنعت بموجمه التجارة في ذلك المناء دعت لجنة المراسلات في بنسلفانما المواطنين فمها وفي ماساشوستس الى معالجة الامر بالدعوة الى اقامة جمعية تمثيلية تقوم و بتأكيد حقوقنا وتضع اسس اتحاد سياسي بين البلدين ينال موافقة ورضى الجانبين وذلك بقصد تأمين حقوق الامريكمين ومصالحهم . فان اي شيء او حل يقصر عن ذلك سموض المستعمرات للخطر ويبقمها على حالتها السيئة الحالسة، ممزقة الاوصال غبر واثقة من حقوقها جاهلة لواجباتها تجاه بعضها البعض كما ستبقى محرومة من تلك الصلة المرجوة مسم بريطانما الوطن الام تلك الصلة الضرورية جداً لحماية مصالح الطرفين وتأمين السعادة . ولا يسم المراقب الدقيق الا أن يلحظ بوضوح أن القضة قضة أيجاد ألحل المناسب المشكلة الامبريالية . ولم يكن لأحد بمن تصدوا لدراسة هذه المشكلة آنذاك ان يتصور ما آلت الله الدولتان بريطانيا والولايات المتحدة الأماركية – الآن . وسنشرح الآن بتفصيل اكثر المدارس الفكرية الثلاث التي سنتي ذكرها قبل صفحات .

نظرية الاعتاد الاستعباري

ونجد في بحثنا موضوع الجهود الأمريكية المبكرة لتحديد الملاقة بين اجزاء الأمبراطورية البريطانية ان افكارنا تميل بشكل لا شعوري الى الجهود التي بذلت نحو انشاء اتحساد او وحدة بين المستعمرات الأمريكية، تلك الحاولات التي ظهرت بوادرها منذ الآيام الاولى لتاريخ الإستعار .. ولكن الخطط الاولى التاريخ الإستعار .. ولكن الخطط الاولى التاريخ الما المناب تختلف كل المختلف عن الخطط والدوافع التي ظهرت وانتشرت خلال فترة عشية اندلاع نار الثورة الأمريكية . والحقيقة ان دوافع وامباب الخطط الاولى والنظريات المبكرة للاتحساد كانت تمكن في الرغبة بخلق جبهة قوية ضد الفرنسيين والهنود الحمر وكذلك التقارب بين الولايات الجاورة بقصد تقوية دفاعها كوكذلك التقارب بين الولايات الجاورة بقصد تقوية دفاعها كالمناسية وكذلك التقارب بين الولايات الجاورة بقصد تقوية دفاعها كالمناسية وكذلك التقارب بين الولايات المجاورة بقصد تقوية دفاعها كالمناسبة المناسبة الم

ولم تكن لترمي او تسعى الى خلق نظام روابط جديدة بين بريطانيسا ومستعمراتها ، كا لم يخطر في بال واضعيها كما يظن خطأ بعض المؤرخين انشاء عصبة امم بريطانية .

وبرى المؤرخ ان معظم المؤترات التي عقدها ممثلو الولايات في «الباقيء عام ١٧٦٥ لم تهتم بالامور السياسية بقدر اهتمامها بتقوية دفاعها ضد الهنود والنظر في امر الوسائل المؤدية الى ذلك واخضاع اجزاء اخرى من اراضي الغرب الامريكي . وظل هذا هو الشفل الشاغل تقريباً لمظم مؤترات الولايات الى ان اصدرت بريطانيا قانون الطوابع ... ولم تكن الابحاث تدور فيه هذه المرة حول احسن وسائل لحماية الملاك الامبراطورية ضد الهنود المتوحشين بال كان محور البحث والنقاش منصباً على التركيب السيامي للامبراطورية البريطانية ومكانة المستعمرات في هذا التركيب ودستوره . وجاءت قرارات هذا المؤتمر الشهير تؤكد ميول الأعضاء لإقرار مبدأ والمتاد الكلى والخضوع التاج وحتى البرلمان البريطاني ..

اعترف تقرير اللجنة الختصة من هذا المؤتمر بشؤون حقوق المستعمرات ، بخضوع المستعمرات الى العرش والبرلمان واررعايا جلالته في هذه المستعمرات مدينون اللتاج البريطاني بنفس الولاء الذي يدين به رعايا بريطانيا نفسها وكذلك لتلك الهيئة المطمعة – ولمان بريطانيا العظمي ...

وهكذا اعترف هذا المؤتمر وبقرارات رسمية المخدها سيادة البرلمان البريطاني على المجالس المحلية وتبعية المستعمرات للوطن الام تبعية مطلقة بما يناقض حتى فكرة قيام امبراطورية من دول متساوية .

ولكن القرار اشترط هذا الرضوخ للبرلمان باستمرار سكان المستعمرات على التمتع بحقوقهم الاساسية «كمواطنين بريطانيين» وهكذا وضع القرار حدا لسلطة البرلمان حيثا حدد قبولهما بشرط عدم تناقضها مع حقوق « الرعايا البريطانين»

وهذا يثبت ان القضية في اول الاس لم تكن قضية دعوة للانفصال او الاستقلال الناجز للمستعمرات عن بريطانيا ، بل كان محاولة لاصلاح خطأ او ظلم وقع من الحكومة المركزية على شعب المستعمرات الامريكية المعدة .

كان وجود مثل هذه الافكار المحافظة في امريكا السبب المباشر لجود البرلمان البريطاني وعدم اتخاذ اية خطوة لفهم او ارضاء دعاة التحرر الامريكيين .. بل ان هسذا الجود السيامي نفسه لهو المسؤول الاول عن تشبث اعضاء البرلمان البريطاني بوقفهم واصرارهم على اعتبار المستعمرات ومستعمرات وواء المحار » .

ولم تؤد موجب السخط والثورة التي عمت الولايات الامريكية بسبب قانون الطوابع الى زعزعة البرلمان البريطاني عن موقفه . . بل تدل دراسة اقوال اعضائه آنذاك اقناعهم

تماماً وتمسكهم بفكرة الامبراطورية الشاملة الخاضعة لسلطة مركزية في وستمنستر في لندن هي السرلمان .

ولقد أكد البرلمان البريطاني موقفه هذا في رده المرفوع الى الملك والذي جاء فيه : « يؤكد البرلمان لجلالة الملك موافقته على كل الاجراءات التي يرى ان اتخاذها يؤمن اعتاد المستعمرات القانوني على هذه البلاد ، الوطن الأم ، ويضمن طاعة السكان هناك لانظمة وقوانين البلاد ، وكذلك الحفاظ على هيبة العرش وتثبيت حقوق وصلاحيات التشريم المريطاني».

وعاد الملك في رده على البرلمان واكد و سلطة هده المملكة القانونية على بلاد المستعمرات ، ومن بين ساسة البريطانيين ومفكريهم الذين ايدوا هذه النظرية ودافعوا عنها لورد مانسفيلد ولورد ليتل تسون وظل هدا المرقف هو الموقف الرسمي لبريطانيا طوال العشرة اعوام الواقعة بين سنة ١٧٦٥ حتى سنة ١٧٦٥ . وكانت عناصر مقاومة هذا الموقف الرسمي ضعيفة قليلة حتى ان شارلز جيمس فوكس كتب يقول:

دان امريكا تخطىء في مقاومة سلطة التشريع البريطاني. عليها . . ، وكان دعاة هذه المدرسة يعتمدون على النظــــام. الروماني القديم قبل قيام نظام حكم القنصل في رومـــا بينا التجأ الاحرار في معارضتهم هذه النظرية الى سرد امثلة عن

حـــكم الاغريق الحر لمستعمراتهم .. وكذلك مستعمرات الفننقان ...

ومن الطبيعي ان لا يخلو البرلمان البريطاني من عضو شريف فقد قسام واحد منهم بتشبيه المستممرات بالدول والشعوب النربية التي تربطها ببريطانيا روابط وثيقة تجارية وان من المصلحة حل الخلافات و فيا بينها وبيننا بالمفاوضات بحدلاً من الفزو والقهر كلما بدت بادرة خلاف في الرأي ولكن هل كان الاعضاء الاجلاء الباقون يتركون مثل هذا الزميل ليكل حديثه ? كلا بل كان صوته يضيع ويتلاشى بهن صرخات الاحتجاج وهنافات تقول:

ان بوستن بالنسبة الندن ما كانت عليه قرطاجنة بالنسبة الروما ..! و مكدا كتب البرلمان البريطاني بمحافظيه حزب و المؤتمر » و احراره المثلين بحزب التوريز اي العمال اليوم و كذلك الملك جورج الثالث نفسه ان لا يروا في القضيد الامريكية الى ابعد من عبارة ... مستعمراتنا ...! مستعمراتنا كيف نتركها ؟! بل وذهب بعض دعياة هذه النظرية الى المقول بان البراءات التي كان يمنحها البرلمان لاحتلال المستعمرات ليست سوى ضمانات ضد تدخل الملك في المستقبل ومنحه المستعمرات حقوقاً لا يوافق علمها البرلمان .

وقال معلق محافظ بحلل الرأي العام في تلك الفترة ان الاعتقاد السائد آنذاك كان ان البراءات الممنوحة للمستوطنين الأوائل لم تخلق او تنشىء منهم مجموعة مستقلة محكمها مجلس تشريعي محلى ...

وتشاهد مدى سلطة هذه النظرية على اذهان البرلمان البريطاني من فشل المحاولات التي قام بها لورد تشائام قبل الثورة بقليل ولورد بيرك بعدها مباشرة لحل الازمة مع المستعمرات.

اذ ان هذين المصلحين لم يخرجا في حلولها المقترحة عن سحر الفكرة القائلة .. « كانت المستعمرات الامريكية ولا تزال ويجب ان تبقى معتمدة على التاج الامبريالي لبريطانيا المظمى وخاضعة لبرليانها موهذه العبارة بالذات من اقوال تشاقام نفسه. ولكن الجدير بالذكر انه حساول تلطيفها قليلا اذ قال في البرليان ان سيادة البرليان هذه يجب ان تبقى محصورة في الامور المامة الشاملة العاملة الي المعرور التجارة والاسطول وترك الامور الاخرى للبرليات الحلية اي انه اشار الي المكانية

YY Y

ترك الامور المتملقة بالضرائب الى البرلمانات المحلية .

وهنا في هـذه العبارة تمت بذور فكرة جديدة وهي . . المكانية تحديد السلطة التشريعية للبرلمان ومنح بعض السلطات للتشريع المحلي في المستعمرات . . . وهكذا اخذ تشاتام يسير باتجاه الفكرة الاتحادية دون ان يدري، ولكن رغم فضله هذا قليس باستطاعتنا ان نخرجه من زمرة القائلين ب ومستعمراتنا و وذلك بسبب الحاحه على القول : «كل المواطنين في المستعمرات مدينون بالرلاء والواجب لاطاعة واحتزام السلطة العليا والقوة العلما للرلمان بريطانما العظمي » .

وبعد قيام الثورة قدم لورد بيرك كانون اول عــام ١٧٧٥ مشروع قانون للبرلهان بقصد تصفية الخلافات مع المستعمرات حاء فمه :

ولبرلهان بريطانيا المظمى ان يختار لأغراض شكلية وضع سلطة التشريعات المالية في ايدي اخرى غيره دونانيؤثر ذلك على حقوقه في المسائل الحاصة الاخرى ..» وليس لدينا ادنى شك في ان لورد ادموند بيرك كان يتحسس باخلاص عواطف الشعب الامريكي ويشعر معه ويعطف على مطاليبه اما كونه استطاع ان يتعمور علاقة اخرى تربط بين الشعب البريطاني والشعب الامريكي غير علاقة الوطن الام برابطة الشعوب فامر مشكوك فعه .

نظرية الاتحاد الامبريالي

رفع الامريكيون شعارهم الجديد «لا ضريبة دون تمثل » اى ان لا يدفع احد ضريبة دون ان يكون مثلا في البرليان ولكن اعضاء البرلمان البريطاني سخروا من هذا الطلب ولم يأخذوه جديا ، بـــل الواقع ان لا احد منهم فكر بالتظاهر بالقبول لبرى ساعتئذ رد الفعل الامريكي . ولربها كانت بعد الشقة بين القطرين وكذلك صعوبة السفر وكون البرلمـــان البريطاني يناقش في معظم اوقـــاته اموراً بريطانية بحتة من اسباب عدم تحقيق ذلك المطلب الامريكي او اخذه مأخذ الجد. على كل حال عرضت فكرة اقسامة اتحاد امبريالي في كلا جانبي الاطلسي . والحقيقة ان اتحـاد مستعمرات الولايات الامريكية الثلاثعشرة قام على اساس هذه الفكرة وعلى هداها حلت مشكلة تنظيم العلاقات بين تلك الولايات بعد أن انفصلت عن بريطانها .ومن بين دعاة هده الفكرة واعضاء هذه المدرسة المفكرة الامريكي دجيمس اتيس، ورغم الصعوبة الواضحة في محساولة استخلاص فلسفة ساسية معبنة من تصريحات اتيس المتمددة فان من الواضح انه كان برى اقامة اتحاد فىدرالى بين بريطانيا والولايات الامريكية ينشأ له برلمان امبريالي يتمتع بحق فرض الضرائب على مستعمراته . وذهب الى اكثر منذلك حين وافق على ان يكون هذ البرلمان المتمتم بتلك السلطات هو البرلمان القائم في ويستمنستر في لندن. ويجب ان لا يجملنا هذا الموقف نشك في صحة سممته كأحصد ابطال الاستقلال الامريكي اذ ان علينا ان نذكر انه كان يرى في البرلمان الذي اقترحه برلمانا يمثل فعلا المستمرات بقدر تمثيله لبريطانيا نفسها كا انه رفض اعتبار البرلمان القائم آنذاك ممثلا حقيقة لجميع رعايا الدولة في الداخل (اي في بريطانيا نفسها) وفي الخارج (اي في المستمرات الامريكية) وكان انيس ايضاً يؤكد عدم وجود صفة تمثيلية كاملة في البرلمان البريطاني لجيم رعايا بريطانيا نفسها ، فلقد كان معظم البريطانيين لا يشتركون في بريطانيا غير ممثل و بيرمنجهام وشفساد في الجاترا غير ممثلة في برلمان ابدا .

ولكن كان هناك مؤيد واحسد واع لفكرة الاتحاد الفيدرالي هو الحكم البريطاني على ماسشستر . فلقد كان بميد النظر صائب الرأي ليرى ما آلت اليه الامبراطورية . وعرف انه لم يعد من اللائق ان ترسل جزيرة صغيرة تقبع قرب الشاطيء الاوروبي ببعض رجالها الى اقاصي الارض ليكولوا حكاما وقناصل على الطراز الروماني القديم وان تتوقع من تلك البقاع الطاعة العمياء والخضوع المطلق ... وقال «أأحببنا ذلك ام كرهناه فان بريطانيا وبلاد الدومينيون في الاطلسي وغيره تشكل اتحاداً مجرياً ضخماً فيجب والحالة هذه ان تتجدد في امبريالية عظيمة وحول مركز واحد تكون فيه الحكومة .» وقال ان

الوقت قد حان لهذه الدمينيونات ان تتضامن ضمن امبراطورية كبيرة تسمح لمثليها بالقيام بهمتهم في المركز الذي هو مركز الحكومة. وتضمنت خطته « ارسال مبعوث ذي جاه » ليدرس في لندن طريقة تنظيم قيام مثل هذا النظام ثم يضع تقريراً يصار الى اقامة حكومة مركزية على ضوئه تمنح من بين ما تمنحه للمستعمرات حق اشتراك مثلين عنهافي الهيئة التشريعية في بريطانيا . واهم ما يلفت النظر في اقتراح توماس باونال تشديده على تأكيد وجود ، في الواقع والطبيعة ، اتحاد حقيقي بين جميع اجزاء الدومينيون البريطاني لا يحتاج الى شحذه وتعمه الا الدوح التي تحركه وتبعث به النشاط . .

ولكن باونال اعفى من منصبه وعاد الى لندن حيث استأنف نشاطه السياسي بصفته عضوا في مجلس العموم واستمر يدافع عن آسال وحقوق المستممرات التي خبر امرها جيداً. والحقيقة ان بارنال يعتبر من اشد المتحمسينفي الدفاع عنحقوق المستممرات وظل حتى اللحظة الاخيرة يؤمن بفكرة اقامة اتحاد فيدرالي امبريالي بين بريطانيا ومستممراتها الامريكية .ولم تكن دعوته هذه دون اسس او سوابق فقد ظل يؤكد ان الاتحاد الذي يدعو الله يكن تحقيقه بالطريقة ذاتها التي تم بها اتحاد جزئي الملكة المتحدة الحالية اي سكوتلندا وانجليترا عام ١٧٠٧ برغو ظهر لأول مرة ممثلون عن سكتلندا في برلمان وستمنستر واكد بارنال في سياق دفاعه ، ان البديل الوحيد لاقتراحه

هو ان تحكم بريطانسيا المستعمرات بقوة السلاح والاحتلال المسكري وان تكون على استعداد لأن تبقي البلاد الامريكية كلها في حالة حصار دائم الامر الذي سيكلف الحزينة اكثر من قيمة المستعمرات بالنسبة للوطن الام ويؤدي بالنهاية الى خراب البلدين .

من المعروف أن أقتراح بأونال صدر عن خبرته في أدارة المستعمرات. ولقد توفرت هذه الخبرة لخلفه الحساكم فرانسس بيرتارد الذي قدم اقتراحات عملية لحل المشكلة ولكنها انحصرت في انشاء اتحاد داخلي بين المستعمرات بعد ان يصار الى دمج بعضها لكييصبح الاتحاد الفيدرالي بين عددقليل من المستعمرات الكبيرة . وسرعان ما وجدت هذه الفكرة مؤازرين لهــا في بريطانيا اخذوا يبثونها في اوساط البرلمان .. وكانت في ذلك ان الأب الذي يريد ان يدلل ابنه او يثبت له محبته يشرك. في مسؤولياته عند بلوغه سن الرشد كما قد يمهد له بادارة جزء من ثروته او املاكه .فمن المستحسن اذن معاملة المستعمرات كما تعامل المحافظة في بريطانيا نفسها وان يسمح لهما بارسال ممثل عنها الى البرلمان مما يضمها على قدم المساواة في الحقوق والواجبات مع بريطانيا نفسهـــا . ورغم ان هذه الفكرة لم تدرس من الناحية التطبيقية دراسة وافية . ومع انهـا تعني بشكل غير مباشر اجراء انتخابات عامة كاملة في الولايات فقد اظهرت استعداد البعض لزيادة عدداعضاء البرلمان الأم وعمثلن عن المستعمرات يعملون في برلمان بريطانيا » . وجارى هذا التفكير فرانسيس ماسيرز في اقتراحه اقامة اتحاد امبريالي عام ١٨٧٠ . فقد اخذ فرانسيس باعتباره سيادة البرلمان البريطاني من جهة وعطفه على المطالب الامريكية من جهة اخرى فاقادح ارسال ٨٠ عضواً من وراء البحار الى بجلس العموم ليمثلوا المستعمرات الامريكية وجزر الهند الغربية . وأكد أن اقتراحه هذا سيحول في حالة تنفيذ برلمان وستمنستر الى برلمان فيدرالي يتمتم بالسلطة العليا على جميع الدومينيونات البريطانية في أوروبا وفيا وراء البحار . وكان هذا الاقتراح ينطوي على تقسيم سلطة البرلمان البريطاني والحد منها على السواء فهو كبرلمان لبريطانيا في لندن ينعقد بصفتين اثنتين الأولى والثانية كبرلمان فيدرالي له سلطة البرلمات المركزي . وهو على مناطقة البرلمان المركزي نتيجة منحه بعض صلاحيات المتشريم الى البرلمانات المحلية في الولايات .

والعجيب ان بنجامين قرانكلين الشهير كان يرى نفس الرأي آنذاك . ولكن علينا ان نذكر أنه من الصعب جداً اخذ أي مزأقوال فرانكلين وتصريحاته في اي زمن معين على انها تمثل رأيه النهائي او فلسفته الأخيرة . . ذلك ان عبقرية فرانكلين تكن في تصلبه وتشبثه برأي معين لمجرد انه صرح به يوماً ما . . بل كان الرجل يغير آراءه مع زيادة معلومات

وتعمق معرفته .. ولم يقف فرانكاين عن الاقتباس وزيادة معاوماته عند حد او زمن فاذا سمعناه عام ١٧٥٤ يقول : و ان ربط المستمعرات بروابط اقوى مع بريطانيا عن طريق السباح لها بأن تمثل في البرلمان لامر مقبول لدى المستمعرات ، فعلينا ان لا نأخذ كلامه هذا على انسه التعمير الاخير لموقفه ورغم تحول فرانكاين من اقتراح مشروع لآخر نجده حتى عام ١٧٦٤ متمسكا بفكرة ضرورة قيام اتحاد فيدرالي يجمع بين بريطانيا والمستعمرات على اساس التمثيل المشترك في برلمان واحد .. ولكن يبدو ان بريطانيا لن تتخلى عن كبريائها وستحمرات للجاوس على مقاعد النواب في وستحمستر .. كاان المريكا ليست متمطشة لذلك الشرف حتى تطلب ذلك بعريضة المريال حتى عام ١٧٦٧ .

كانت احدى اهم الخطط التي وضعت لانشاء اتحاد امبريالي خطة ترمي الى د قبول ممثلين عن المستعمرات الامريكية وارلندا في البرلمان البريطاني، وقد طالبت هذه الخطة بارسال ممثلين الى وستمنستر عن جميع الدومينيونات البريطاني في نصف الكرة الغربي شاملة بذلك كندا حتى أقصى مستعمرة في بحر الكرايب ، ونص الاقتراح على ان ترسل اكثر المستعمرات سكانا اربعة مندوبينوان تتحد اصغر ثلاث مستعمرات لارسال

مندوب واحد.. كانص المشروع على ان تمثل هذه المستعمرات في مجلس اللوردات ايضاً .. وتكشف هذه الخطة الفصلة عن الميل الجديد لانشاء هيئة تشريعية عليا للامبراطورية بجميع اجزائها تكون صلاحياتها محدودة ومحصورة بشؤون الاتحساد ووسائل تقويت فقط .. وكان ضعف هذه الفكرة او هدذا المشروع يكمن في ان عقلية الرجل البريطاني التي ربيت على تصور البرلمان كهيئة تتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة غيير محدودة لم تستطع هضم او حتى فهم الفكرة الجديدة .

اما الاقتراح الذي اعلنه صامويل كلاي هرلفي في محلة بيليك لدجر في لندن عام ١٧٧٥ فقد كان غير عملي اذ قال ان الصعوبة تكمن في و ايجاد وسيلة للتغلب على اسباب الاحتكاك دون اخضاع الامريكيين من جهة او المساس بالسلطة العليا للهيئة التشريعية من الجهة الاخرى ... و وللتغلب على هدف الصعوبة ارتاى ان يكون عدد مندوبي المستعمرات ومن ضمنها للبريطانية على ان يكون للعضو البريطاني صوتاً مزدوجاً كندا وجزر الهند الغربية مساوياً لمدد مندوبي المحافظات اي صوتاً بصفته بريطانياً وآخر بصفته يمثل المستعمرات ايضاً. وكان الغرض من هدا الاقتراح اعطاء سلطة اكبر للاعضاء البريطانيين .. فلم يقبل احد بهذا الاقتراح وصح قول بنجامين فرانكلين و ان بريطانيا ستعجز عن اقناع نفسها بضرورة اقامة فرانكلين و ان بريطانيا ستعجز عن اقناع نفسها بضرورة اقامة الخول فوات الاوان .. » ولقد ثبت هدذا القول

عندما خلت محاولات ومنساورات اللورد تشاثام البريطانى الاخبرة من اى اقتراح لاقامـة الاتحاد ، كما ان محاولة بــيرك لايجاد منقذ من المضلة في اللحظات الاخبرة خلت من مشل هذا الاقتراح بل اننا نراه يقول : «ان اقامة تمثيل مفيد عملية مستحملة فانني واثق انهم (اي الامريكسين) لا توغبون بمثل هذا التمثيل كما اننا لا نرغب به ايضاً. . لذلك اجد نفسى خالى الوفاض من اي اقتراح، وحتى بعد نشوب معارك التحريروبعد معركة لونغ اللانسد بالذات جاءت محاولات لورد هوز فاشلة ناقصة واستحقت الجواب الاميركي على لسان فرانكلين . ﴿ كُمَّ حاولت بحاسة لا تكل ان احفظ ذلك الاناء الصنى الجمل -الامبراطورية البريطانية ـ من الكسر.. ذلك انني عرفت ان الاناء اذا انكسر فان تجد الاجزاء المبعثرة في نفسهما القوة او القيمة التي كانت في الاناء وهو سلم .. كما كنت أعلم أن اعادة توحيد الاجزاء عملية من خاب أمله » . ومنذ فشل تلسك المحاولات الاخبرة لم يقم احد بأية محاولة جديدة حتى جماء استسلام القائد البريطاني يورجين وقام الحلف الاميركي الفرنسي فايقظ البرلمان البريطاني المذهول من كبوته فارسل لجنسة كارلىل وزودها بصلاحمات واسعة لىحث وحل اى مشكسلة مع المستعمرات ، عدا منحها الاستقلال . وكان من بسين صلاحبات اللجنبة تقديم اقتراح بزيادة حصة المستعمرات في الحكومة وممارسة السلطات على اساس اتحاد امبريالي يقبل

بارسال ((وكلاء) من دول الاتحاد المختلفة يكون لهم شرف الحصول على مقعد وصوت في برلمان بريطانيا العظمى العتيد... ولكن هيهات فلقد سبق السيف العزل .

لقد كانت فكرة حل معضة الامبريالية البريطانية عن طريق منح الامريكيين حق انتخاب نواب عنهم ليشتركوا في ادارة الامبراطورية، فكرة قديمة الح عليها وعالجها المفكرون الاميركيون قبل نشوب الثورة.. فهي حل قديم لم يدرك معناه البريطانيون فلما جاءوا به الآن كان الوقت قد فات...صحيح انمفكراً وكاتباً مثل باونال لم يسم فكرته الاتحاد الامبريالي.. ولكن ما قالوه آ نذاك اي قبل الثورة وانقطاع الحبل ، لم يكن لعني في الحقيقة سوى اقامة ما يسمى الآن بدد اتحاد المبريالي ،

رابطة الشعوب

انعش القرن العشرون (ولكنه لم يبتدع) الفكرة القائلة بأن الامبراطورية البريطانية ليست دولة واحدة بسل رابطة من الدول وانها لا تتألف من شعب واحد بل من رابطة من الشعوب . غير ان ضآلة مفرداتنا السياسية لا تستطيع ايضاح هذه الفكرة ايضاحاً كاملا نظراً للمعاني المختلفة التي يعطيها لها بعض الكتاب المشهورين . وفي معالجتنا « للقضية الامبريالية » كاظهرت في القرن الثامن عشر يبدو لنا ان التعابير المرتبطة بها كانت فاقصة كما ان القرن المشرين لم يساعد كثيراً على تحسين هذا الوضع . ويبدو بدىء ذي بدء من المستحسن ان نتخلص من بعض الميزات الألمانية الأصل والتي كان لها تأثير ظاهر من بعض الميزات الألمانية الأصل والتي كان لها تأثير ظاهر من قضية الامبريالية البريطانية يتعقد اذا اقترن بكلمات من فوع « اتحاد فيدرالي » و « تحالف دولي » بعناها الألماني . وهنا يحق لنا ان نسأل : لم يجب بالحقيقة استعمال مثل تلك التعابير . فالثورة الأميركية لم تكن سوى مرحة من التطور

الساسى لشعب بهدف الى تحقيق حكومة ذاتية وفقاً للقانون، ذلك التطور الذي بدأ قبل قرون مضت في بريطانيا نفسها . كما ان هناك عدراً مقبولاً للبحث عن تعابير جديدة من ان كلمة الـ (Staatenstaat) تشير الى «امبر اطورية الرومان المقدسة» التي يصعب استعمالها كمثل حقيقي لرابطة الشعوب الحرة. وفوق ذلك، فان كلة وStantenbund و Bundestaat ترمزان في مفرداتنا الخاصة الاكبديل لكلمتي واتحاد دولي، و واتحاد فيدرالي ، وجمع هذه التعابير لا يناسب الموضوع الذي نحن بصدده . ومن العقيم وضع رابطة الشعوب البريطانيــة في مستوى واحد مع الاتحاد الالماني الذي كان قائمـــــــــــــــــا في اعوام ۱۸۱۲–۱۸۲۳ . اما فيما يتعلق بكلمة « Staatenbund ، او « الاتحاد الفندرالي ، فأن مثل هذه الكلمات تعبر عن نوع من الاتحاد السياسي الذي قام بـــين بعض اجزاء الرابطة البريطانية وليس بينها كلها اجم. ان تلك « الذاتمة ، المعروفة في التاريخ باسم « الامبراطورية البريطانية » هي وليسدة اختمار وعمل الشعب الانجليزي وحده تقريبــاً . اي شيء اذاً يمنعنا من استعمال كلمات انجليزية للتعبير عن هذه العلاقات التاريخيـة ? كذلك ، فان جيمس ويلسون الاسكتلندي ــ الامبركي ، لم يأخذ بعين الاعتمار المرحلة الاخسرة من التطور عندما صاغ عبارة « رابطة الشعوب » ، ولكنه كان يعتقد بفكرة سياسة تبرر استعال ذلك التعسب لتصوير الشكل

الحاص الذي كان بعض رجـال الدولة في العصر الاستعماري. الناشيء يحاولون كشف النقاب عنه في السنوات الواقعة بين ١٧٦٥ و ١٧٧٥ .

هذه هي اذن ثالث فكرة عن طبعة العلاقات التي قامت بين بريطانيا من جهة ومستعمراتها في امسيركا في القرن الثامن عشر من جهة اخرى . وكان جون ادامس ، جسس ويلسون وتوماس جنفرسون من دعائم هذا الاتجاه الفكري . وسوف نحاول الآن درس المبادىء التي نادى بهاكل من جيمس ويلسون وتوماس جيفرسون تاركين اراء جون ادامس ، لفصل مستقل، دون ان نتعرض للاخرىن لانهم جميعــاً يعتبرون من المفكرين الفطاحل في عهــد الثورة . وقبل الشروع بدراسة افكارهمــا بالتفصيل، نرى من التبصر ان نتطرق الى ذكر بعض الشخصيات اللامعة الاخرى التي ظلت تصارع مشكلة وكيف يمكن للدولة المساة و الدولة ذات السيادة ، أن تصبح عضواً في رابطة من الاحتفاظ في نفس الوقت بمسيزة الدولة المستقلة وفرديتهما ، ? وليس من السهل فهم نظرية السيادة هذه التي تحطم علىاعتاب هيكلها العديسه من محاولات المفكرين من قدامي ومحدثسين . فبالرغم من مأساة العقلية الواقعة التي نشأت عن التناقضات المتصارعة لتثبيت هذه الفكرة ، فإن المقل الواعي يحتاج إلى وسائل اخرى بالاضافة الى المنطق لكي يستطيع معالجةالقضايا المتعلقة بالقانون والسياسة. انه شاعر من المستعمرات البريطانية وليس شاعراً انجلو – سكسونياً الذي قال : « يشبه المقسل المنطقي سكينا كلها شفرة تقطع اليد التي تستعملها» لذلك علينا ان نهتدي بهذه الفكرة كلما حاولنا مجث قضية مسايسمونه الدوم « الشراكة الأمبريالية البريطانية » .

وبحتاج الامر الى رجل دولة فذ بالاضافة الى كونــ عريقاً في نظرية الحكومة لكمي يعبر بوضوح عن افكار هذه المجموعة من المفكرين الذين حاولوا ايجاد حل لتلك الثناقضات .

ولا اعتقد ان احداً استطاع شرح ذلك بصورة اوفى من الصورة التي وضحها جيمس ماديسون الذي طالما بارك كرسي الرئاسة بقوله : « ان مبدأ الثورة الاساسي هو ان المستمرات. اعضاء متناسقة مع بعضها البعض ومع بريطانيا العظمى في بوتقة امبراطورية موحدة تحت سلطة مليك يتمتع بالسلطة التنفيذية ، ولكنها ليست موحدة بأية سلطة تشريعية . » هذه باختصار زبدة ما تدل عليه نظرية « المشاركة الامبريالية ليعبير عن العلاقة الحقيقية بين بريطانيا البطمى ومستمراتها للتمبير عن العلاقة الحقيقية بين بريطانيا البطمى ومستمراتها في مستهل القرن العشرين . ورغماً من ان بعض هؤلاء المفكرين . يميون لفسح المجال امام البرلمان الانجليزي ليارس السلطات. يميون لفسح المجال امام البرلمان الانجليزي ليارس السلطات.

عليه وليس كحق مطلق له كما رأوا ان تبقى سلطاتــــه، أي العرلمان، محدودة .

اذاً ﴾ فليس صحيحاً ابــــداً القول بأن جميع مقترحات .واهداف الرجال الذن جاهدوا لحل مشكلة الامبريالسة السريطانسسة كانت محصورة بمحاولة إيجاد نوع من الاتحساد الامبريالي الذي يستلزم قبل كل شيء انتخاب اعضاء برلمانه من اربع زوايا الأرض . فتكون المشاركة الامبريالية إذن، بديلا . يحمل اسمًا جديدًا ولكنها ليست باقتراح جديد» . ومن سوء حظ الامبراطورية ان يتخلى هؤلاء الرجال عن جهودهم وهم في منتصف الطريق لحل مشكلة الامبريالية البريطانية ويحولوا كل اهتمامهم نحو هدف مشارك لانشاء حكومة أصبحت فما بعد حكومة الولايات المتحدة الاميركية مجردين الامبراطوريسة البريطانية بذلك من قطف ثمار مجهودها وتفكيرها السياسي . وكان من بين اولئك الرواد الاوائل ريشارد بلانـــــد من فرجينيا الذي نشر عام ١٧٦٦ ، مجثًا في حقوق المستعمرات البريطانية ، والذي مدحه جيفرسون بقوله : « انه اول بحث عن طبيعة العلاقات مع بريطانيا العظمى يعالج الموضوع بدقة. .وجاء في البحث ان داميركا ليست جزءاً من بريطانيا العظمي. .وهنا تكن جرثومة نشوء قضمة و المشاركة الامىرىالية ». لأنه اذا كانت اميركا لا تشكل جزءاً من بريطانسا ، فيأي سلطة تشريعية يستطيع المشترع النافذ في بريطانا ان يمد سلطته التشريعية على اراض لا تعتبر جزءاً من بريطانيا العظمى ? لقد عاش بلاند في زمن كانت فكرة سيادة البرلمان تمتبر شائمة كاكانت فكرة الملكية الحاصة في المنافع العامة في القرن التاسع عشر ولم يستطع التخلي عن رأيه مع انه كان يقف على اعتاب مرحلة جديدة . هذا ورغماً من التناقضات الظاهرة في اعماله فانها كانت تحمل بذور فكرة جديدة . وبمنا هو يعترف بسلطة البرلمان العليا فانه يوافق بان الملك يتمتع ببعض الامتيازات التي يمارسها مستقلا عن البرلمان ومن ضمن هــذه الامتيازات ان يسمح لبعض رعاياه بالانتقال من بلد الى آخر دون مراجعة البرلمان. وفوق ذلك فان بلاند اوضع بأن سلطة البرلمان الانجلىزى كانت محصورة ضمن نطاق الدستور . وهنا تكن حذور الفكرتان الجديدتان : أولا ، أن للملك رعايا آخرين غير أولئك المثلين في البرلمان ، وثانياً ، أن هناك اموراً اخرى لا يستطيع البرلمان التصدي لها. ولو اننا سنترك توضيح الفكرة الأخيرة لفصل آخر فانه يجدر بنا ان نلاحظ هنا بأن الفكرة الاولى كانت من صميم الدستور البريطاني .

كان لبريطانيا عام ١٧٦٥ بعض المستعمرات الخاضعة لسلطة البرلمان التشريعية . وما جزر القنال وجزيرة مان سوى نماذج مدهشة في متحف السياسة البريطانية الدستورية . وفي نفس السنة التي صدر فيها قانون الطوابع كارف البرلمان ينظر في وضعمة تلك الجزر . كما ان وكيل الملاكين في جزيرة « مان »

19

į.

اوضح بأن الجزيرة «تشكل جزءاً من التاج ولكنها ليست بجزء من انجلترا وانها تدين بالولاء للملك ولكنها تحكم وفقاً لقوانينها وتقاليدها الحاصة » فهذا التباين ، الذي لمتح عنه المستعمرون مراراً ، بين ولائهم للتاج وولائهم للحكومة لم يكن بجرد وهم من تسج الخيال . وفي النقاش الذي جرى حول الغاء قانون الطوابع المحاللورد كامدن « ان غويرنسي ، وجرسي، وجزيرة مان لم تصبح بعد اجزاء من الامبراطورية ولم تفرض عليها بعد الخرائب » .

وكانت الفكرة القائلة ان للملك دولة في انجلترة واخرى في جزيرة مان ودول اخرى في اميركا ، مرتبطة الى حسد كبير بالفكرة السائدة بأنسه لا يمكن ان يتمتع شعب في جزء من الامبراطورية بسلطة تشريعية على شعوب الاجزاء الاخرى، شعوب المستعمرات . ومها بعدت هذه الفكرة عن تصور السيد غالواي فهي النتيجة الطبيعية للفكرة بوجه عام ، وقد دى بها ستيفن هوبكنز قبل الثورة بعشر سنوات اذ قال : ومل من المستطاع ان نتبين ونثبت بان الشعب البريطاني يتمتم بسلطة على شقيقه الشعب الاميركي ? فكان جواب حاكم جزيرة رود ايلند بان المتلكات البريطانية جديرة بأن تشكل و دولة امبريالية ، مؤلفة من عدة حكومات منفردة بحيث لا يستطيع اي جزء منها مها كان كبيراً ان يلك الحق السن

القوانين وفرض الضرائب على الجزء الاصغر ۽ . وهذا التأكيد بان الامبراطورية تتألف من دول متساوية في الحقوق يجعل المرء منسجماً مع رأي المواطنين في رود ايلنه بالموضوع ولكننا نشعر بخسبة الامل عندما نجد ان هوبكنز ، شأنه شأن بلاند، وضل الى اعتاب الفكرة الجديدة .. ثم تراجع مرعوباً مما وجده واعترف بقوله عن ﴿ وجود اشباء تمت الى حالة عامة لا تدخل ضمن صلاحمة اولئك المشترعين ، ويقصد بقوله هذا سلطة البراان البريطاني التشريعية. وكان القصد انكار مراقبة البرلمـــان حتى في أهم الشؤون الامبريالية . ولكن كما اشرنا سابقاً فان اولئك الرجال كان ينقصهم المنطق كأسلافهم الإميركيين . ولا عجب في ذلك اذ نجد ، حتى في القرن العشم بن بعض رجـال الدولة في المستعمرات والممتلكات البريطانية يصرحون بأن اراضيهم مستقلة ومع ذلسك فهم يرفضون بقوة الاعتراف بان ذلك يجعلهم خارج نطاق الكومنولث البريطاني . والحقيقة ان الاميركيين الرواديمثلون المرحلة الاولى للفكرة التي يتمسك بها هؤلاء الآن . ومع ذلك لم يستطع بلاند كما لم يستطع هوبكنز أن يقسدم اقتراحاً عملياً كالذي قدمه صاموئيل جونسون في نيويورك عام ١٧٦٠ .

لم يكن جونسون راديكاليا كالم يكن المحافظ الاكبر ، كا نمته مماصروه ، غير انسه كان من أولئك المفكرين العميقين الذين يعود القراء اليهم عندما يبحثون عن جذور ايسة فكرة فلسفية عظيمة مثل التي نجهد الآن للعثور عليها . فقد اقترح جونسون الذي اصبح أول رئيس لجامعة كولومبيا ، تحت شعار (الكتائب الامعركية ، تشكيل اتحياد في المستعمرات مرئاسة نائب للملك ومجلس يتألف من اعضاء يختسارون من كل نىوبورك سنوياً برئاسة نائب الملك لسحث ويتشاور في كافسة الأمور التي تعود على الاتحاد بالخير والاستقرار . ومن بين هذه الامور النظر في شؤون الحرب والتجارة وغيرها والموافقة على القوانين التي تصدرها كل حكومة منفردة او نقضها ، وارب تثبت النتيجة او ترفض ، ليس بواسطة البرلمان بل بواسطة الملك . وجدير بالذكر ان هذا الشروع تضمن بأن تقرر المستعمرات الشؤونالنجارية والعلاقات الخارجية اتلك الشؤون التي كان معظم رجال الدولة على استعداد التنازل عنها الى للبرلمان الانجليزي . وهكذا نرى ان مبدع الفكرة بالرغم من انــه رأى صواب هذه الخطوة لتحقيق الاستقلال البكامل ، فانه تردد عن تقديم اقتراحات تقدمية ، وقال متستراً ولما كان الخطر يكمن في الانفصال التام ، كان من واجب الكنيسة معارضة هذا الاتجاه ، ولكن هذه الطريقة التي اتبعها لتغطية تراجمه كانت شاذة رغير عملمة شأنه شأن بلاندو موبكنز. ان هناك حلا مشابها اقترحه درايثون في كارولينا الجنوبية الذي طلب تشكيل و جمعية عامة عليا من شمالي اميركا تتمتع

بسلطات شبيهة لتلك التي يتمتع بها مجلس الشيوخ، .

لم تنتشر مثل هذه الأفكار في اميركا وحدها ، بل ان جون ألمون نشر عام ١٧٦٦ اقتراحاً يعزى احياناً ليشوع ستيل تضمن قوله أن « يترك كل جزء من الجهاز القديم على حــاله وان تثایر کل مملکة او مقاطعة على برلمانها او جمعمتها او اى شكل آخر من الحكومة الداخلية التي تمارسها وان تتولىانفاق مصاريفها بنفسها ، لتبان وجود الفكرة القائلة على الاقل بأن الامبراطورية كانت تضم عدة كبانات مستقلة . وقب اقترح علاوة على ذلك انشاء مجلس جديد لتحقيق الاتحاد والمنفعة المنشودة للجميع يضم نوابًا من كل منطقة من مناطق والرابطة العظمي » . وقـــد حرم على هذا المجلس الاعظم التدخل في الشؤون الداخلية لأى جزء من المتلكات التسابعة للرابطة العظمي وترك لها أن وتحدد لنفسها الحصص اللازمة من المؤن واعداد الجنود تماماً كما حصل في الحرب العالمية الاولى عــــام ١٩١٤ . ويبدو من الصعب الاقتناع بأن هذا المجلس لم يكن جهازاً تشريعياً ، كا ان من الصعب الاقتناع بأنه كان كذلك ومذ ان الروح السائدة كانت تستهدف ابقياء النظام القديم الذي يضم بمالك منفردة ، نرى من الانسب ضم هذا الاقتراح الى الاقتراحات السابقة المنادية بالمشاركة الامبربالية . »

وهناك سبب آخر للافتراض بأن بعض الاشخصاص في بريطانيا كانوا اكثر عطفاً وفهما لهذه الافكار الصادرة عن

زملائهم التقدميين في اميركا ولا سيا اذا عرفنك ان بنيامين فرانكلين قضى وقتاً طويك من الزمن بين السنوات ١٧٦٥ و ١٧٧٥ وهو يعبر عن مثل هذه الآراء . لقد نادى فرانكلين يحميع النظريات الثلاث التي تتعلق بطبيعة الامبراطورية التي نحن بصددها وكان ينزلق من واحدة الى اخرى بمنتهى السهولة الى ان استقر نهائياً على نظرية الانفصال التسام والاستقلال الناجز ودافع عنها دفاعه المعروف .

وفي عام ١٧٦٩ تبنى النظرية الثالثة. ولم تكن المنشورات التي نشرت في بريطانيا والتي ذكرت صراحة كاسات مثل « مستعمراتهسا » الا ان تزيده غيظاً وجعلته يصرح ببيانات واضحة عن طليعة الامبراطورية التي يؤمن بها . وقد اعترض صاحب احدى المنشورات بقوله: « اذا اصبح كل مجلس مطلق الصلاحية ، فقد يبدو واضحاً بأن ذلك سيؤدي الى تشكيل حكومات مختلفة تماماً ومستقلة الواحدة عن الأخرى » .

ولكن فرانكلين قبيل بما جاء في هذه الخاتمة مسروراً وقال : « ان هذه الفكرة تعبر بوضوح عن واقعهم الحالي . لأن الرباط الوحيد الذي يشدهم الى الاتحساد هو الملك » . فالمستعمرات خارج حدود الدولة البريطانية ، او بريطانيا المظمى وعليه قسال « ان الدولة البريطانية هي الجزيرة البريطانية فقط ، والمشترعين البريطانيين هم بدون شك القضاة الوحيدون الذين يمكنهم النظر في شؤون تلك الدولة ، اما

المشترعون الابرلنديون فهم القضاة الأصليون فبا يخص شؤون الرلندا وكذلك المشترعون الامريكيون بالنسبة لشؤون الدول الأميركية» . والسؤال هنا هو: هل كان كاتب المنشور ذاك الذي أجاب علمه فرانكان نقصد بكلمه والامبراطورية جمعاء، جميع ممتلكات الملك ? فاذا كان الأمر كذلك لوجب على البرلمان ان يحسكم جزر جرسي وغويرنسي وهانوفي ولكن القضة كانت عكس ذلك . ولو قبلنا حدلًا بأنه مكن ان يكون للتاج ممتلكات خارج نطاق الدولة ، فان فرانكلين قد اشار بأن الانجليز كانوا يضللون انفسهم بفرضيات ان المستعمرات كانت ضمن الدولة بينا كانت القضية على نقيض ذلك والحقيقة ان و الاميركيين كانوا خارج نطاق الدولة والسلطة التشريمية ، ولذلك استطاع أن يصرح بثبات تام قائلًا : « انني احد رعايا التاج البريطاني » بينا ارفض ان بكون للبرلمان سلطة على المستعمرات . وقد علق على ذلك يقوله : « امركا ليست جزءاً من المتلكات البريطانية بل هي تخص الملك . ومع ذلـــك فأنه كان لا يزال يعتقد في عام ١٧٦٩ أن من المناسب ارسال مثلين من اميركا الى البرلمان البريطاني في وستمنستر ولكنه استدرك بقوله : د ان الوضع الحاضر الذي يسمح لهم ان يحكموا انفسهم بواسطة مجالسهم الخاصة افضل بكثير ، .

والحقبقة ان الحاكم برنارد لم يكن على خطأ عندما صرح

في احدى المناقشات بقوله : ﴿ بِرَأَنِي انْ جَمِيسُمُ الْمُسَاوِيُّهُ السياسية التي نشكو منها في اميركا هي وليدة ما نفتقر اليه من تثبيت العلاقات بين بريطانيا والمستعمرات الأمركمة ، . ولم يكن على خطأ ايضاً عندما شرح موقف اميركا بأنــه يستهدف تحقيق الاستقلال الثام والسبب في ذلك هو أب جميسم المستعمرات تتمتم بسلطاتها التشريعية كاملة . لقد كان وأضحاً في مثل تلك الامبراطورية منذ حوالي مئة وخمسين عاماً ، كما هو واضح اليوم بأن الملك ليس الا رمزاً ... ولكنه مع ذلك رمز مفيد جداً . لذلك ليس من المدهش ال نعثر على خطط تقترح وانشاء مجلس أعلى للاتحاد لما فيه منفعة الجيع ، ذلك الاتحاد الذي يستطيع صبغ القوانين الملكية الوهمية بالموافقة الشعبية اللازمة . وقد ظهرت احدى هــذه الخطط الأكثر تفصيلا مع بوادر الثورة ، وتضمن فيا تضمنه ليس تسوية مع الاقاليم الثلاثة عثر المتحدة فحسب بلتقوية اواصر الاتحاد بين بريطانيا والمستعمرات الأخرى مثل كندا وفاوريدا ونوفاسكوسيا وغيرها ... وذلك يعني ان تكون حلقة الاتصال الادارية بين الشعوب المستقلة الستى تؤلف الامبراطورية بمثابـة و مجلس اعلى للدولة ، يتألف من. مندوبين ترسلهم حكوماتهم وان تبقى اعمالهم معلقة لغاية الموافقة عليها من قبل البرلمانات العديدة التي تمثل مجموعة تلك الشعوب . غير ان هذا المشروع المتقن لضم الدول العديدة من الامبراطورية في بوتقة افضل من الوحدة كان في جوهره يرمي. الى احياء رابطة من الدول يكون جهازها الاداري الرئيسي. على شكل ومؤتمر، وليس بشكل حكومة .

وفي عمام ١٨٧٤ قضت الضرورة ، بعد أن استعمى حل المشكلة الامبريالية ، ايجاد حل عادل لها فظهرت عدة برامج الى حنز الوجود بغمة التوصل الى حـل ملائم بين امريسكا وبريطانيا . ولا يقل عنها أهمية البرنامج الذي اقترحه جوزيف غالوای من فىلادلفىا الذي كان بشارك توماس هتشىنسون الزعامة بين رحال الدولة الاميركيين المناوثين للثورة . ولكننا قد نسىء الى غالواي اذا وصفناه في مرتبة اولئك الموالين لفكرة الانجليز من أجل السيادة والمؤمنين يسلطة البرلمان. فقد كان مشروعه يرمي الىايجاد سلطة تحد من سلطة البرلمان. كما انه لم يفكر اطلاقاً بأن الامبراطورية كانت كناية عن رابطــة للشعوب لأنــه وكان يؤمن بأن « المستعمرين كانوا اعضاء في الدولة البريطانية ويدينون بالولاء لسلطاتها التشريعية ، كما انه لم يكن من دعاة الاتحاد الفيدرالي الامبريالي لأنه كان يعتقد بأن توزيسع سلطة البرلمان بين السيد والمسود لن يؤدي الا « لأضعاف وبلبلة الجهاز وتحويله عن الأهداف والأغراض التي وضع من أجلها» . ربما لم يكن غالواي جديراً بان نذكر اسمه في هذا الفصل . لكنه قدم أمام اول مجلس قاري مشروعاً للتسوية على اسس دستورية رفض فيمه كل

فكرة تستهدف ارسال ممثلين عن المستعمرات الى البرلمان البريطاني واقترح مشروعاً للاتحاد بين بريطانيا العظمى والمستعمرات يهدف الى معرفة الأسس التي يكن ان تشيد عليها المشاركة الامبريالية . والمعلوم بأن الأنظمة الأساسية التي تقوم علمها دساتىر الحكومات المستقلة السياسية التابعة لرابطة الشعوب البريطانية قد وافق علمها اساساً البرلمان الانجليزي. ولكن هذا القبول النظري بسيادة البرلمان الانجليزي لم يكن ليعرقل مجرى النطورات الطبيعية في المتلكات والذي جعل من المستحمل على برلمان بريطانما استرداد ما قد منحه سابقاً . اما غالواي فقد نادى بمجلس أعلى ينتخب اعضاؤه بواسطة « ممثلي الشعب في المستعمرات المتعددة في مجالسهم الخاصة » وهذا المجلس بالاشتراك مع رئيس عام يعينه الملمك يشكل «حكومة» . وكان على تلك الحكومة ان تجتمع مرة في السنة بينا يمارس المجلس الأعلى بالنيابة عن اميركا و جميع الحقوق والحريات والامتيازات التي يمارسها مجلس العموم في بريطانيا العظمي ٤ . وكان يفترض بالرئيس العام ان يمارس صلاحمات الرئيس التنفيذية ويملك حق النقض، ويتولى بالإشتراك مع المجلس الأعلى ممارسة جميع الحقوق التشريعية (السلطات والصلاحمات الضرورية لتنظع وادارة جمسع قوات الموليس العامة وشؤون المستعمرات الداخلية الستي تهم بريطانيسا والمستعمرات على السواء) . واقترح ان تمارس هذه الحكومةالاتحادية شؤور

التشريع الاستمارية بالتضامن مع البرلمان ، اما فيا يتعلق بشؤون المستعمرات فان كل مستعمرة تتمتع مجستى النقض لقرارات الأخرى . وكان الجدير بمثل هذا المشروع أن يجعل بأمكان المستعمرين أن يتلافوا اصدار الأنظمة المقيتة التي عجلت بالمكارثة ، وكان بالتالي يفسح المجال امام التطور الطبيعي كي يأخذ بجراه لتحقيق الحكم الذاتي كما أخذ يحدث في الممتلكات البريطانية منذ عام ١٨٥٠ .

ان كاتب سيرة توماس هتشينسون الموالي العظيم عبر عن رأيه بأنه ــ اي توماس ــ قد تكهن بالنظام الامبريالي الحالي للامبراطورية البريطانية . والحمير في الأمر ان هتشينسوت كان يعرف طبيعة الفكرة التي يمكن لها ان تؤدي الى انشاء النظام الحاضر ، وقد ثبتت معرفته هذه من خلال اصراره على انه مها اتخذ من تدابير « للابقاء على سلطة البرلمان » فعلى الله مها اتخذ من تدابير « للابقاء على سلطة البرلمان » فعلى لا يستهدف تجريد المستعمرات من سلطاتها التشريعية الثانوية لا يستهدف تجريد المستعمرات من سلطاتها التشريعية عليا باستثناء وليس في نيته أن يمارسها بصفته سلطة تشريعية عليا باستثناء على قدم المساواة » كل هـــنا يبدو حسنا ولكن المسية في الحدم الله يعدم على انه واقعي . فسلطة البرلمان ، كانت ولا تزال في القرن الهشرين ، واقعية رغما من عسدم وجود ممثلين عن المناطق الأخرى فيــه . ولن يستطيع وجود ممثلين عن المناطق الأخرى فيــه . ولن يستطيع

هتشينسون أن يمتنع عن التصريح بذلك حتى انه اصر في دفاعه بأن « بريطانيا ومستعمراتها على السواء تعتمد على سلطة عليا في كافسة أرجاء الامبراطورية » وكانت تلهك السلطة برأيه محصورة بد الملك واللوردات واغضاء مجلس العموم » .

شهدت آخر سنة من حياة الامبراطورية البريطانية القديمة ظهور كتابات لكل من جون آدامس وجيمس ويلسون وتوماس جيفرسون تمالج طبيعة الامبراطورية ، ويبدو ان الثلاثة قد توصلوا في نهاية انجاثهم الى القول بأن رابطة المحوب كانت الفكرة المنبعة الوحيدة لمنم الانفصال .

ان كتابات جيفرسون غنية عن التعريف وقد تضمنت من المماني الكثيرة التي وجدت لها مركزاً في وثيقة اعلان الاستقلال . حق ان كتابات رئيسي الجهورية الاميركية المنظرين لم تكن من نسق كتابات جيمس ويلسون من حيث الموضوع ودقة التحليل او التمبير . وتظهر الجلة القائلة ان الجميع الاعتبارات عن طبيعة ومدى سلطة البرلمان الانجليزي التشريعية ، فواة المشكلة الامبريالية في ذلك الحين . وقد كررت الجلة الافتتاحية بما مآله : « ليس هناك مشكلة الم من هذه بالنسبة الى بريطانيا ومستعمراتها – وهل ان سلطة البرلمان البريطاني التشريعية تمتد اليها »? لقد اجاب ويلسون بالنفي ولكنه بطبيعة ولائه لفكرة الرابطة البريطانية اضاف: بالنفي ولكنه بطبيعة ولائه لفكرة الرابطة البريطانية اضاف:

 ان انكار سلطة البرابان البريطاني التشريعية على اميركا مناقض مجد ذاته لتلك الروابط التي يجب ان تسود بين الوطن الام ومستعمراتها » . غير ان تلك الصلة لا تشمل سلطة عليا للوطن الام فقال :

و يجب ان ترفض سلطة بريطانيا العظمى على مستعمراتها الان و اعضاء بجلس العموم البريط الي لا يملكون سلطة على زملائهم في اميركا المتساوين معهم في الحقوق والواجبات ، اما الفارق بين الولاء التاج والاعتاد عليه وبين الولاء المحكومة او البيلان والاعتاد عليها فقد عالجها ويلسون بصراحة ومهد السبيل لها يجملته الحتامية التي قال قيها والد جميع الدول الاعضاء في الامبراطورية البريطانية هي دول مميزة ومستقلة الواحدة منها عن الاخرى ولكنها مرتبطة ببعضها تحت سلطة واحدة هي سطة التاج».

وفي جوابه على الحجة القائلة بضرورة وجود سلطة عليـــا للأشراف على تنظيم التجارة في الامبراطورية البريطانية قال ماخلاص :

و أولاً : انه من رأي بعض الساسة بأن جميع التدابير والقوانين لتنظيم التجارة عدية الفائدة وان معظمها مؤذ وان سيل التجارة لا يتدفق بغزارة بالفة اذا لم يكن آتياً من رافقة الطبيعة . ولكن بما ان ويلسون كان رجلا عملياً يرفض ان يحمله حلم تحقيق التجارة العالمية بعيداً عن اهداف اقترح بأن

تودع سلطة تنظم التجارة بأيدى و الملك كجزء من امتيازاته الملكية . ، ولكن هذه النقطة تحتاج الى توضيح اكثر فقد كان المستعمرون يفهمون تماماً طبيعة الحكومة البريطانية ، وانها ملكية ضيقة ، فلم يكن بوسعهم وضع سلطات جــائرة بيد الملك جورج الثالث . ويبدو أن ويلسون تخيــل بذهنه الميزة التي تفرق بين الملك بصفته الامبريالية وصفته الملكية ، لانه كان يعتقد بأن الملك بصفته الأخبرة كان متضامناً بصورة متشابكة مع حكومة بريطانيا العظمى . ولا يسعنا ان نقول عما اذا كان هذا الفارق قد ادى الى دعوة مؤتمر امبريالي يضم وزراء من جمسم انحاء الامسراطورية ، ولكننــا نعرف بأن ويلسون بعد مضي ستة اشهر عـلى نشر ﴿ الاعتبارات ﴾ ألقى خطاباً جاء فيه قوله : « نحن لا نرسل اعضاء الى السرلمان البريطاني ، فان لنا برلمانات خاصة بنا ، واضاف : « ان الفارق بين الملك والوزراء قد زال ، ولكنهم اي الوزراء ـــ لم يرتفعوا الى مستواه بل هو الذي هبط الى مستواهم . ، وعلى ضوء هذه الاقوال يتضح بصراحه بأنه برفض القيول بأىشىء اقل من تحقيقالمساواة بين جميم شعوب اجزاء الامبراطورية رغماً عن امتناعه عن التهرب من قيد الولاء للفكرة البريطانية (اي التاج) وقد قيل بأن جيس ويلسون نــادي بأفكار تسبق عصره بكثير تلك الافكار التي يبدو بأن العمالم اليوم يقف على عتبة فهمها الآن .

كان موقف جيفرسون ، بالرغم من انه لم يكن وافياً من جهة التفاصيل ، كموقف ويلسون . وقد جـاء في النشرة التي ضمنها ملخصاً لرأيه عن حقوق اميركا الانجليزية قوله :

و ان الشيء الثابت الوحيد هو ان علاقة بريطانيا بستممراتها تشبه الملاقات التي قامت بين انجلترا واسكوتلندا بعد ارتقاء الملك جيمس عرشه ولغاية ان تم الاتحاد وتشبه الملاقات الحاضرة مع هانوفر ، حيث ان لها مناك رئيساً للسلطة التنفيذية دون اية علاقات اخرى ساسة ».

والبرلمان كان حسب رأيه « السلطة التشريعية لاحدى أجزاء الامبراطورية . ولم يستطع جيفرسون ان يدرك بأي حق يستطيع مشترع حر ومستقل ان يعلق سلطة الآخرين بينا هم احرار ومستقاون مثله . وكان جيفرسون يلتقي مع ويلسون من حيث النظرة الى مركز الملك فقال انسه السيادة المشتركة التي تربط جميع اجزاء الامبراطورية ببعضها ». المشتركة التي تربط جميع اجزاء الامبراطورية ببعضها ». في ولاية فرجينيا سوى جورج وايت . . اما باقي المواطنين مثل راندولف امرسون وآل ليس ونيكولاس وبندلتون فقد مثل راندولف امرسون وآل ليس ونيكولاس وبندلتون فقد مثل راندولف امرسون وآل ليس ونيكولاس وبندلتون فقد فقد وابأن « لبريطانيا الحتى » بتنظيم تجارتنا الخارجية وفرض الرسوم عليها لاغراض التنظيم فقط وليس لجباية الاموال » . ان ما كان يفعله جيفرسون لسكان فرجينيا » وما فعله ان ما كان يفعله جيفرسون لسكان فرجينيا » وما فعله

ادامس لسكان ماساشوستس وويلسون لسكان منسلفانيا فمسله حيمس ابريديل لسكان كارولينا الشهالية .

وقد أفصح عن رأيه بوضوح في خطابه الى د سكان بريطانيا العظمى في عام ١٩٧٤، عن طبيعة الامبراطورية التي يكون الملك فيها رئيسا تنفيذياً على عسدة مجالس تشريعية متساوية في اكبر عدد ممكن من المجتمعات السياسية المتساوية في الحقوق ايضاً . وفي الوضع الذي كانت الامبراطورية قائمة عليه آنذاك كان يعتقد بأنها – اي الامبراطورية – تفتقر الى علم استعداد للدخول في اي وقت بمباحثات للاتفاق على خطة لمتمكن مصلحة الامبراطورية عامة على اسس واضحة ونوفير اتحاد صحيح يضمن المشورة والسلطة والحرية والفردية لكل عضو من اعضاء الامبراطورية وذلك وفقاً للمنفعة العامة» . هذه اللغة قلما نجدها تصدر عن شخص آمن بالامبراطورية كانت قائمة حينذاك . بينا لم تكن في الحقيقة اكثر مما يتفق معظم المفكرين المحدثين عليه .

وفي نفس هذه السنة اي عام ١٧٧٤ قام اثنان من الانكليز الاحرار بتقديم الاقتراحات التي ان دلت على شيء فاتما تدل على وجود فكر في بريطانيا اكثر انارة من ذلك الذي ينادي به البرلمان . وحمل جون كارتر رايت لواء اول اثارة لتطوير البرلمان ، وكتب كراسة تحمل العنوان التالي : مجث لاثبات

ان المستعمرات لهمما الحق بالاستقلال الناجز عن التشريع السريطاني ليس فما يتعلق بفرض الضرائب فحسب بل ايضاً في التجارة والصناعة والحكومة ويمكن تحقىق ذلك بواسطة براءة رسمية تمنح بموجبها هذه الحقوق وعلى اساسها تقام رأبطة صداقة مع المستعمرات لما يعود بالخير والفائدة على البلدين معاً - بريطانيا واميركا-وتقدمها. وقال دان فكرة الامبراطورية كرابطة لم تلد مع القرن العشرين . أن فكرة كارثر رايت عن الرابطة شملت جميم الولايات الاميركية بما فيهاكيوبك وفاوريدا التي يجب ان تعلن حريتها واستقلالها، وكلواحدة تخضم فقط لمثل القانون والحكومة القائمة الآن او ان يتم ذلك فيما بعــد وفقاً لتشريعها الخاص » . وكان على الملك ان يعتبر ملكاً منفرداً على كل دولة من دول الرابطة وان يكون « حامياً » للجميع ضد القوى الاجنبية ، . وهذا لا يجمل تلك الشعوب وحدات متفرقة في مجال القانون الدولي رغمًا من البراءة التي تعلن بأنها « دول حرة ومستقلة » . وهذه الحقيقة المؤلمة تؤكد من جديد عجز مصطلحاتنا السباسية التي عجزت عن تعريف كيان دولة مؤلفة على هذا الشكل . واعترف كارثر محق كل شعب من شعوب دول الرابطةأن يعقدمعاهداتمعدولة اخرىوذلك بغية انتنشأ بينهم وبين بريطانيا رابطة متينةثابتة ومشبعة بروحالاخاء ...، وكان هناك ايضاً غرانفيل شارب وكاتب الكراريس الشهير والأديب ، والذي نجــد في كتاباته اولى الاقتراحات

القائلة بأنه يمكن لرابطة الشعوب البريطانية ان تصبح عوذجاً لرابطة الشعوب كلها على نطاق عالمي واسع . وفي تصريحه عن حق الشعوب الطبيعي للساهمة في التشريع ، ابتدع شارب الفكرة القائلة بأن « الملك والشعب يكو "ان السلطة الحاكمة في بريطانيا العظمى»؛ وهكذا يكو "ن الملك والشعب الاميركي السلطة الحاكمة في اميركا. ولكن بالنسبة الى « تمثيل الشعب في كل جزء من اجزاء الامبراطورية فان من الضرورة القصوى ان تشكل سلطة تشريعية نافذة وفقاً للمبادى، الاساسية الواردة في الدستور البريطاني ، ومها كان التباين شاسماً بين الإجزاء المعمدة فئنها تبدو موحدة ضن حلقة التاج البريطاني بحيث يصعب تفريقها اذا جرى تطبيق سياسة سليمة وشريفة في جميع الحزاء الامبراطورية وفي حرز الدستور البريطاني . وقد جد شارب في فكرته حق انه تخيلها صالحة الاقامة امبراطورية عليه تستند على اساس تحقيق الاتحاد بين جميع الشعوب التي عكنت بريطانيا من التوسع ومعايشة العالم .

وقد حالت جميع المحاولات الرامية الى التآلف بسين المستعمرات على هذا الأساس العام من التكافؤ بين دول الرابطة مع اندلاع الحرب. وكانت المحاولة التي اقدمت عليها الحكومة عندما ارسلت لجنة كارليل عام ١٧٧٨ تهدف لانعاش مثل هذه المشاريع واشهرها ما تقدم به وليام بولتني.

وبالنظر الى انه لم يصدق بأن اعلان وثبقة الاستقلال قد

جعلت تحقيق الانحاد مستحيلا ، فأنه ظن ان من اللائق ان يبعث الفكرة من جديد ، والسبب في ذلك انسه اعتقد بأن الحوادث المتعاقبة منذ عام ١٧٧٥ يجب ان تكون قد ضالت حزب المحافظين – بالنسبة الى رغبة ومقدرة الأمير كيين لتقديم ارواحهم دفاعاً عن مبادئهم ، وان الوقت قسد حان لا يجاد تسوية ما ، او حتى للموافقة على اعادة تنظيم الامبراطورية على اساس الشروط التي وضعها الامير كيون في السابق . وحث على التخلي عن الفكرة القديمة القائلة بالتبعية الاستمارية والاعتراف بوضع المستعمرات وشعوبها علىقدم المساواة كاينص المدستور البريطاني ... ولكن وقت انعاش مثل هدف الاقتراحات كان قد ولى وادبر .

ومن جميع المحاولات الرامية الى كشف النقاب عن فكرة تؤدي الى تسوية بين الاستمار والاستقلال فان عدداً قليلا منها أبصر النور كتلك المحاولة التي ظهرت في لندن عمام ١٩٨٠ بعنوان و مشروع ، او نظام اتحاد ثابت على أساس من التجارة والصداقة بين بريطانيا المظمى ومستعمراتها الأمريكية. وكان صاحب الفكرة انجليزيا وحث بقوله : ومن الآن وصاعداً علينا ان نتعلم كيف يجب ان نتطلع الى المستعمرات ، لا على انهسا دول صغيرة قليلة الشأن ، ولكن بصفتها المبراطورية كبيرة ومزدهرة . . لا بصفتهم اطفالاً نعنفهم ولكن بصفتهم الوسيط اصدقاء واخواناً متساوين معنا في الحقوق . وقد رسم الوسيط

بين المزاعم التي تنادي بالاستقلال التـــــام والخضوع الشرعى بشكل معاهدة بين كل من بريطانيا وايرلندا واميركا . فقد اعتبر ان هذه الدول الثلاث مع توابعها تشكل المبراطورية ووحدة سياسية مستقلة للدفاع عن نفسها ضد أي اعتداء خارجي . ومسا عدا ذلك يجب ان تصبح اميركا البريطانية دولة حرة ومستقلة . والحقيقة انه لم يتردد مطلقاً في تسميتها كذلك . وقال. . في حالة نشوب حرب يمكن استعال جيوش اى جزء من الامبراطورية للدفاع عنها ككل على ان تستخدم هذه الجيوش في اغراض الفتوحات او في الحملات الأجنسة دون موافقة مسبقة من اولئك الذين يشتركون فيها. كما كان المفروض ان يشرف على كل اقليم في اميركا حـاكم يعينه الملك ، يبقى علما تحت سيطرة المجلس التشريعي المنتخب بواسطة الشعب والذي لا يستطم أن يعمل شيئك بدون موافقته – أي المجلس - الذي يصرف له راتبه . ويستطيع المجلس التشريعي في المستممرات ان يتخطى او يتجاهـل القوانين الصادرة عن بريطانيا كلما رأى ذلك مناسباً للاغراض المحلية . كل هذا يبدو جميلا لدرجة تبعث على بعض الشك . وهناك بعض المبررات التي تدعو للشك نجدها في بنود المعــاهدة التجارية المقترحة . اذ انها تتضمن اعطاء رسوم مفضلة للسفن والبضائم البريطانية بشكل يضمن للوطن الأم الميزة التجارية على غيرها من الدول الاوروبية المنافسة . وقد توخى المؤلف ذكر الاشياء كماكانت

عليه حتى يتمكن من تمييز المجلس القاري والنمهمد لكسونته ويراقب أعمال السلطة في جميع انحـــاء اميركا البريطانية .. ويصفته له وحدة السلطة الكاملة لفرض الضرائب للاغراض الامبريالية . وكان مفروض بالسلطة التنفسيذية في اميركا البريطانية ان تكون مؤلفة من مجلس يضم اثني عشر عضوآ يختارهم الشعب ويختار هو بالتالي مندوبه في المجلس التشريعي. وهذا العمل لم يترك لممثل التاج اي سلطة من الناحية العملية، ذلك المثل الذي يعينه الملك لكي وتقدم اليه جميع القوانين التي يوافق عليها المجلس لا لكي يوافق عليها بل ليبعث بها الي بريطانيا العظمى على سبيل التبليغ فقط » . وقد قبل تعيين المفوض السامي بصفته سفيراً لا حاكماً . وكان مركزه بماثلًا وضعت الخطة برغبة صادقة حتى يتوفر لأعضاء الامبراطورية «ارتباط ملطف قاما بشعر به وبذلك توفر مصاريف المنشئات العسكرية وغيرها فيتحقق اتحاد ثابت دائم الاركان ، مـــــــــــم بريطانيا العظمى .

وهكذا عندما فشل وفد كارليل بالاضافة الى عجز بريطانيا لاخضاع المستعمرات تبين ان مثل هذا المشروع قسد اصبح عديم الفائدة كا خلقت الحسادثات التى لازمت الثورة الاميركية رجالا هاجموا المحاولة الرامية للتوسط بين دول تتبتم « دسادة معتدلة » .

وختاماً لذلك أرى أن هذا الفصل سيبقى ناقصاً اذا لم يلفت الانتساه الى التطبيقات الاخيرة المتعلقة بنظريات كل من بلانسد ، ويلسون ، جيفرسون ، وجون أدامس . ان المعاهدة التي وعدت بوضع حد للرعب والذعر الذي ساد ابرلندا عدة قرون يضعها – اي أبرلندا – من الامبراطورية في المكان الذي طالب به الامبركيون عام ١٧٧٤ . ومكذا فشلت جميع الخطط والاقتراحات وبقيت المقبة الدستورية الوحيدة وهي قضية الولاء للملك التي نجحت في بعض الممتلكات الاخرى ، مثل كندا ونيوزيلندا واستراليا الجنوبية وما شابهها .

فرض الضرائب والتمثيل بعض المواجعات

تشكل قصة المشادة التي دارت حول فرض الضرائب جزءاً هاماً من التاريخ الاميركي المتعلق بانشاء عصبة أمم او رابطة للشعوب ومع ذلك فمن المشكوك فيه ان يتمكن الباحث من الربط بين ادوار المشاهدة هـنده وبين المشاكل الحديثة في القانون الدولي . وكلما حاولنا ان نفهم العلاقة بين الولايات المتحدة الاميركية اليوم وبسين المؤسسات المتعلقة بالمنظات العالمية ، كلما اكتشفنا ان لهذه العلاقة جدوراً في احداث السنوات العشر التي سبقت الثورة . ويجدر بنا في البداية ان نبعد عن قلوبناكل ضغينة او محاباة نحو بريطانيا العظمى مها كان تأثير الجلة القائلة « لا ضريبة دون تمثيل » على نفسيتنا . وهناك مبرر القول بأن شعار « لا ضريبة بدون تمثيل » الذي كان نتيجة الصراع الذي دام عشر سنوات ، جعل البرلمان البريطاني يفهم بأن واجبه الرئيسي كان ينحصر في كيفية

تشكيل رابطة ناجعة من الشعوب . وكان من الواضع لبعض رجسال الدولة من ذوي النظر البعيد ان السلطة التي يمكن للوطن الام ان يمارسها عن جدارة وحق على مستعمرات، لم تكن محدودة قاماً .

ولكن ما كان يفكر به الشعب ابان الثورة وما اقترحه لتحسين جهاز الاشراف على الامبراطورية ،عندما كانت الحاجة ملحة لمثل ذلك التطوير قبـــل انفصال الولايات المتحدة عن الامبراطورية ، لهو قصة تتطلب التممق كثيراً لادراك كنهها ومعناها . وهناك عدد كبير من المعلقين الاميركيين الذبن كان باستطاعتهم توجيهنا الى قلب الموضوع لو لم يشذوا عنه لمعالجة مواضيع اخرى تاركين القارىء يتخبط في لجد الخيبة والقنوط، ومع ذلسك قام خلال فترة العشر سنوات التي شهدت اصدار قانون الطوابع واندلاع الحرب من اجل الاستقلال بعضرجال الدولة في الستعمرات المستقلة عن الامبراطورية البريطانية وحاولوا بجهودهم الحثيثة ايجاد حسل مناسب لانشاء رابطة شعوب الكومنولث . ولكنهم خلال الثورة تجنبوا تحمل اية مسؤولية جديدة ولا سما فما يتعلق نقضة الكومنولث ، وانزووا تاركين الثورة تأخذ مجراها . وفي تلك السنوات التي سبقت الثورة ، اي قبل فوات الأوان لمثل هذا الحل للمعضلة كان من الممكن فهم وادراك جذور الحركة التي قامت لتنظيم رابطة للشعوب او كومنولث يتألف من دول شه مستقلة ، وكذلك ادراك فضل الشعب الأميركي ومساهمته في تلك الفكرة التي ادت الى ظهور المنظمات العالمة الحديثة .

يسأل المرء احياناً لم لا يبدأ ايجاثه من تاريخ سابق للثورة لأن نظام اتحـــاد الولايات المتحدة الأول صدر في نيوانجلند عام ١٦٤٣ . والحقيقة هي ان مشاريع الاتحاد بدأت تبرز الى حيز الوجود في نهاية القرن السابع عشر، ولكن من المسلم به أن المحاولات التي قامت لتشكيل اتحاد الأقاليم الاميركية تعتبر جزءاً من التأريخ الأميركي ولا تفيــــد كثيراً لايفاء الأغراض المنتظرة من هذه الدراسة . اما اتحاد نيوانجلند في القرن السابع عشر فيعتبر نموذجا احتذته كندا واسترالما لتنظيم علاقاتها مع بريطانيا ولا يصلح نموذجاً لكومنولث اعم او رابطة اوسع للشعوب . كما أن المؤرخين لم يخلطوا قصة مشاريسع الاتحاد هذه في قصة الولايات الاميركية ومحاولتها إنشاء اتحاد فيدرالي . لقد كان الدافع الأكبر لمشاريع الاتحاد خطر الهنود الحمر والفرنسيين . بينا الفكرة الاخرى لم تكن لتظهر حتى برز دافع جديد يوحي بضرورة المحافظة على مركز الاعضاء في المبراطورية الكومنولث . ومن الطبيعي ان تبرز المشاريع السابقة كمحاولة لتنظيم الدفاع اكثر منها محاولة لانشاء تعاون دولي. وهذا بما دفع المشاريع السابقة التي تنظم علاقات اجزاء الامبراطورية ببعضها ، لمنح المستعمرات وضعاً ثانوياً نسبياً غير متساوي مع وضع الوطن الام في الاتحــاد

الامبريالي المقترح. كما تضمن مشروع فرانكلين عام ١٧٥٤ في المجلس ذلك الشروع الذي نص على عدم الساح للملك في المجلس عمارضة القوانين التي يصدرها مجلس المستعمرات الاعلى . وكما هدف مشروع اسياد التجارة في عام ١٧٥٤ الى توطيد و التعاون الكامل بين جميع المستعمرات الاميركية ... وكان دافعه الرئيسي مقرونا بالرغبة لجعل المستعمرات تتولى شؤونها الدفاعية في زمن الحرب فقط بينا نرى المشاريع الاخرى التي تهدف لتحقيق والتعاون الكامل بين جميع اجزاء المبراطورية الكومنولث » وعلى قدم المساواة لم تظهر الا بعد المبراطورية السنوات السبع مع ظهور عوامل ودوافع جديدة .

وضعت الحرب التي انتهت عام ١٧٦٣ حداً لحقية معينة في التاريخ الاميركي . فقد تلاشى باعث الدفاع ضد الفرنسيين المحد كبير ومن ثم بدأت مشاريع التعاون تتضمن بعض الموامل الداعية للتعاون الامبريلي . لان مشروع غالواي مثلا صنف من بين المشاريع الداعية للاتحاد ولكنه يمتساز عن المشاريع السابقة بأنه يدعو الى قيام اتحساد امبريالي بين المستعمرات التي ترغب بتحقيق مثل ذلك الاتحاد و ليس بين بعضها فحسب بل ومع الوطن الام ايضاً » . اما النقاش المتملق بفرض الضرائب فقد برز الى الوجود بعد ان ركزت الحقية المنتهية اذهان المستعمرين على خلل جهاز الحكم الامبريالي

التابع لامبراطورية الكومنولث البريطانية كا ان المشاحنات بصدد فرض الضرائب التي نشبت في السنوات العشر الواقعة ما بين ١٧٦٥ - ١٧٧٥ اثارت العديد من القصص التي تهم المؤرخين .ومم ذلك فلا يعثر المرء من بين تلك القصص أجمعها على انة اشارة لاية محاولة مباشرة لحل العقدة المستعصمة على اساس انشاء «منظمة حامعة» . ومعرفة السبب في ذلك ليست بميدة المنال. اذ ما كاد يضي القرن الذي كانت فيه قصة الثورة الاميركية تنعت وتفسرعلي أسسعسكرية حق دخل القرن الجديد حاملامعه تفسير أجديداً للثورة الاميركية هو الصراع من اجل السيطرة التجارية . واصبحنا نسمع عبارات من نوع « ان السبب الرئيسيوراء الثورة يجب ان يبحث عنه في طبيعة النظام الاستعاري القديم ، ذلك لان انظمة التجارة والملاحة ، التي وضمت على اسس ساسة واقتصادية في القرن السابع عشر ، كانت غرة الجهل وقصر النظر ، وكان الصراع في سبيل السيطرة التجارية او الرغبة بالحصول على المنافع والارباح في التجارة والصناعة يكن وراء الصراع بين بريطانيا وامريكا . واستعملت في هذا الصراع جميع مبادىء التضامن الانساني لتبرير مقاومة المستعمرات ضد الانانية البريطانية . وليس بنا حاجة لبحث مدى صواب هذه النتائج لأنها تمثل مدلولات مبنية على اساس علمي . ولكن من الفائدة لفت النظر السها لتفسير النقص في معاوماتنا عن المحاولات التي قامت قبل الثورة لحسم الخلاف بين بريطانيا ومستعمراتها عن طريق

تطوير الكومنوك . وقد علق كاتب حديث على هذا الخلاف بقوله : ولم يكن بالامكان حل الخلاف النباشب بين بريطانيا واميركا بتخفيف عبء الضرائب الهزية أو بفضح نوايا التجار البريطانيين الحسيسة والمهربين في بوسطن ولا بتطبيق القوانين البرلمانية باسنة الحراب أو باهداء سجل القوانين مربوطاً في أذن كلب مجحة الدفاع عن قضية الحرية أو السلطة ومسع هذا لم يمنع مثل هذا المتحذير بعض الكتاب من معالجة موضوع الثورة على أنها وقضية انفصال الاغير .

ان الاشارة الى ان الجدل الدائر حول فرض الضرائب قد ركز اذهان الاميركين على طبيعة النظام الامبريالي وعيوبه لا يمكن ان تمر بدون تعليق . ذلك ان هذا الحلاف ينطوي على معنى سياسي عميق قلما نال ما يستحقه من التفات . ومع ان احد المؤرخين الذين عاصروا الثورة سمى الجسمدل حول فرض الضرائب بأنه والحور الرئيسي الذي دارت حوله الثورة ، فرض الطرخين السابقين واللاحقين ، سلموا بالقول بأن :

« ضريبة الطوابع والرسوم الزهيدة على الشاي، عجلت، ولكنها لم تكن السبب الوحيد وراءانفجار الثورة الاميركية لان الضرائب كانت وسيلة الثورة قبل ان تكون سبباً لها. » لذلك فانسا سنمالج موضوع الضرائب كحدث عارض اكثر من كونه الداء بذاته.

ولكننا نقول ، توخياً للبساطة والتوضح ان من الجائز

ان تكون قصة الناحية الدستوريــــة التي أدت الى مشادة الضرائب قــــد تطورت الى شكلها الاخير في ثلاث مراحل متتالمة .

في المرحلة الاولى: وافقت المستعمرات على صلاحية العرلمان بأن يفرض رسوم جمركمة (اي ضرائب غير مناشرة) علمها ولكنها رفضت أن تسمح للبرلمان بفرض ضرائب على المنتوجات المحلمة (اي ضرائب ساشرة) . وفي المرحلة الثــانية وافقت المستعمرات على صلاحية البرلمان لتنظيم تجارة الأمبراطوريسة ومن ثم بمارسة السلطة التشريعية على المستعمرات غير الممثلة ، ولكنها - اي المستعمرات - رفضت الاعتراف بصلاحمة البرلمان لجماية الةضر ألب مهاكان نوعها، داخلية او خارجية، لمسلحة بريطانها . وفي المرحلة الثالثة من هذه المشادة وافقت المستعمرات على صلاحسه البرلمانية القيام بصفة السلطة الامبريالية الشرفة عليها وعلى جميع المتلكات ولكنيا رفضت ان يكون البرلمان ايـة سلطة تشريعية على المستعمرات كمبدأ عام طالما ان المستعمرات لم تكن ممثلة في البرلمان . وهكذا بتين من خلال المناقشات كيف ان المستعمرين كانوا يحاولون امحاد قاعدة فلسفنة وسناسة يستطيعون بواسطتها ان يصبحوا أحراراً ويواصلوا في نفس الوقت مساهمتهم في رابطة الشعوب البريطانية .

اما القول بأنهم كانوا بذلك يحاولون المستحيل فذلــــك

يعني بكل بساطة اننـــا نتعامى عن تاريخ الامبراطورية البريطانية منذ منتصف القرن الناسم عشر حتى الآن .

ان اى تاريخ أدبى عن السنة التي جرى فيها تطبيق نظام الطوابم يؤكد رأي دانيال دولاني في موضوع فرضالضرائب على المستعمرات البريطانية، ذلك الرأى الذي كان له تأثيره الكبير على تنسب افكار تشاتام . قال دولاني يشرح رأيه : و أن المستعمرات وفقاً لدساتير حكوماتها عَلَكُ الصلاحية لفرض الضرائب الـــداخلية وهذه السلطة متناسقة مع ولاء المستعمرات للوطن الام اذ اعترف بها الوزراء الانجليز انفسهم. » وتشديداً على تعبير « الضرائب الداخلية » اوضح تشائام الكثير من امرها في الخطاب الذي القاء في كانون ثاني عــــام ١٧٦٦ عندما بـــين بوضوح ما يستطيع البرلمان الام عمله وما لايستطيع بالنسبة الىتوطيد سلطاته التشريعيةعلى المستعمرات وفي رده على جرنفيل اجاب بغيظ : د اذا كان السيد لا يفهم الفرق بين الضرائب الداخلية والخارجية فذلك بما يرثى له حقاً اثم بسط القضية بقوله ان البرلمان لا يستطيع فرض الضريبة الداخلية ولكن يحق له فرض الاخرى اي الخــارجية ، وفي هذه الحالة يكون كن يأخذ أموال افراد الشعب من جيويهم للمناقشة الدستوريـة . وقد وضعت بعض الخطوط في محاولة لتوضيح سير وطبيعة جهاز الاتحـــاد الامبريالي ، اكدت من

جديد حقوق الحكومة الحلية بما في ذلك حقها بفرض الضرائب الداخلية شريطة عدم اهمال او احتقار سلطة الاشراف التي يتولاها البرلمان البديطاني . وذلك يعني ان ذلك الاشراف ابرلمان الام سيجعل من الممكن تدبير الاموال لكنه سيؤدي الى تقلص التجارة والصناعة في المستعمرات.

أكد كل من تشانام ودولاني في معرض تصاريحها سلطة المستعمرات البرلمان على المستعمرات ولكنها اقرا بأن سلطة المستعمرات الداخلية بن يتعدى حدود الادارة الداخلية بن في ذلك فرض الضرائب الداخلية بعيداً عن تدخل البرلمان . وهذا الرأي يثير قضية اقتسام السيادة ، الأمر المائوف في الاتحادات الفدرالية . وحسب رأي هذين السيدين فان البرلمان البريطاني المفارالية بالاضافة الى كونه المشترع الحلي لبريطانيا العظمى . وفي هذه الحالة ، ولذا يتج عن ذلك المحل بالصدفة ، أفلا يحق المخزينة الفدرالية والحالة بعض الدخل بالصدفة ، أفلا يحق المخزينة الفدرالية والحالة واحد ضعف هذا الوضع وعلقوا عليه بقولهم :

متناسين مـــا صرح به سابقاً لصالح سلطة البرلمان في جميع الحالات الني تتعلق بالضرائب الخارجية وتأييده تنفيذ جميع القوانين المتعلقة بذلك بالقوة ، عدا عن تصريحه المشهور ه اذا ظهرت أية مقاومة ضد القوانين فانني لن اسمح بغرس اي شيء في المزارع » . ومن بين أفراد هذه ألفئة ، ادمون بورك الذي امتدحت صداقته للمستعمرات كثيراً . ورغماً من ان تصريحاته بالحقيقة لم يأت بجديد فيما يتملق بالفكرة المذكورة هنا . وكان البرلمان البريطاني في نظره بمثابة برلمان اتحادي امبريالي متفوق على جميع المجالس التشريعية في المستعمرات من كافة الوجوه ، له مطلق الحق بفرض الضرائب للاغراض الامريالية . والحقيقة انذا لا نظلم بورك اذا قلنا بانــه لا يجاري تشاثام في خطواته التقدمية بل على العكس فأنه عــاد خطوة الى الوراء وبدأ اكثر محافظة عندما صرح بأنه يسمح للبرلمان ، لكي يبقى ماسكاً زمام السلطة ، بارغام الجالس التشريعية التابعة على فِرض الضرائب على المستعمرات لاغراض امبرياليـــــة . ومن الواجب ان نذكر هذا الموقف لبورك عند درسنا الأفكار والمعتقدات التي نادى بها مفكرون من المستعمرات كانوا اعمق تفكيراً ، كذلك عند درسنا الحل النهـــائي الذي وضعته حكومات الدومنبونات المستقلة في الامراطورية في القرن التاسع عشىر

عقب طلب تشاتام الى مجلس العموم الغاء ضريبة الطوابع في الشهر التالي ، حادثة تلقي اضواء ساطعة على النقطسة الدستورية في المناقشة . ذلك لأن كل وثيقة تحتوي صيغة النقاش والأخذ والرد المتملق بالفكرة تعتبر افضل من عدة تصريحات عقائدية ، فالمرء يعبر عن آرائه خطياً بصورة وبحرية اكبر .

فقد على بنيامين فرانكلين قبل عشر سنوات على مفهوم زملائه المستعمرين المحدود النين لم يقفوا موقفاً صريحاً ازاء قضية اتحاد المستعمرات . وفي تحقيقه امام مجلس العموم كنا ننتظر منه بأن يلقي بعض الضوء على طبيعة الامبراطورية الشرائب والداخلية ، وو الخارجية ، وعندما ضغط عليسه للوضح التمييز الذي يقصده حوّل جوابه الى تحذير حذق ليوضح التمييز الذي يقصده حوّل جوابه الى تحذير حذق فرانكلين قد اوضح في مستهل بيانه بأن المستعمرات لاتمانع في فرض و ضريبة خارجية ، تكون بمثابة رسوم تدفيع عن فرض و ضريبة خارجية ، تكون بمثابة رسوم تدفيع عن البضائع المستوردة ليدفعها المستهلك يدوره بعد اضافتها على الشميد وقع ما لا يرضى بدفعه فان المستعمرات لا توافق عليها البرلمان يقاون ، مثل عليها . اما الرسوم التي يوافق عليها البرلمان يقاون ، مثل عليها . اما الرسوم التي يوافق عليها البرلمان يقاون ، مثل عليها . اما الرسوم التي يوافق عليها البرلمان يقاون ، مثل عليها . اما الرسوم التي يوافق عليها البرلمان يقاون ، مثل عليها . اما الرسوم التي يوافق عليها البرلمان بقاون ، مثل عليها . اما الرسوم التي يوافق عليها البرلمان بقاون ، مثل عليها . اما الرسوم التي يوافق عليها البرلمان بقاون ، مثل عليها . اما الرسوم التي يوافق عليها البرلمان بقاون ، مثل التي التيارية ، فأنها لم تكن موضوع نقاش ابداً . على الشعورية المناسوم التي يوافق عليها البرلمان بقان المستعرات لا توافق التي يوافق عليها البرلمان بقانون ، مثل التي يوافق عليها البرلمان بقانون ، مثل التي يوافق عليها البرلمان بقانون ، مثل التي يوافق عنه المستعرات التي يوافق عليها البرلمان يقانون ، مثل التي يوافق عليها البراء الشرية المناسوم التي يوافق عليها البراء الشرية . عن الشعورة التي يوافق عليها البراء . عن الشعورة التي يوافق عن المناسوم التي يوافق عن المناسوم التي يوافق عن المناسوم التي يوافق عن الشعورة التي المناسوم التي يوافق عن المناسوم التي يوافق المناسوم التي يوافق عن المناسوم التي يوافق المناسوم التي يوافق المناسوم التي يوافق المناسوم التي

A١

.

هذا راح المستجوب يوجه الضغط ويستوضح عما عساه سيحدث. فَمَا لُو انَ البِرلَمَـانَ وَضَعَ قَانُونًا عِثْلُ تَلَكُ الضَّرِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ الامر الذي لا يترك امام المستعمرين مفراً من شراء البضائع. الموسومة بالضرسة ، كأن نقول مثلًا اذا فرض العرلمان ضربة على بعض الحوائج المستوردة الى اميركا . وفي هذه النقطة ، لوكان فرانكلين يملك فكرة واضعة لكان علينا ان ننتظر منه ان يضم النقاط على الحروف . لكنه تحاشى ذلك بقوله ان البرلمان لا يستطيع القيام عثل هذا العمل لانه لا يوجد صنف واحد من البضائم الستى تستوردها المستعمرات في الشال الا ويستطيع سكانها اما ان يستغنوا عنهما او ان ينتجوه بأنفسهم ولانفسهم . ولكن مثل هــذا الجواب كان كافياً لان يجعل اعضاء مجلس العموم يتصورون بأنهم اذا لجأوا الى قرض الرسوم الجركية وجباية الاموال ، فان عملهم هذا لن يلقى معارضة في المستعمرات من الوحية الدستورية! ربما يريد المرء معرفة الشخص الذي حاول الضغط على فرانكلين لتوضيح بعض الامور المتملقة بهذه النقطة بالذات . من المؤكد أن تاونسند الانجليزي كان حاضراً ولو أنــــه لم. يسأله شخصياً . ويبقى علينا توضيح نقطة هامة الا وهي ان دولاني وفرانكلين ساعدا تارنسند على تكوين فكرةخاطئة عن الأمريكمان.

وفي ختام تلك المحاولة اللبقة تبين ان فرانكليْن قــد وضع

في مرتبة تختلف نوعاً ما عن حقيقته الاصلية وصنف مع كل من تشائام ودولاني وبورك الذين لم يعترضوا على ضريبة الطوابع ولم يدافعوا عن مبدأ رفض حق البرلمان إصدار التشريعات المتعلقة بالمستعمرات . لقد كانوا يوافقون على حق البرلمان في التشريع نيابة عن المستعمرات غير الممثلة فيسه . ولكن الانقسام الاخير وضع كل من فرانكلين وتشائام في جهة مختلفة فقد جاهد كل من تشائام وبورك لاعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية بشرط ان لا تتعارض من التطورات المائلة في الجهاز الامبريالي الا انها في هذه المرة كانا نخطئان في اتجاهها الجديد اذ ان الوقت قد حان للاستسلام ، ولم يعد هناك ما يبرز تأييد فكرة تسلط البرلمان الانكليزي . فقد باتت قديمة لا ترضي احداً.

وكان من نتيجة تلك المشادة ان تأكد الامريكيوب من ضرورة التخلي عن ايسة فكرة كتلك التي نشأت منذ مناقشة الفرق بين الضريبة الداخلية والخارجية . فشارل تاونسند أخذ موافقة الأمريكين من افواه المدافمين عنهم . وبالاستنساد الى تقرير احد وكلاء المستعمرين في لندن ذكر فيه ان وزير المال اي تاونسند صرح في احدى اجتماعاته مع وكلائه بأنه لا يشك مطلقاً بحق البرلمان في فرض الضرائب الداخلية على المستعمرات ومع انه كان يعلم بأنسه لا يوجد ادنى فرق بين الضرائب الداخلية والخارجية وان هذا الابداع هو من صالح الامريكيين

فأنه تساهلا منه تجاههم اختار الأنظمة التجارية، تلك الفكرة التي يمكنه بواسطتها ان يجي أموالاً كافية من اميركا . وكان من نتيجة ذلك ان صدر « قيانون تاونسند ، الذي فرضت بموجبه ضريبة خارجية أوسمها اذا شئت رسوما جركية كالتي فرضت على الشاي وبعض المواد الاخرى . ومن الطبيعي جداً على ضوء هـــذا الواقع ، ان يقدم ذلك المؤرخ التابع لحزب المحافظين ملاحظته قائلا: ﴿ أَنْ الْوِزَارَةُ الْجِدِيدَةِ } بعد ارت تذرعت بفكرة التميزبين الضريبة الداخلية والضريبة الخارجية اغتنمت هذه الفرصة لتحقيق كسب افترضته لكي تحصل على قانون من البرلمان لفرض بعض الرسوم على الزجــــاج والورق والشاي وغيرهـــا .. ، ولكن معلقاً آخر ابدي تفهماً اكثر للوضع القــــائم آنذاك فعلق بعد مرور عشرين سنة على ذاك الجدل بقوله : دقبل تطبيق ضريبة الطوابع اعترف المستعمرون بوجود فرق بين الضرائب الخارجية والداخلية ، وبين تديير الاموال لتنظم النجارة وتدبير الاموال بقصد توفير الدخل للحكومة ، . ولكن بسبب تسرع البرلمان، مجمل هذاالتفريق ممل الجد وجد المستعمرون انفسهم « مضطرين للدخول من جديد في مشادة سياسية ، وبدأ عدد كبير من المفكرين يصرحون بأنه لم يكن هناك في الحقيقة اي فرق بين الضرائب الداخلية والخارجية ...، وانهم لا يرضون ابدأ بحق البرلمان ا لانجليزي في فرض اي نوع من الضرائب.

وهكذا نرى انه رعا كان المحافظون الكسمار كانسفىل وغرنفيل على صواب في تعليلها بأن « الدستور لا يميز بين الرسوم الجمركمة ، والضريبة الداخلية، ومن هنا بدأ الكتاب في المستعمرات البحث عن فرق جديد بين الضريبتين ، وكان من بين هؤلاء الكتاب المفكر جون ديكسنسون الذي ادرك ان الفرق القديم قد اوقع المستعمرات في فنح جماعة غرنفيل . وكان المحافظون الذين شعروا بالانتصار اخذوا يعللون الرضع الآن بقولهم : « ولو ان الرسوم المفروضة بموجب قانون الطوابع يمكن أن تكون ضرائب داخلة الا أن الضرائب الجديدة المفروضة عوجب قانون تاونسند كانت ضرائب خارجية ، فرد عليهم بقوله : « انني اجيب على هذا الادعاء بالنفي القاطم فليس للبرلمان أي حتى لفرض الضرائب ، من أى نوع كانت على المستعمرات . وهنا يجدر بنا ان نقاري بمانه هذا مع اعتقاده الثابت حث قال : و أن البرلمان علك بصورة لاتقبل الجدل السلطة القانونية لتنظيم تجارة بريطانيا العظمى وجميـم مستعمراتها ... وان الذي يتصور بأن هذه المناطق دول ممسيزة عن الامبراطورية فأنه يثبت بأب الفرق بين حين البرلمان بتنظم التجارة وحق فرض اية ضريبة من اي نوع كانت يحمل في طياته هذا التساؤل : هب ان حتى تنظم التجارة ادى الى توفير ابراد للحكومة ? لقد تنبأ دولاني بهذا عندما علق بقوله: « أن سلطة الوطن الام على تنظيم التجارة لا تقبل الجدل والقوانين الاكثر فائدة يجب أن تقدم بالطبع الى البرلمان لتقريرها فاذا نتج عن هذا ايرادات طارئة نتيجة تلك الانظمة فلا يعني بأنها غير مشروعة ».

واصحت المشكلة اذاً عصورة بالسؤال التالي : من تتخذ و الابرادات الطارئة ، صفة الضريبة ? فاجاب ديكينسون من الواضح ان النية هيالتي تحكم على طبيعة اي الزام يفرضه البرلمان على المستمرات ، فكل الالتزامات التي تساعد على حفظ سلامة الامبراطورية البريطانية مسموحة ، اما فرض الضرائب فلا !. اذن فما حدوى جميع هذه التمييزات المائمة بين «الضرائب» و «الالتزامات» ؟

الجواب هو لان و ازدهار هذه المستعمرات موضوع على اساس درجة اعتادها على بريطانيا العظمى » ولا يد من وضع قاعدة فلسفية لفمان حريتها من تدخل البرلمان في شؤونها مع حفظ مصالح الامبراطورية ومساهمة اميركا بها . وعندئت اعترف ديكينسون بحق البرلمان في التشريع عن المستعمرات غير الممثلة فيه واقر بالتالي بجدارة البرلمان الانجليزي لمنعانشاء مصنع للفولاذ في امريكا ، واطلق على تشائام اسم و المدافع العظيم عنا » ولكنه مع كل ذلك رفض الساح للبرلمان بأي على يتعلق بفرض الضرائب على المستعمرات . وحسب رأيه فان التمييز الذي نادى به فرانكلين والذي يرتكز على فان التمييز الذي نادى به فرانكلين والذي يرتكز على

الشرعية لاخفاء فرض الضريبة تحت ستار قانون التجارة لم . يساعد على حل المشكلة الحقيقية لان تلك كانت سياسة مناسبة فقط « للحكومات الجائرة والظالمة » .

انتشرت تفسيرات ديكنسون في كل مكان، وخاصة عندما أصبحت المستعمرات تعى بان دولانى وتشاثام وفرانكلين كانوا يسيرون بها في طريق الضلال . كما بــدأت المستعمرات تفهم ايضًا بان صفة أي قانون تشريعي يجب ان تسيره النية . ومع ذلك فقد كان جهاز الامبراطورية البريطانية السياسي يتطلب اذا اريد له الاستمرار ، وكالة عليا (في مكان ما) مفوضة بتنظيم العلاقات بين جميم اجزاء الامبراطورية من اجل المنافع المتبادلة . وختم الحاكم مورس احدى خطبه بقوله : « لذلك تقضى الضرورة الساسة أن توضع هذه السلطة في جزء واحد من الامبراطورية ، الذي يجب ان يكون بطسعة الحال ذلك القسم الذي يحمى التجارة . واضاف: داما الضرائب الداخلية فيجب أن تترك لنا . أما حق تنظيم التجارة فيجب أن يحصر ببريطانيا حيث توجد القوة التي تستطيع حمايتها . واني ارجو بأن تشاطرني الرأي ان هــــذا هو الطريق الوحيد المكن لتحقيق الاتحاد . ولا يعني ذلك اعطاء بريطانيا العظمي حق قرض أية التزامات على كاهلنا لمماضدة حكومتها او لتقوية دفاعها ولا ان تقوم على تنظيم جهاز بوليسنا الداخلي . فهذه الاشياء تؤثر فينا فقط ونحن نملك الكفاءة والاهلية لتنظيمها بأنفسنا . ولكن هل من المستطاع القول باننا الاكفاء لتنظيم التجارة ? بغير ان هذا الاقتراح ظل يكتنفه الغموضاد كيف ستكون التقبعية اذا عمدت كل من ايرلندا والمستعمرات وبريطانيا العظمى لتنظيم تجارة الامبراطورية كلها ؟

ولكن ما أن بوشر النظر بهذا التمييز الجديد حتى لقى معارضة جديدة من كلا الجانبين . وبرز السؤال : اذا فرص البرلمان نظامًا للتجارة لا يعقد به تدبير ابراد للدولة لكنه في الحقيقة يساعد على احداث مثل ذلك الابراد أيصبح بذلك قانون التجارة باطلا وغير دستوري ، وكان من الطبيعي ان يتوجه معظم المنتقدين أكثر فأكثر نحو فتح ثغرات فنية في مناقشاتهم من ان يسعوا الى خطة بناءة لحلق جهاز يستطيع حل مشكلة بناء الامبراطورية . غير أن هذا الموضوع بالذات لم يلاق الا اهتمامًا ضئيلاً . وقسد أوضح فرانكلين بأنه من العسير الوصول الى خطة تاجعة لبناء الامبراطورية طالما ان فهم طبيعة العلاقات القائمة بين الجانبين كان ناقصاً والمشاعر في كلا جانبي الاطلسي متناقضة . ومـــم ذلك ظل المفكرون الموالون للمستعمرات ، لفاية حدوث الانقسام ، يصارعون فكرة التفريق هذه بين فرض الضرائب وتنظيم التجارة . اما رفض الاقتراح بأن قوانين البرلمان لم تكن بالحقيقة سوى انظمة تجارية مع الاصرار بأن المستعمرات ستخضع للانظمة التجارية اذ تبين انها كذلك لحقيقة يجب ان لا تهمل في دراسة التاريخ

الامبريالي البريطاني لانها توضح بالضرورة ولاء المستعمرات لفكرة بناء الامبراطورية مها كانت مصالحها الاقتصادية مناوئة لساسة اى وزارة معنة . وقد هوجمت فكرة التمييز التي نادي بها دىكىنسون من قبل الموالين ليريطانيا العظمى بحجة انها ليست سوى « وسالة تستهدف تجريد البرلمان من كافـــة سلطاته التشريعية على المستعمرات ، وربما كان بامكان البعض النظر الى فكرة ديكينسون من هذه الزاوية ، ولكن النقطة الحقيقية. الاساسية في الموضوع والتي اهملهــــا الكثيرون هي ان احد الامريكمين الاحرار يحاول التفكيرلاستنماط وسلة لاقامهة اتحاد سياسي على اساس من الحرية والثقة المتبادلة . كما ان دىكىنسونكان بعتقد بأن وسعادة وازدهاركل من المستعمرات وبريطانيا العظمي يعتمدان على اقامة اتحاد وعلاقات وطمدة بنها . ، وأعماله المتنابعة لفاية أعلان الاستقلال الحقيقي كلما تشهد وتدل على مقدار رغبته بصانة سلامة الامبراطورية . التخلي عن موقفه في وضع الميزات بين اصناف الضرائب التي يستطيع او لا يستطيع البرلمان ان يفرضها ، والانقياد مرغمًا لرفض اية سلطة للبرلمان على المستعمرات . ثم تطور فرانكلين الى ان أصبح بزري بتعليلات ديكينسون وحو"ل وجهه نهائياً نحو الاستقلال التام .

وتبقى قضية انشاء رابطة من الدول المتقلة

 الكومونولث ، كامنة في حل وسط بين هاتين النظريتين . وهناك الكثير الذي يجب ان يقال عن هذا الانتاج الذي توصل المه فرانكاين حبث قال: وكلما ازداد تفكيري وقرأت أكثر عن هذا الموضوع ، يتأكد لي بوضوح استحالة اللجوء الى حل وسط . يجب ان يوضع حل لأي من الغايات ، فاما ان يكون البرلمان صالحًا لوضع جميع القوانين لنا او لا يكون واعتقد بأن المجادلات التي تحبذ الفكرة الأخيرة اكثر وزنأ واكبر عدداً من تلك التي تحبذ تحقيق الأولى . ، وفوق ذلك ف ان هناك نوعاً من الشدة في انتقاده الذي قال فيه : « اني افهم ما هي سلطة التاج ، امسا السلطة التشريعية البريطانية خارج بريطانيا ، فاني لا افهم لها معنى ، . ولكن المناقشات التي تناولت قضية « السيادة » فغالباً ما كانت علمية اكثر منها اداة تدبيج وانشاء . من ثم حاول ديكينسون ان يثبت بفكرة الحل الوسط الواهية حيث تسنى له ان يفهم بان اصرار السلطة التشريعية البريطانية على بسط سيطرتها خارج بريطانيا ليس الهدف منها سوى صيانة سلامة الامبراطورية السريطانية . ومن العدل ان نعيد السؤال فيما أذا كان تاريخ الامبراطورية البريطانية منذ عام ١٧٨٣ لغاية الآن لا يبرر تفكير جون ديكينسون بأن « القبول الضمني ، بايجـــاد سلطة تشرف على اعمال البرلمان البريطاني كانت ستثبت بانهسا الطريقة العملية الوحيدة لحل مشكلة منظمة الامبراطورية البريطانية . ذلك لأن ديكينسون كارف يؤمن بضرورة الاحتفاظ بوحدة الامبراطورية، والحقيقة انها احتفظت بوحدتها رغماً عن نشاط المستعمرات الاميركية عام ١٧٧٥ ، وهذا يبرر الى حد ما ، ما ذهب اليه ديكينسون بتفكيره . ومن العدل القول ، بعد كل هذا ، ان ديكينسون كان يسير على السبيل القويم فيا يتعلق بتسوية الخلافات بين جميع اجزاء الامبراطورية الممنية ، وكان يختلف عن باقي الرجال في نيو انجلند في انه كان مخلصاً في عاولاته .

ولكن بعد مرور سنة على الانقسام الاخير تم التخلي نهائياً عن موضوع الضرائب أخذت بوادر الشرعية تظهر بوضوح في المناقشة الحادة بخصوص فرض الضرائب وظهرت شعارات لا ضريبة بدون تثيل في البرلمان، تلك الشعارات التي كانت الصفة البارزة في كثير من الاحاديث منيذ بدء الحلاف . ولاحظ احد النقاد الذين عاصروا تلك الحالة بأن الاميركيين ادخاوا « ميزة جديدة » لرفع السلطة عن امتيازاتهم السابقة واخذوا يلوحون بقوة بانالرسوم المفروضة على المواد المضرورية كالورق والزجاج والدهان لن تكن الا بديلا عن الضرائب كالورق والزجاج والدهان لن تكن الا بديلا عن الضرائب الداخلية ولدلك فهي جيائرة . ومعلوم الن هذا قام به الاميركيون حتى ان واحداً من المستعمرين انتقد تصرفاتهم الاميركيون حتى ان اقتنع بتعليلاتهم عن قيابلية رسم سياسة قريبة جيداً من حدود فرض الضرائب بطريقة يخشي

منها تخطى تلك الحدود . ، واشار احمد الاعضاء المحافظان عِمْلِ تَلْكُ الشَّدَّةُ فَقَالَ : ووجد آخرون بأن مطالب المستعمرين لا مكن ان تستند الى تلك الاعدة ، اي الحقوق الطبيعية ، فشوهوا ابتكاراتهم فيسبل العثور على ميزات لم تكن موجودة من قبل ، ولا يعقل ان توجد اساسًا : كتلك المنزة مثلا بين حق البرلمان للتشريع عن المستعمرات وحقه لفرض الضرائب عليها (حجة بيت) ، وبين الضرائب الداخلية والخارجية (حجة فرانكان) ، وبين تلك التي تستهدف فرض الضرائب لتنظيم التجارة بغية تدبير أمراد الدولة (حجة ديكمنسون) ، وسأل أحد سكان فرجينيا « هل علينا ان نغىر أهدافنسا بصورة مستمرة ونتصور في كل لحظة شكلا جديداً للدفاع والتملص ? هل علمنا ان نخلق الفوارق بين الضرائب الداخلمة والخارجية هذه السنة ونسخر منها في السنة الاخرى ? وهل علينا ان نخلط بين الرسوم والضرائب ، وبين انظمة التجارة وقوانين المال ? » امــا المخرج الحقيقي الذي كان من الواجِب ذكره والامتثال له فهو ه انه مها كانت طبيعة الضرائب والتبشل فانــ لا يمكن الفصل بين الحكومة والضرائب . ، والحقيقة ان المستعمرين تقدموا اشواطأ الى الامسمام منذ ايام تشاثام لان مِا نادى به ومدحه بانه ﴿ ضُرُورِي للحرية ﴾ اصبح الآن « شبحاً مقبتاً متلوناً. » . ويمثل درايثون المواطن الحر في جنوبي كارولينا في عام ١٧٧٤ تقدماً على ديكينسون بمقدار ما كان هذا الاخير متقدماً على دولاني في عام ١٧٥٨ . ذلك لان ﴿ أَيِــة ضرائب ﴾ على حد تعبير درايثون ﴿ أو سلطة تشريعية يتمتع بها البرلمان الانجليزي على امريكا بدون موافقتها للست اقل شأنا من الاستيداد . »

وفي السنة التي اندلمت فيها الثورة توحدت جميع عناصر الحلاف بين بريطانيا وامريكا ولكن النتيجة الممكنة لايجاد مكان للمستعمرات الثلاث عشرة ضمن رابطة الامبراطوريسة البريطانية لم تسر في مجراها الصحيح.

واصبح رأي جون لوك المشهور والقائل و ان ما يحسل عليه المرء بطريقة شريفة ، لا يمكن بأي حال أخذه منه بدون موافقته » من الامور المربكة للقرى المتخاصة في برلمان وستمنستر . وكان من نتيجة ذلك رفع شعار و لا ضرائب دون تمثيل في البرلمان » والذي كان بوجه ايضاً للانتقاد وللاحتجاج ضد جهاز الامبراطورية الميء بالعيوب . وكان من الجائز ان تقابل بريطانيا هذا الشعار اما بالكف عن فرض الضرائب او بتخويل المستعمرات حتى التمثيل في البرلمان . ولم تكن الرغبة تحدو بجميع الأمريكيين لان يرساو الممثلين عنهم الى وستمنستر ، وكيفها كان الحال فان مطلبهم الرئيسي كان يهدف الى تحقيق تعاون حقيقي مخلص . وقد برهن الامير كيون بالمنعل عن روح تعاونية خلصة ويتضح ذلك من مجرد التنازلات قبلوا التقديمها في قضية الفرائب الداخلية والخارجية قلوا بتقديمها في قضية الفرائب الداخلية والخارجية

وتنظيم التجارة وما شاكلها . ولا يعني ذلك بأن جميع الأميركيين كانوا يوافقون على هذه الخطوات ، فالكثيرون منهم تشبثوا بالنظرية القائلة و لا ضرائب بدون تمثيل ، وذلك منذ ان برز النقاش حول هذه النقطة الى حيز الوجود . بيد ان المستعمرين ابدوا مسا فيه الكفاية ، من خلال مواقفهم الأخرى ، لكي يساعدوننا على الاستنتاج بأن الروح التماونية كانت موجودة في اميركا . فالمستعمرون طالبوا بتحديد صحيح لوضعهم كأعضاء في رابطة الامبراطورية . كما انسه لم يكن هناك قبل اندلاع الثورة قدر كبير من الخصومات ليجعل الثورة امراً لا مفر منه .

صحيح ان الثائرين على المألوف ساعدوا كثيراً على خلق امريكا بيد ان المنشقين من « كويكنرز بانسلفانيا » كانوا من بين الفرق التي لم ترغب بالدخول في صراع مكشوف . والحقيقة ايضاً ان قوانين التجارة والملاحة كانت جائرة الغاية » ولكن بريطانيا العظمى اخفقت في ان تتعلم درساً من الثورة الاميركية عندما رفضت التخلي عن تلك القوانين الجائرة طوال نصف القرن الثالي الذي تم خلاله انشاء امبراطورية جديدة فيا وراء البحار . كما ان الملك جورج الثالث كان يفكر بعقلية المائية وكان عنيداً ايضاً ، ولكن ، هل تشكل هذه احداثا تاريخية قويسة ؟ غير ان المتزام جانب السلامة والامانة من الوجهة السياسية يعتبر حداثا تاريخياً قوياً . وذلك هو بالحقيقة

ما آلت اليه القضية بعد رفض المنازعة بالمشكلة الامبريالية . كان الآلة السياسية الثابتة التي جرى بصددها محاولة لتحديد رابطة الامبراطورية بالتمبير عنها بالملكة البريطانية العظمى كان السبب المباشر لتلك الاحداث . وقد تطور كل من اميركا وبريطانيا خلال القرنين الماضين بصورة منفصة وواضحة كا اوضح المؤرخون الاجتاعيون والاقتصاديون . والامل الوحيد المتبقي لاحياء فكرة الامبراطورية يسكن في تطوير الجهاز السياسي لكي يصبح ملائا ومطابقاً لتطلبات المهد الجديد . ولم تكن الصفحات السابقة سوى محاولة لابراز بعض شواهد في الجدل الذي دار حول « الضرائب » ليتسنى القول بأن بعض الرجال قاموا بمحاولات لاعداد الجهاز القديم لكي يلائم الاحوال الجديدة .

جون آدمز كسياسي بريطاني

جميع الأمم الناطقة بالانجليزية اعضاء في منظمة سياسية عامة واحدة باستثناء الولايات المتحدة . ولكننا اذا قلبنا عفحات التاريخ لاستطلع الجهود العظيمة التي بدلها بعيدو والنظر من السياسين ، وهم يحاولون ان يتمسكوا بمفهوم والامبراطورية البريطانية ، على نحو ما كانت عليه قبسل الثورة الامبركية ، فاننا نجد ان تلك الصورة تحجبها افكار ووقائع اولئك الذين عجلوا بتفكيك الوحدة السياسية الكاملة التي كانت تشترك فيها جميع الأمم الناطقة بالانجليزية . وقد تمكن من السيطرة على المسرح في تلك الفترة السيق كان من العادة فيها النظر الى الثورة الأميركية على انها شيء خير في العادة فيها النظر الى الثورة الأميركية على انها شيء خير في بعض المفكرين مثل جون آدمز وجون هانوك وباتريك هنري. ومع التقدير المتزايد لاهمية وفضل العناصر الأخرى في ومع التقدير المتزايد لاهمية وفضل العناصر الأخرى في ذلك النضال العنيف فان احتراماً اكبر بدأت تلاقمه حاعة

الحرى كما للم متشسون وآل غالواي وآل كويرز الذين عرفهم القرن الماضي كمحافظين بينا نجد انفسنا في الوقت الحاضر ميالين الى اعتبارهم موالين الوطن الأم . كاكان هناك فئة اخرى اقل بلاغة من الأولى ولكنها اكثر واقعيه من الثانية عكن للرء ان يوجه اهتامه اليها ، وهو على ثقة من ان ابناء القرن العشرين سيقدرون بجهوداتها بعطف اكبر بما قدرها ابناء القرنين السابقين .والجدير بالذكر ان العديد من الأصوات التي دوت مطالبة بالحرية وحقوق الانسان في ظل حكومة ، الخي قاعة «قنديل» وبجلس برغس في فرجينيا قبل نشوب حرب التحرير الامريكية ، ظلت صامنة صمتاً مريبا في قاعة الاستقلال بعد ان تم احراز النصر وانفصلت البلاد عن بريطانيا .

كان اوتيس قد مات وظل باتريك هنري وريتشارد هنري يماديان الدستور علنا ، وقد تم قبول تلك الخطوة في ماسشوستس بموافقة فاترة بدلا من التأييد الحماسي الذي يجب ان يناله آباء الثورة ، جون آدمز وجون هانكوك .

كان هنالك فئة اخرى اقل ضجيجاً في خطبها ، ولكنها اعتى اثراً لرجال سياسة لامعين ، عاشوا فترة ما بين نضالات و لائحة الطوابع ، وبين تأليف الحكومة حسب دستور اتحادي . وظلت اصواتهم مخلصة امينة للامبر اطورية البريطانية حتى النهاية ، اي عندما وقعت الفجوة سنة ١٧٧٥ . وقد

۹۷ ۱

ظاوا بعد ذلك يساهمون في وضع الوحدة السياسية الجديدة لله لامات الشمه المستقلة سنة ١٧٨٧ .

ولا يتخذ المؤرخون جون آدمز بمثلا لهذه الغنة ، مع انه كان ألمع شخصياتها ذلك لان الشخصية اللامعة التي تبرز في فقرة من الزمن ، نادراً ما يأخذها المؤرخون كمثال على الحياة في حقبتها التاريخية ، الا انهم يبرزونه كعالم سياسي بالمعنى الذي لم يتوفر الا في القليل من معاصريه . ويجوز لنا ان متبر عصره عصر الفلسفة السياسية حقاً . فلم يسبق ان مرت فقرة تاريخية كعصر جون آدمز ، اغرم الناساس اثناءها في التفكير بالمفاهم والحدود العامة ، والمشاريع الحيالية التي ترمى الى انشاء حكومة واحدة للبشرية .

ومع كثرة عدد العاملين بهذا المضار فاننا لا نجد الا نفراً ضئيلا يمكن ان نعتبرهم علماء بالمنى الصحيح .

ان من يريد دراسة نظام الحسكم عن طريق الملاحظسة والمارسة يجد نفسه في حاجة الى استعداد ذهني عميق اكثر مما يحتاجه ذلك الذي يصب جام غضبه على موضوع ماجن تهزر من صوته عوارض قاعة المدينة الحشبية . وقد نقل الينا المؤرخون السياسيون في تلك الأيام المتساخرة ، الاسباب التي قامت الثورة من اجلها ، ولكنه يفيدنا كل الفائدة ان نطلع على ماكان يراه عالم سياسي رافق ذلك المهد :

كان جون آدمز بوقن ان المشكلة سياسية في اساسها ،وان

النزاع يتملق بسألة تنظيم الدولة كا أيقن ان داسس الحكومة مهددة بالاقتلاع من الجذور . ولما كان المرء عرضة لان يفسر الحوادث طبقاً لناحية اختصاصه الفكري فقد صار علينا ان نسارع الى رجل من طراز آدمز لنتبين فيا اذا كان هنالك احساس وتقدير عسامان للمشكلة السياسية التي كانت تضم عرضياً اجازة واستثناف لائحتي البريد والملاحة ، اي مشكلة العلاقات بين دومنيونات الامبراطورية البريطانية .

كان جور آدمز في العقد السابق الشورة من بين اولئك الذين يلحون على التمرض القضية بكاملها من وجههة نظر دستورية ، ويحاولون لفت انتباء زملائهم الى ذلك فيجعلونهم يفقهونها « كمشكلة حكومة ، وعلم سياسة . ومن الغريب ان تلك الفترة من حياة الرجل هي اكثر أيامه نموضاً .

كان تعبير « بحث تكنيكي مترامي الاطراف » مجرد خيال في ذلك الوقت الذي لم يكن فيه تعبير « عصبة الامم » قد برز الى مجيال استعالنا ، ولكن ذلك التعبير ، يشعرنا في الوقت الحاضر ، مجقبة غير مسجلة من تاريخ الاستعار البرلطاني .

ونحن ننصح منهريد دراسة جون آدمز ان يتذكر أساليب الكاتب العقلية المعتدلة . فالراديكالي يحب ناتخاذ اجراءات سياسية او قانونية متطرفة من أجل ازالة شرور الانسان والتخلص منها، ثم يأتي يوم تسمعه فيه ينصح بالاصلاح السياسي فيعبر عن اشمئزازه من كل الاساليب الانسانية والعقلية التي تحاول حل المشاكل البشرية ، ويقذف بجميع السياسة بعيدا عن النقد ، كا يقذف بالقانون والاقتصاد ايضاً ويلجأ الى حماية الدن وكنف الفلسفة الروحية .

« بالانسان المحدود » ويعتقد بضرورة الانتفاع با يتوفر لديه الى أقصى حد . فظل يتعلق بالمدارس الفكرية المعاصرة ، على أمل ان يتركها بعده افضل قليلا من الحال التي وجدها عليه . وهذا حال جون آدمز حين نقارنه مع ابن عمه صامويل آدمز . ان النزعة السياسية الراديكالية في جور ادامس تظهر يائسة من جدوى السياسة في الرسائل المتبادلة بين ابناء العمل سنة ، ١٧٩٥ ، كا تجد تلك النزعة ، واهمة خائفة « لئلا تكون الثورة بعد قيامها ليست سوى استبدال طاغية بآخر » .

كان صامويل ادمز برى ان الخيلاص الحقيقي من مساوى، البشر يتأتى عن طريق « التأثير على عقول الناس بالأهمية الكبرى لتعليم الصبيان والبنات » وتدريبهم حسب تلك القيم الروحية التي يمكن ان يتم التقدم عن طريقها وحدها . اما ابن عمه العالم السياسي ، جورت أدامز فانه يقودنا الى الاعتقاد بان رئيس الولايات المتحدة كان يتفوق بقليل في صبره واخلاصه وعمق نظرته السياسية على حاكم ماسشوستس، لأنه كان يمترف بالقيمة التي عزاها ابن عمه الى الطينة والتنوير كحل نهائي ، ولكنه تساءل « أليس ذلك ان نطلب الى الناس ان يعرضوا شيئاً لا يفهموه ؟ وهل يستطيع احد اس على المسائل الجبرية والحسابية قبل ان يكون قد انهى دروس على المسائل الجبرية والحسابية قبل ان يكون قد انهى دروس

ليس من الحكمة ان تنصح الناس بان يعتمدوا في سلامتهم

وحرمتهم وامنهم على مجرد امال وبركات نعلم بانهـ الن تكون من نصيبهم . بـ ل الأفضل ان تنصحهم بالا يبتعدوا عن حب الحرية في اعماق نفوسهم كي يحافظوا عليهـا د وندرك انه من الخيار قيام بعض المؤسسات السياسية التي يستطيع المرء ان يعتمد عليها اثناء فترة تدريبه الروحية».

وما اكثر الشواهد على حب جور .. آدمز لبحث موضوع « الحكم » حيث يتخذ ذلك مادة استطلاع ثقافيسة ، وبجالا للشاط ، خصوصاً وانه قد توفر للرجل خيال سياسي خصب استطاع به ان يعبر حدود المصالح الاستمارية المجردة .

وقسد تم تصنيفه في مرتبة « السياسي الأول في الثورة » لانه كان يتحلى بفقه عميق لمفهوم الوطنية التي رآها في مقدمة مواكب النصر طوال المصور المختلفة . وقد اثار اطلاعه على التاريخ ذلك الخيال ، فأدى بصاحبه الى ان يترأس الحركة التي حققت نبوءة ايام شبابه . وكان جون اعظم من هذا بكثير ، فها هو المالم قد اخذ يفقه ان « تعليم الوطنية » ليس بركة فها هو المالم قد اخذ ايضاً يتفهم بصمت صفات رجسل السياسة الحقيقي .

وما دمنا سنركز اهتامنا على الفترة الاولى من حياة جون الدمز التي اهملها القرن التاسع عشر ، والتي كشف عنها القرن المسرون انها ذات صلة مباشرة بقضية سياسية لا يجوز تأخيرها او تنجيتها ، فاننا نكتشف ناحية اخرى تظهر جون آدامز

كونه اكثر من مدافع جريء عن الاستقلال الامريكي .

كانت قضية التكوين السياسي للامبراطوريسة الامبريالية قد وصلت الى مرحلة حرجة حين انتهى من وضع نص اجازة لائحة الطوابع فكانت دآلة ضخمة فبركها البرلمان البريطاني لحسحق جميع حقوق وحريات امريكا ، وكان من نتائجهـــا ان والحذت صحافتنا تئن ومنابر خطاباتنا تهدر، ووضعت نصوص قواندننا وصونت مدنناه . وكان جون آدمز قد عرف موقفه الحقيقي قبل ذلك باربع سنوات على اثر خطبة جيمس اوتيس عن حقوق المساعد . فقام عند سماع الفقرة الحاصة بقانون الطوابع سنة ١٧٦٥ بما ينتظره المرء من رجل شغوف بالقانون يميل الى مذهب البيورتان في تفكيره الاكاديمي . فعقد اجتماعاً عاماً في قريته (برنتيري ، وتقدم اليه مسلحاً بأفكار نسخها من قبل على ورقة في جبيه . وكان لا بد من انتخابه عضواً في لجنة القرارات وما ان تم ذلك حتى انسحبت اللجنة الى بيت المستر تايل ، فافسح بذلك المجال امامه لأن يظهر الورقة التي اعدما من قبل . وكانت طبيعة محتوياتهـــا سلمية الى درجة ان تبناها الجميع دون حذف او تعديل . ثم تم نشرها في المدينة فنالت من الجميع كل رضى واستحسان . وكانت افكاره تمثل اراء سكان ما ساشوستس بالضبط والى درجية أن تم تطبيق قراراته في طول المستعمرة وعرضها . ويذكر واضعها ارب « صامويل آدمز » الذي كلفته بوسطن ان يقوم بعمل مماثــل لمسلحتها ؛ « اقتبس في قراراته بعض الفقرات من كلماتي. شخصناً . »

ونحن نجد في هذه الوثيقة ، وفي وثيقة اخرى ظهرت في نفس الوقت تقريباً ، بعض النقاط السق تشير الى دستور و جامعة من الولايات شبه مستقلة ، . اما تلك الوثيقة التي تم تأليفها لتكون دراسة قانونية للموضوع فتحمل السؤال المثير و اليس هنالك تضليل كبير في التصوير الشائع عن وجود وطن ام ومستعمرات ابناء ? هل نحن ابناء بريطانيا العظمى اكثر من لندن واكستر وباث ؟»

كان سياسيو المستعمرات يرون ان الامبراطورية البريطانية يحب ان تكون امبراطورية بين انداد . وان قرارات اجتاع عبلس المدينة تحمل بدور القانون الشرعي الدستوري . وقد قال اوتيس ان كل قانون يتمارض مع الدستور قانون لاغ و اما جون آدمز فقد صور هذه الفكرة بقوله « ليس هنالك قانون لا دستوري » . ولما كان من اسس الدستور البريطاني انه « لا يمكن تجريد اي شخص من ملكية الا بجوافقة او بعد حكم قضائي بذلك » فقد اخد جون آدمز هسده المبادى وغيرها واحتفظ بها في مفكرته اليومية ثم خرج منها بملخص فكرة الرجل ومفهومه القانون الدستوري من حيث الوحدة السياسية للامبراطورية .

اما المسدأ الثاني فكان يتضمن تعليقاً له : «ان الحاكم لم

تجرؤ بعد على الحسكم على قانون البريد بالبطلان ، . و هكذا اذا استمررنا في بحث القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية في والمشاركة والعقود وما الى ذلك بما كان بضاعة رئيسية في يخزن كل فيلسوف في القرن الثامن عشر ، فاننا سنكتشف تحليلاً فعلياً لهذه الحقوق بما يتفق مع الدستور البريطاني . اما بخصوص ان ذلك خلط بين الفلسفة الخلقية والفلسفة السياسية فمن السهل نفي هذا الزعم . واما بخصوص انه يكشف عن فكرة اتحاد سياسي يقوم على اساس علاقة شرعية ، فار لدينا صوراً عن العلاقات الامبريالية التي اوضحتها كتابات عصره التالية في الفترة نفسها حيث برزت ثلاثة مفاهيم :

١ – الأول ان الامبراطورية جمعية يقيمها اعضاء متساوون .

 والثاني ان الدستور البريطاني قانون اعلى ، يبين طريقة علاقات الاجزاء المكونة الأخرى .

٣ – والثالث انه من مهام الهيئات القضائية وحدها استلفي ، بحجة انه لا دستوري اي قانون لأحد تلك الاجهزة التشريعية في اجزاء الامبراطورية اذا كان لا يساير القانون الأعلى الذي يشمسل القوانين السارية ، وكذلك تلغياي قانون يحاول فرض ارادة احد الشركاء على شريك آخر ، دون ان يراعي ضماناته الأساسية ومفاهمها .

اما الاسئة على هدذا الفهوم بطبيعة الامبراطورية فهي غامضة في اول امرها الا انه لمساكان هذا الادراك لا يمكن شكامله والاستدلال عليه في مدة قصيرة من الزمن فان المره يستطيع ان يلاحظ بكل اهتام ، ان افتتاحيات مفكرة جون آدمز اليومية ابان ذلك الرقت كانت كثيراً ما تسجل عبارة « انني اليوم في البيت . . افكر » .

الا ان جون آدمز لم يكن قد انتهى بعد من قانون البريد، خمندما رفض المحامون استعال ورق الدمغة الرسمة اغلق حاكم ماسشوستس الحاكم ، فجرت مناقشة ذلك سنة ١٧٦٥ آدمز ان يقنعوا سيادته باعادة فتحها ، وكانت ادوارهم في المناقشة تحمل الطابع الارشادي . ولو ان المؤرخين اعاروا المتاما اقل لدور قانون الطوابع في حرمان جون آدمز من مزاولة المحاماة ولو انهم اشادوا بحقيقة ان ذلك القانون قد خمت له بحسالا ، لان يدرس المشكلة الامبريالية المويصة ، لامكن لفت انتباهنا الى تلك القضية في وقت اسرع مما تم لناحق الآن .

ان جردلي بصفته مستشاراً للتاج لم يجرؤ مثله مثل اوتيس من التاس النتيجة الضمنية لهذه القضايا ، ولربما احسا بها معاً ولكنها عجزا عن الافادة منها .

اما آدمز فقد احتار في الطريق الذي يجب عليه ان

يسلكه ، اذكان يدرك طبيعة وظروقه ومصلحته وكذلك شرفه وشعوره بعرفان الجيل فلم يبذل قصارى جهده وطاقته وحول تلك النقطة ، ركز جون آدمز تفكيره فيا اذاكان يجب عليه ان يتبنى و المناظرة الدستورية ، او ان و نحصر انفسنا في الحاجة الآتية فقطه ؟. ومن الواضح لنا انه قد توك الطريق الثاني لزملائه واختار لنفسه الآخر اذقال ان يفرض البريان لا يتمتع باية سلطة شرعية تمنحه حتى ان يفرض علينا ضرائب داخلية ، لاننا لسنا ممثلين في ذلك البريان وهكذا شدد في جدله على عدم شرعية قانون البريد و لانه لم يكن قانوننا باي شكل ولن نوافق عليه ابداً ، وكانت مذكراته حول هذه القضية فصيحة ملهمة . وقسد اتبع في جدله طريقة الصحيح والخطأ ، ثم تصين العلاج و فتمكن من ان يتخذ لنفسه الموقف الذي يقول فيه ان خطأ عظيماً قد وقع وعلى القانون ان يعالج ذلك الخطأ ».

وما دام من المكن ان يصاغ اي قانون مجيث يكور واضحاً لا يترك بجالاً للخطأ فيه فان قانون الطوابع هــذا لميس قانوناً ولا هو لائحة ، وعلى المحاكم ان تنظر اليه على هذا الاساس.

وقد تهرب الحاكم من المشكلة بقوله « ان هذه امور يجب ان تقدم الى القضاء لا امام موظف اداري » .

وفي مرة اخرى نجد جون آدمز محاول ان مجنب صديقاً

وطنياً له متاعب استحقها . وتفصيل ذلك انه في خريف سنة ١٧٦٨ رست سفينة « الحرية ، لجان هانكوك في ميناه بوسطن تحمل شحنة من الخور ، ولما عجز عن اغراء ضابط الجمرك لفض النظر عن الاجراءات المادية حجز في غرقة قيادة السفينة بالقوة بينا كان القبطيان والبحارة ينزلون البضاعة بجهاس ، ولكثرة ما ارهق القبطان نفسه في العمل فقد مات في اليوم التالي . والقصة تصور لنا الاحترام الزائد الذي كان يبديه المواطنون لقوانين التجارة ، تلك القوانين التي كانوا يعترفون بجق بريطانيا في سنها .

وكانت نتيجة هذه ان قامت «ضجة كبيرة في بوسطن » وجيء بجون آدمز ليدافع عن هانكوك ، حيث انتهز تلك الفرصة وجعل منها نقطة انطلاق اخرى لمهاجة قوانين الملاحة برمتها وكل تشريع آخر فرضت بموجبه قيود جديدة على الامريكيين دون موافقتهم فقال «ان موكلي ، مستر هانكوك ، لم يوافق على ذلك ابداً ولم يصوت عليه شخصياً ، كما انه لم يوافق على ذلك ابداً ولم يصوت عليه شخصياً ، كما انه لم ان عبارات الموافقة الاجماعية « والتمثيل الرسمي » غدت بحرد « كلمات فارغة لحداع الرعاع» ، ان مثل هذه المفاهيم لتنظيم الامبراطورية لا يد وان تؤدي الى « حيث تجلس القوة للفاشمة على عرشها البرونزي لتحكم النساس بصولجان من حديد » .

وقد استؤنف الجدل والمناقشة حول الدستور في عام ١٧٧٣ عندما تبادل الحاكم الخطب مسمع مجلسي محكمة ماسشوستس العامة ، حيث ظهر الحلاف في وجهسات النظر حول طبيعة الامبراطورية واضحاً لا غموض فيه . وزود ذلك الجدل جون آدمز بفرصة ثانية اخرىلابراز الملاقة بينالولايات التي تحكم نفسها ضمن الامبراطورية ، وخصوصاً بعد ان افتتح الحاكم الجلسة بخطاب وجهه الى كل من المجلسين ، أشار فيه الى الموضوع بوضوح فقال : عندما جاء أسلافنا من قبل فامتلكوا الملكة حينذاك هو ان يظلوا خاضمين السلطة العليا في البرلمان « وانا لا أعلم بوجود خط يمكن رسمه مجيث يفصل بين السلطة العليا في الاستقلال الكامل للمستمرات » .

ولما كان الكثير من الرجال الذين فاقوا هاشنسون حكمة قد تحطموا على صخرة السيادة عندما حاولوا ان يقودوا سفنهم بين استقلال الدولة والتشريع الذي يثبت لها علاقات متبادلة مع الدول الاخرى ، فان مجرد تصريح الحاكم بذلك يكون ذا أهمية مباشرة ، فهو يقدم لنا برهانا واضحاً على وجود « المشكلة سياسياً ، أكثر من دلالة على رجحان عقل الموظف ، خطأه .

وعين مجلسا المحكمة لجاناً لوضع مسودة للرد على خطاب الحاكم. فكان جواب المجلس الاعلى يتضمن مسالة القضاء

الاعلى والادنى من وجهة نظر الادنى منها ، اما جواب مجلس النواب فقد هاجم مسألة تنظيم الاتحاد الامبراطوري مباشرة. وكانت لجنة المجلس تضم جماعة « آدمز – هانكوك » التي لا يمكن تجاهلها ، وكان « على اللجنة ان ترضى برأي ومشورة جون آدمز بخصوص كل مشكلة تمارض » ، وهكذا أصبح ذلك العالم ، ومع انه لم يكن عضواً في اللجنة او في المجلس التشريعي القائم ، « مستشاراً ، يطلب اليه بكل ادب ان يقابل اللجنة ، وهذا ما اعتاد ان يفعله آدمز كل مساء الى ان تم اعداد التقرير المطلوب .

وقد وجد جون تقريراً تم اعداده من قبل ، ويجوز ان يكون السيد صامويل آدمز والمستر وارن هما اللذان اعداه . وكان نص ذلك التقرير د لطيفاً كاكان عشواً بالافكار العامة والمبادىء الديقراطية التي خلقت كثيراً من الاضطراب في البلاد من قبل » فاعترض جون آدمز على التقرير وما جاء فيه . وقدم المجنة المراجع القانونية والمبررات الدستورية للرد على الحاكم . وكان التقرير الذي اقترحته اللجنة في بادىء الامر لا يشكل قط جواباً او محاولة للاجابة على شرعية مناقشات يشكل قط جواباً او محاولة للاجابة على شرعية مناقشات الطاكم القانونية والاخاء والمساواة ، فقد ظل جون آدمز الطياعة على مبادىء الطبيعة الطاقية الازلية الثابتة يجب ان تكون » واضحة تماماً في واختية المارية

الاذهان وان يتم تطبيقها يكل دقة وانتباه ، اذ لم يكن د الرجوع الى قوة السلاح او منطق رجال الفاب ، مأمونة في الظروف .

ونجد ان مساهمة جون آدمز وافكاره (كانت ذات اثر بالغ على الرأي العام ، لم يكن متوقعاً » وقد ظل صاحبنا الى. بعد اربعين سنة من ذلك يتمتع بمجد الانتصار الذي احرزه ، « اما المستر هاشنسون ، الشخصية المناوئة في تلك المشادة ، فقد ضاعت شخصيته وغرق في مجر اعمق منه ، كما اثبت انسه اساء فهم طبعة الولاء اساءة كاملة » .

والحقيقة ، ان تعاليم آدمز عن طبيعة الامبراطورية قد. تركزت بشكل واسع على قاعدة الولاء نفسها وكان التغريق بين و الولاء للمركة بريطانيا المظمى ، بين و الولاء للمركة بريطانيا المظمى ، احد النقاط العامة التي يشترك فيها الكثير من السياسيين في المستعمرات ، حتى الفئة المتحفظة منهم . فكان الاستيلاء على مستعمرات امريكا ، كا بين المجلس لسعادة الحاكم ، استيلاء على متلكات اجنبية ، ليست مرتبطة بملكة بريطانيا ، ولذلك فهي تحت التصرف المطلق لصاحب الجلالة ، واند من أجل ذلك السبب و انشأ الملك جيمس الأول شركتي فرجينيا ، لتكون خاضعة للقانون الذي يشرعه صاحب الجلالة ، لا لتكون خاضعة للقانون الذي يشرعه صاحب الجلالة ، لا البرلمان ، و وهنالك ، اعلان شبيه بهذا نصت عليه اللائحة الاول لتلك المستعمرة ومثيلاتها الخاصة بالمستعمرات الامريكمة

الاخرى ، يظهر بوضوح ان تلك المستعمرات ليست مرتبطة بمملكة بريطانية العظمى ولا يربطها بهــــا الا رابطة الولاء المعاش . »

اما خطر ترجمة هدده التعابير الى المفهوم الحديث ، فلا يمكن ان يكون عذراً كافياً لاهمال او تجاهل تلك الفكرة الشائعة في سياسية المستعمرات ، التي كانت في الاصل تعتبر قسما من الامبراطورية ولكنها غير تابعة الملكة ، لكيلا يكون لبرلمان وستمنسار صلاحية شرعية لسن القوانين التي تخضع لها ماساشوستس تفوق صلاحية الجمعية التشريعية في نمويرك .

وكانت مناقشة الحاكم قد زخرفت النظرية القائسلة بأن النص الذي منح نختلف بجالس المستعمرات الصلاحية والسلطة .في سن مثل تلك القوانين التي لا تناقض القوانين المعمول بها في انجلترا ، يجب ان يترجم ويحمل معناه على انه لا يجوز لاية مستعمرة ان تسن قانونا من شأنه ان يتنافس مع قانون البرلمان البريطاني . « وهسفا يعني الاحتفاظ بالصلاحية والسلطة البريكان وحده في ان يقيدنا بتلك القوانين التي يسنها، فتكون بالتالى قدوداً تحدد صلاحمة الحكة العامة في امريكا » .

 لقوانين مملكتنا في انجلترا » الا ان هذا كان يعني بجرد (ان تكون القوانين ملائمة قدر المستطاع مع المبادى، والقوانين الرئيسية في الدستور الانجليزي بحقوقه ، وقوانينه الساريسة حينئذ (اي وقت منع اللائحة) ، ولم تكن لتعني على الاطلاق ضرورة تقييد المستعمرات الى خضوع تام للسلطة العليا للبرلمان المنجليزي » .

اما ان ذلك هو القصد الصحيح لذلك التحفظ والاشتراط في اللوائح فتقوم عليه الحجة القساطعة من أنه « لم يسبق ونوقشت قوانين اي مجلس تشريعي في المستعمرات من قبل البرلمان الانجليزي » مع ان تلك القوانين « كانت ترفسع دائمًا لله علالة الملك »

وقد اوجد جون آدمز بجموعـــة جديدة من السوابق الدستورية الصالحة لتأييد هذا المبدأ بما جعل المستر هاتشنسون يبدو كشخصية تدعو للرثاء فقال :

و لقسد رفض شارل الاول الموافقة على بعض القوانين البرلمانية المعينة معلناً ان سبب رفضه هو و ان المستعمرات تقع خارج حدود المملكة والتشريع البرلماني ، كا اكد جيمس الاول ان و امريسكا ليست مرتبطة بالمملكة ، وليس من المناسب ان يضع البرلمان (اي برلمان وستمنساز) القوانين لمثل تلك الأقطار ، ، وعلى هذا ، وما دامت المستعمرات غير لمثل تلك الأقطار ، ، وعلى هذا ، وما دامت المستعمرات غير

111" A

مرتبطة بالمملكة فانهما بالتالي (لا يمكن ان تكون جزءاً من ممكة بريطانيا العظمي » .

كانت البراءات حسب مفهوم سكان المستعمرات ، قسد نقلت اليهم كامل السلطة الضرورية لتأليف حكومات حرة متميزة ، وبهذه الصفة شعروا ان بعدهم عن البرلمان الانجليزي يجب ان يكون بقدر بعدهم عن بريطانيا نفسها .

وفي اصرار جون آدمز على التفريق بين الولاء للمرش والولاءلملكة بريطانيا المطمى ، نجده يملق « ليس هناك بلاد تخضم لقوانين البرلمان البريطاني الا انكلترا نفسها » .

وقد غار ماتشنسون بهاجته لهذه النقطة ، فجاء رد صامويل ادمز سريماً وكتب الى من وضع جواب المجلس يقول: ان هــــذا التأكيد راجع الى ، ولكنني سقته على مسؤوليتك ثم سأله عن العتاد الذي يمكنه ان ينازل به دعوى الحاكم.

ويتضح ضعف مركز الحاكم في الفصل الثاني من الدراما حيث تظهر شخصية حون آدمز وصاحب الكراريس، ، ففي تلك السنة التي سمع فيها صاحب الجلالة لأول مرة عن رجل مشاغب فيا وراء البحار من عائلة آدمز ، نشرت مجلة بوسطن، سلسلة من الرسائل بتوقيع نوفا نفلس . ولما كانت هذه الرسائل قد كتبت كرد على تصريحين لحزب والتوريز، الأول باسم والمدرب، والثاني و مقالات ماسشوستس، فان رسائل نوفانفلس تعتبر بكل جدارة و كنزا تاريخياً حول النزاع بين امريكا وبريطانيا من بدايته في عام ١٧٥٤ الى وقتنا الحاضر اي سنة ١٧٧٤ ، ومن المسير ان يقرأ المرء تلك الأعداد الأولى دون ان يشعر ان استبدال كلمة الموالي ، بكلمة محافظ قد افقد بريطانيا الكثير من هبتها في المستعمرات .

قد اصر حزب «التوري» على ان الأسس السياسية لحزب الويغز في المستعمرات ربما كانت مقبولة من الناحية النظرية ولكنها لن تنجح من ناحية تطبيقها ، فأجاب (نوفانفلس) اي ادمز على ذلك بقوله ان هذه ملاحظة غير علمية على الاطلاق ، اذ انه حين لا ينجح تطبيق عمل ما ، فان سبب ذلك يعود الى انه خطأ من الناحية النظرية ايضاً . ثم قال انه لاحظ سير الجهاز السياسي البريطاني وتأكد ان النظريات التي يقول بها قد ثبت نجاح تطبيقها منذ عهد المغنا كارتا . وان مبادى الريغز لم تكن شيئاً جديداً البتة وانما هي التجارب القديمة التجربة الانجليزية القانونية والدستورية ، فالقول في يعض الأمثلة بأن ذلك غير قابل التطبيق يكون كالقول بان قانون الجاذبية المام لا يمكن الاستفادة منه في بعض القضايا .

ومن ثم انتقلت المناقشة الى الفروع العادية الأخرى كالتلميح بأن على المستعمرات ان تكون اكثر صبراً ، وان « غلطة تافهة في السياسة كثيراً ما خلقت توتراً سابقاً لأوانه يعرقل الحكومة ويقنع الشعب ان حكامهم طفاة ، وان النظام الحكومي بكامله بات جهازاً للقمع والارهاب » .

وقد احِـــاب على ذلك نوفانفلس بقوله ﴿ على العكس من ذلك فلم يسبق ان عرفت حكومة لم تقع في الوف الاخطاء . وعقلاء الرجال واكثرهم غيرة هم أقل النـــاس اهتماماً باعمال الحكومة وليس هناك مثال واحد عن اللحوء الى المقاومة الا بعد ان یکون قد ثبت فی اذهان الناس ان حکامهم قد رسموا لانفسهم خططاً ثابتة ترمى الى تجريدهم من حرياتهم ﴾. والواقع ان ممكيافيل نفسه يعترف بان « ليس نكران الجيل بل الحب الزائد هو خطأ الشعب الدائم ، ولكي يقنع آدمز خصومــه بان المقاومة لن تفقد الشعب شيئًا في نضاله الطويل ، أجاب بأنه يعتبر ذلك خطأ تماماً كالقول بأن ﴿ الشعبِ هُو الخاسر في آخر الامر ۽ فالشعب و بالكاد يخسر حتى ولو لم ينجح لان أفراده اذا عاشوا فلن يكونوا الا مجرد عبيد ، واذاً فلا يمكن القول بانهم خسروا شيئًا ما دام الموت افضل من العبودية » . كانت المقاومة سلاحاً سياسياً معروفاً في تاريخ السياسة البريطانية ، وفي الصفحات الاولى من تاريخ ذلك الشعب يكثر الحديث عن إرواء شجرة الحرية بدماء الوطنيين والشهداء .

وعلى هذه المبادى، الاساسية دخل آدمز في الموضوع الحيوي موضوع طبيعة العلاقة بسين أجزاء الامبراطورية البريطانية القديمة ولا عجب ان كان تحديده للكلسات غير واضح حين يتناول ذلك البحث ، اذ ان تحديدنا نحن وبعد ١٩٤٠ عام من الحبرة المكتسبة لا يقل غوضاً عن تفسير آدمز لهذه القضايا. وكان ادامز يعتقد بان للبرلمان الإنجليزي صلاحية التصرف كبرلمان امبريالي في الأمور المتعلقة بمجموع اجزاء الامبراطورية مثل تنظيم التجارة او اعلان الحرب . وهذا يرجع الى عدم وجود آلة اخرى اكثر صلاحية من ذلك البرلمان .

فالبرلمان له مهمة مزدوجة : فحين يقوم بمهة برلمان للملكة البريطانية تنقطع صلته بالمستعمرات الاخرى ، وعندما يقوم بمهمته كبرلمان امبريالي تكون صلته بالمستعمرات بمقدار ما توافق هذه الاخيرة على نوعية هذه العلقات . « ولكننا لم نفكر ابداً ان البرلمان الانجليزي هو السلطة التشريعية العليا ولم نفترض ابداً ان له علينا أية سلطة سوى تلك التي ترى انها محصورة بتنظيم التجارة وما أشبه ذلك من الامور التي تهم جميم المستعمرات كمجموعة امبريالية » .

والحقيقة ان السلطة العامة للبرلمان لم يعترف بها بشكل عام بامريكا .

و فالبراان لا سلطة له على المستعمرات الا في تنظيم تجارتها،
 يستمد صلاحياته لا لكونه يمثل القانون العام الأساسي بل

بموافقة المستعمرات نفسها وعلى اساس الضرورات الواضحة» . لم تكن قضية لوائح التجارة والملاحة الهامة في نظر هذا الساسي من اينساء المستعمرات قضية والنظام الاستعارى القديم ، او قضة مذهب تجاري في الاقتصاد . بل كانت قضية « احتكار بريطانيا العظمى جميع تجارتنا لنفسها . ونحن نرضى بذلك طالما كان الامر فيصالح الامبراطورية. ونحن بجبرون على شراء الحاجبات البريطانية التي يمكننا شراؤها بثمن ارخص من البلدان الاخرى . وهذا الفرق ضريبة علمنا ندفعها لمصلحة الامبراطورية . ونحن نخضع لذلك بابتهاج ٥. ويبدر هذا خليطاً غريباً من الآراء ، ولكنه لا يحتـــاج الى عبقرية حتى يتبين المرء فمه الجهود المضنمة المذولة للمحافظة على التناسق والوحدة والبقاء في نفس الوقت ضمن حلقة الاميراطورية ، وكانت هذه هي المهمة الصعبة كاكان براها الكثيرون.ان هــــذا الحزم هو الذي مكن جون من ان يرفض « كَاكْرَةُ وغير عادلة » تلمنحات ماسشوستس القائلة بان ما تطلبه الستعمرات مو الاستقلال حقاً .

كان الامريكيون يطلبون حسلا يتوسط بين الاستقلال المطلق والتبعية المطلقة . وتوافق امريكا وستظل توافق في المستقبل على انه طالما كان اللالمان هو السلطة التشريعية العليا للدومنيونات ، فان له ان ينظم تجارة تلك الدومنيونات. وهكذا رضي الامريكيون ان يقوم اللالمان الاعلى في بريطانيا

بتنظيم امور التجارة بشرط و اجماع وموافقة المستعمرات لا على اساس مبدأ او قانون عام او مبدأ اساسي في الدستور البريطاني و ولاحق على المبدأ القائل ان البرلمان هو الهيئة التشريعية العليا لنا في اي مسألة مها كانت ع . يصور لنا هذا الاساس الجوهري الحقيقي بين سياسي المملكة البريطانية مثل تشانام وسياسي الدومنيونات مثل جون آدمز .

فتشاتام برى ان البرلمان هو الهيئة التشريعية العليا للمستعمرات الا فيا يتعلق بالضرائب ، بينا برى جون آدمز ان البرلمان لا حق له على المستعمرات الا فيا يتعلق بتنظيم. المتجارة ، وبرى تشاتام ان « التفريق بين التشريع وفرض الضرائب ضروري للحرية ، بينا برى جون آدمز ان « التفريق بين التشريع وفرض الضرائب قد ثبت بأنه تفريق خاطى، » .

وبدون ان نحكم على اي من الرجلين ، يجدر بنا ان للاحظ ان التطبيق في الامبراطورية قد سلك طريق سياسة آدمز اكثر من سياسة تشاثام ، وليس هذا بالفضل القليل لجون آدمز فقد نظر الى قضية الامبراطورية البريطانية من زاوية اوضح بما رآه البريطانيون وقد وعت عقلية القرن الثامن عشر كثيراً من احتالات ما تم تحقيقه في القرن العشرين فقد دقت ماسشوستس ناقوس وفاة الدستور ، منذ ان اصبحت روح المستعمرات تميل الى الاخذ بالنظام الجهوري . لماذا لا تسلك

الدومنيونات فيا وراء البحار الطريق الجهوري ? مــا هي. الجمهورية ?

اتفق الفلاسفة من ايام ارسطوطاليس حق عهد هارنفتون على ان الجهورية حكومة قوانين لا رجال ادن فالدومنيونات يكسن ان تتحول الى جهوريات دون زعزعة اركان الامبراطورية . وكانت المشكلة الحقيقية هي فيا اذا كانت الدومنيونات هذه اجزءاً من مملكة بريطانيا ام بلاداً مستقلة ؟ الدومنيونات هذه اجزءاً من مملكة بريطانيا او دولتها وعلى هذا الاساس لا تكون السلطة العليا في المملكة سلطة عليا بالنسبة لنا ايضاً « ومع ذلك فليس هذا امراً يتناقض مع الاعتراف » بأن المستممرات تخضع للحكومة او للملسك في بريطانيا العظمى ، ومن السهل ان نرى الآن كيف بدا ذلك كشطر الشعرة الواحدة الى شقين في القرن الثامن عشر ، ولكن وجود الدومنيونات المستقلة العظيمة في نطساق المبراطورية رابطة الشعوب البريطانية في القرن العشرين شاهد بلين على صدق الحدس في التفريق الذي نادى به احد عباقرة سامي المستمرات في القرن الثامن عشر ،

ولكي يقدم جون آدمز حالا عاجلا كتب يقول: «ليس مناك خطة اخرى لحكم المستعمرات تعيد الانسجام بين البلدين، إلا الابتعاد عن فرض الضرائب عليها او التدخل في شؤونها: الداخلية ، والرجوع الى ذلك النظام الاداري في المستعمرات الذي فرضته الطبيعة واثبتت ممارسة ١٥٠ عاماً نجاحه الأكيده. وهكذا كارب برى الامبراطورية و مجموعة اقطار تتحد في شخص ملك واحد ، اما جماعة ماسشوستس فىلم تستطح ان تفهم ذلك وكانت حجتها : اذا كانت المستمرات غسير خاضعة لسلطة البرلمان ، فان بريطانيا العظمى ومستعمراتها كيب ان تكون دولاً متميزة تماماً كما هي الحال بين انكلترا واكتلندا قبل توحيدهما ، او بريطانيا وهانوفر في الوقت الحاض .

واجاب آدمز و لا حاجة بأن يحفل المرء من هذه النتيجة كفلا ضرر فيها على الاطلاق ، فللدول المتميزة اس تتحد تحت عرش واحد ، ويمكن لهذه الدول ان تقوي وحدتها و ترسخها بالمعاهدات وعن طريق التجارة . هسنده هي المسألة . لقد وافقنا طائمين على ان نتمهد برعاية تطبيق لائحة الملاحة ، ووافقنا ضمناً عن طريق الاستمال الطويل ، والتواتر غير المنقطع على ان نرضخ لقوانين التجارة مها كان بعضها جائراً . ويمكن مقارنة ذلك بماهدة تجارية ترسخ علاقة الود الدائم بين لهذه الدول المتميزة . واذا كانت هنالك بنود مقبولة وضروية لهذا الحلف او المهاهدة . . . فان المستمرات ستكون مستعدة للدخول فيها على أساس ان حرياتها مصونة لا تمس » .

وفي مثل هذا التحليل كان الملك هو الرباط الرئيسي الذي يجمع كل الامبراطوريـــة في الشكل الظاهري ، وهو « ملك مامشوستس ، وملك رود ايلنسد ، وملك كونكتيكت ، علاوة على انه ملك بريطانيا المظمى وايرلندا . وقد عبر جون آدمز عن رغبته الصادقة في ان يسر صاحب الجلالة بقبول تلك الالقاب . وطبعاً كان المستممرون لا يحملون اية اوهسام فيا يتعلق بسلطة الملك الشخصية وهم يتذكرون سنة ١٦٨٨ .

اثناء هذه الخصومة على جانبي المحيط الاطلسي ، ظهرت الحقيقة في واقعها انه و من الضروري الجياد سلطة تشرف وتراقب ، لتجذب ارادة الجيع ، وتوحيد قوة المواطنين في جميع ارجاء الدومنيون عند الحرب وفي التجارة ، فما دامت قضية التجارة قد انتهى اقرارها ، فلتبق كما كانت ، وتبقى من ادارة دفة الحرب هي العقبة الوحيدة البارزة التي تتطلب شيئا من ادارة مركزية ، ولكن جون آدمز لم يكن يعتقد ان هذه ولربما ظهرت عنيد نشوب الحرب انه ليس من المسلحة ان لا ولربما ظهرت عنيد نشوب الحرب انه ليس من المسلحة ان لا يكون هذا ايضاً لا يسوغ التفريط الكامل بحقوق الدومنيونات. ولكن هذا ايضاً لا يسوغ التفريط الكامل بحقوق الدومنيونات. لقد كانت مشاعر و كبرياء المواطنين البريطانيين في الماضي كافية وستظل كافية في المستقبل للاطمئنان على ولاء الدومنيونات. البريطانية في الماضي كافية وستظل كافية في المستقبل للاطمئنان على ولاء الدومنيونات البريطانية . ويدو ان التجارب القريسة قد صدقت آراء

وتنبؤات هذا السيامي من رجال المستعمرات عن الوحدة المعنوبة والروحية للامبراطورية .

ولقد واجه جون آدمز في محاولته تعريف العلاقــة الدستورية المحددة بين مختلف الدومنيونات نفس العقبات التي تواجه وتزعج كل من يبحث مثل هــــذا الموضوع في الوقت الحاضر.

ولقد استطاع ضمن حدود المواد المتوفرة لديه من الاستفادة الى الحد الاقصى من دراسته للدستور الانجليزي فقد استرعى انتباء غيره الى طبيعـــة العلاقات بين ادوارد الاول وهنري الثامن ، اذ تم في القرن الثالث عشر الحاق ويلز بدومنيونات التاج في بريطانيا بموجب وثبقة قانون ملكي ، لا لائحة بريانة .

وفي هذه الحال ، تكون ويلز غير ممثلة في البرلسان وغير مشاه الم البرادة بل لارادة الملك ، ولم تضم ويسلز الى مملكة بريطانيا الا متأخراً وبقانون متميز عن البرلمان قدم على أساس صهرها مع انجلند . فهل يستطيع اجد ان يظهر قانون مهر مثل هذا خاص بالمستعمرات في امريكا ? وكذلك الحال مع المكتلندا ، فبين ارتقاء الملك الاسكتلندي جيمس الاول عرش بريطانيا وبين لائحة التوحيد مضت مئة سنة لم يكن للبرلمان فيها اية شيطرة على اسكتلندا . وتقدم ايرلندا مثلا حيا آخر فع ان هنري الثاني فتجها وضها في ذلك الوقت الى

ملكة بريطانيا فقد ظلت للملك حتى اصدار قانون بونيغز في ايام هنري السايع حيث خضعت لسيطرة البرلمان الانجليزي . فأين هو قانون بونيغز المتعلق بامريكا ? ومن الطبيعي انه اذا كانت ويلز وايرلندا اللتين تم فتحها تتمتعان بهذا الحقفان من الطبيعي ان تتمتع بسه امريكا التي لم تفتح بالغزو ؟ فالحقيقة هي ان « ماسشوستس دولة ؟ ونيويورك دولة ؟ وان ملك بريطانيا العظمي رئيس على كل هذه الدول ؟ »

اما مجصوص طبيعة الملكية التي يبدو ان ذلك السيامي يبها سلطة وصلاحية عظيمتين فيان نقد نوفانفلس لكراس غالواي ، الموالي يوضح هذه النقطة ويبين موقف جون منها . فهو يشرح لاصدقائه الخلص ان لورد كوك قد ميز بين الولاء لشخص الملك والولاء لكفاءت السياسية . فالولاء يجب ان يفهم انه واجب و لشخص الملك الطبيعي » وعلى هذا الأساس بنى جون آدمز تميزه بسين الولاء للمرش والولاء للملكة البريطانية : وقد اتفقى مع كوك و في ان الملك يباشر كفاءته السياسية فيحكم ختلف الأمم والمالك في امبراطوريته ، ولكن عليه و ان يحكمهم حسب قوانينهم الخياصة » وبذلك يحفظ الشخصية المنفصة للامم المتآلفة التي تكوّن امبراطوريسة الكومنوك .

ولربما كان هنالك الكثير مما يقال عن كلتا وجهتي النظر من الناحية القانونية في هذه المناقشة التاريخية ، ولكن ذلك لا يهمنا امره في الوقت الحاضر . فلا كبير فرق الآن بين ما اذا كارب جون آدمز مصيبًا او مخطئًا في زمنه ، فالمهم انه استطاع ان يفكر في اسس رابطة شعوب وامم .

وقد وصلت مجموعة نوفانفلس مثلها كمثل قضية التاج ضد هانكوك في قضمة السفينة والحرية ، الى نهاية حاسمة في معركة لكسنغتن وبتلك الحادثة يجب ان تنتهي ابضاً سيرة جون آدمز كسياسي بريطاني النزعة . ولقد منع العدد الأخير من د نوفانفلس » من الطبيع وحيل دون نشره منذ ابتداء القتال وقدمه المسترجيل انى القاضي كشنغ الذي يحتفظ بالنسخة الاصلية الآن ، وفي اليوم العاشر من مايو ، اي بعد لكسنغتن بثلاثة اسابسع فقط اعلنت مجلة بانسلفانما عن وصول جون آدمز مع ممثلي ماسشوستس الى فيلادلفيا لحضور المؤتمر القاري الثاني . فاذا (كما ادعى خصمه ، لم يكن من توسط ممكن بين الاستقلال الكامل والخضوع لسلطات البرلمان و واذا لم يفقه الساسة البريطانيون الفكرة التي قضي آدمز عشر سنوات مع اصحابه وهو يحاول الوصول البها فان المواطنين في المستعمرات سكونون حينلذ مستقلين استقلالًا كاملًا ، وكان جون آدمز يؤمن بأن « الاستقلال الكامل عن البرلمان في جمع الشؤون الداخلية والضرائب؛ يتفق تماماً مع الارتباط الكامل به في تعريف جميع قضايا التجارة الخارجية ، امــــا اذا لم يحاول البريطانيون ان يقدموا بادرة محسوسة على انهم يرغبون السير على هــــذا الخط ، فحينئذ يكن متابعة الكلام على الطريقة التي قال بها جون وهو يقدم أوراق اعتاده كأول سفير أمريكي الى البلاط البريطاني حيث أكد جورج الثالث : « اننى لا أرتبط إلا بصلحة بلادى » .

وستكون راجمة كتابات جون آدمز السياسية ، ناقصة بدون الاشارة الى المصادر التي استقى الرجل منها أفكاره . ويصدق ذلك تماماً عندما نمين له مركزاً في التاريخ البريطاني، حيث ان الكتاب والمفكرين الانجليز هم الذي قدموا له الوحي والمعلومات التي استطاع ان يبني على اساسها أفكاره . فصوت سدني وهارنغتون ولوك يسمع صداه كل من يقرأ جون ادمز بعد ان يلقي كتابه بعيداً . وهؤلاء مع هويس، وملتون وهيوم ، ومرندهوم ، وباكون وكوك يجعلون جون آدمز على حقيقته نتاجاً للامبراطورية البريطانية اكثر من أي شيء آخر. أما الذي ينشد الاثر الفرنسي في الثورة الامريكية ... فعليه أما الذي ينشد الاثر المونسي في الثورة الامريكية ... فعليه القول بأن لروسو ومنتسكيو وجروثيوس وبوفندورف القول بأن على المبراث الذي يفتخر به ...!

بعض الاعمال

التي لا يستطيع البرلمان القيام بها

يستنتج من الفصول السابقة بان الثورة الاميركية كانت اكثر من حادث طارى، وبرزت من خلالها معالم شخص هزت كلياته مشاعر الاميركيين وقضت على اعتقادهم بامكان حلم قضيتهم ضمن الامبراطورية البريطانية . هذا السكاتب هو توماس باين ... الذي اعطي اخيراً حقه واحتل مكانه البارز على صفحات التاريخ الاميركي . فهو و كسكاتب استطاع ان على صفحات التاريخ الاميركي . فهو و كسكاتب استطاع ان غال ممناك عبالا الشك فيا اذا كان قد اعطي فعلا المسكان اللاتق به في حقل العلوم السياسية و لان من يمن النظر في اي بحث لمعالجة الامور السياسية و لان من يمن النظر في باين غير ان كتابا حديثاً عن الفلسفة السياسية وضع اسم باين في مرتبة واحسدة مع ارسطو وافلاطون وهوبز ولوك ومونتسكيو وروسو ... وهو السكاتب الاميركي الوحيد بين

جميم هؤلاء الذين ذكرهم الكتاب.

وقد اكد لنا احد الذبن درسوا افسكار باين السياسية بأنه لا يستحق - اي باين - تصنيفه كفكر سياسي بارز لانه كان مشاغباً اكثر منه فيلسوفاً ، كما ان جميع الافكار التي تادي بها كان غبره قد تطرق المها وسنقه علمها . الا ان هذا الرأي لا ينعلق ببحثنا الحاضر . ولكن غيرة بعض الكتاب لترتيب افكار باين في فئات معينة محددة ادت الى اهمال بعض النواحي من تفكيره التي يمكن ان تستحق الكثير من الاعتبار . اما القول بان بان قد استوحى معظم افكاره الساسنة من روسو ولوك ونسخها عنها فهو رأى سخيف ، لان طريقة انتقاده لروسو وحدها كفيلة بأن ترشدنا الى ما كان بابن يهدف اليه . وجياء في احدى انتقاداته قوله : ﴿ اننا نجِد في كتابات روسو وأبي راينال شعوراً فياضــــاً الصالح الحرية بشكل يثير الاحترام ويرفع قيمة الانسان ... ولكنها مع بعث هذا النشاط فانها لم يرسما الخطسة لتحقيق تلك الحرية ، لقد دفعا العقل لكي يعشق هدفاً بدون شرح الوسائل التوصل الله ، . من هنا يبرز عنصر التحدي بأن بابن اعطى بعض الافكار التي تمتاز بطبيعتها العملية . وليس من شأننا ان ندخل في مناقشة حول جوابه ، غير ان مــــا تلاقيه جميم كتابات بابن من الشهرة والقبول في اميركا هي خير شاهد على عظمة بان ، وهذا ما بهمنا من أمره .

اما كاتب سيرة باين فقد ختم دراسته بعد سنين طويسلة قضاها في البحث والتنقيب بتسمية كتابه : « مؤسس جمهورية العالم . »

وتعود شهرة باين وتصدّره المكانة البارزة الى امرين:الأول محاولاته العقائدية التي تشمل معظم كتاباته الدينية ، والثاني مساهمته العملية لتطوير العلوم السياسية . فالأول خارج عن خطاق بجئنا الحاضر ولكن الثاني يشكل جزءًا من مجثنا هذا ذلك لأن بابن كان من دعاة الفكرة العالمية ولو انهــا لا تتفق تماماً مع التعبير الشائع عنها اليوم . كما انه لم يكن من طبقة البروليتاريا لكي ينادى ببرنامج اقتصادي معين لانقاذ البشرية من ويلاتها . لكنه كان من الصحابة الانجليز الذي رأى خميرة الحرية تختمر في امتركا فسافر النها . وبعد ان ساهم مساهمة فعَّالة لتحقيق الحرية الاميركية ، وجد ان نفس الخيرة كانت تعمل في فرنسا وهكذا سافر الى فرنسا حيث ساهم بقسط وافر بتحرير ذلك الشعب . وكاين يثق ثقة عماء ٢ شأنه شأن الكثيرين من معاصريه ، بفاعلية الأفكار المجردة المعنوية والشاهد الاكبر على كونه رائسد الرسالة العالمية اسفاره المتعددة من بلد الى آخر لكي يبشر ويكتب عن تلك الأفكار والأهداف . والمعروف عنه انه كان يقسم البشرية الى فئتين «الظالمون» و«المظاومون» . وكان يعتمد في تحقيق الساواة على اعتاق الانسان من الجهسل والضلال اكثر من اعتاده على

179 9

تحقيق مبدأ المساواة في توزيع المواد الصناعة المنتجة . ورجا يعود ذلك الى الزمن الذي عاش فيه حيث لم يكن بعد المصلحون الاجتاعيون يدركون فيه اهمية العوامل الاقتصادية وتأثيرها فكان من الطبيعي ان يقلل من تشديده عليها . ولكنه من الناحية الأخرى كان شديد الثقة بوعي الجاهير على تحقيق فكرة الحكومة المستقلة ، تلك الفكرة الستي تعزى احيانا الى عهد جيفرسون . ومع ذلك ، فان فكرة التطوير السياحي الشبوء الأميركية .

اما فيا يتعلق بسجية باين البارزة ، فمن الواضح تماماً والمقنع بصورة لا تقبل الجدل بأنه كان يتحلى بالبراعة الكافية للتعبير بطريقة افضل من جميع معاصريه عما كان يمتمل في صدور الناس . ومن الراهن ان الكثير من الكلام الذي يقال عن تأثير بعض الكتاب يحمل معه بعض التصليل . ان الكتاب يؤثرون ولا شك ، ولكن اليس من الجائز القول ان طبيعة ذلك التأثير تبرز الى الوجود بشكل اقوى اذا كان الكاتب من الناطقين بلسان ابناء العصر الذين يعايشهم وليس نتيجة لأي فكرة جديدة تطرح على بساط البحث . وكلها كان الكاتب اكثر قبولاً لدى الجامير كلها كان اكثر اخلاصا ووفاء في كتاباته . وكذلك رأينا كيف كان الكتاب الصغار يوجهون اللوم لبعض مؤرخي اوروبا الوسطى بحجة انهم كانوا

يضالون شعوبهم . وبعد كل هذا نتساء ل : هل تمكن تريتشكى من ان يلقن الألمان انجيال القوة ? ولو ان العقلية الألمانية ظلت عاجزة عن ادراك كنه ذلك التفكير فهل يعقال ان تؤثر عليهم جهود مؤرخ بفرده ? فليس العدد او عمق تفكير بعض المثقفين هو الذي يجعل الدولة تبدو اكثر ثقافة وتمدنا مما لو كانت جاهير الشعب مثقفة . فتريتشكي اذن كان ما للناطق وليس الحافز للفكرة الالمانية . وكذلك كان باين بالنسبة لامريكا . ولو كان لنا ان نؤمن ببعض مؤرخينا لظهر لنا بان ما من احد منهم كان يفكر بالاستقلال في اميركا ، وم فجأة استطاعت نشرة واحدة ان توجه الالوف نحو تلك كافكرة .

ويبدو ان احدى المصاعب الرئيسية التي تضيق الخساق حول المفكر السياسي الحديث هي عجزه عن ان يرتفع او يهبط بنفسه عن مستوى الدولة . ان علماء السياسة يمارضون هذا القول ولكن الشيء الوحيد الذي لا يلاقي ممارضة تذكر هو ان مواضيمهم كلها تدور حول الدولة . غير ان توماس باين ، ابن القرن الثامن عشر البار ، لم يستوح مواضيعه من فكرة الدولة بل انه وجدها في الانسان . واذا ما عرفنا بأنه ينتمي الى تلك المدرسة التي عمل فيها لوك الفكر الكلاسيكي الانجليزي ، وروسو الفكر الفرنسي ، فلا غرو اذا اتحسف فكرة المساواة بين البشر كنقطة انطلاق لجهوده . وقد اتفق

كل من اسلافه ، لوك وروسو على ان تدور جميع كتاباتها حول فكرة الانسان ، ولكن باين اختسار اسم «حقوق الانسان» لاحدى مقالاته الرئيسية والسق اعتبرها الحور الرئيسي للفلسفة التي يمثلها . ويمتبر باين ان المساواة ترتكز على ما اسماه « وحدة الانسان » والتي اراد يها ان يقول بان الى ان القاعدة الوحيدة الممكنة لتحقيق المساواة بين البشر ترتبط بالنظرية القائلة ان الله خلق الانسان على صورته ومثاله. ومعلوم ان باين هو واحد من القلائل الذين استطاعوا ان يبدوا ممثل هذه الملاحظة دون ان يتهم بالضلال . والمألوف ان مثل مثل هذه الملاحظة دون ان يتهم بالضلال . والمألوف ان مثل تطرق المؤرخ السياسي لأن يضع الموضوع بأيدي علماء اللاهوت أهماوا الموضوع الذي تطرق اليه باين . ولربما يصبح الحجر الذي رفضه علماء اللاهوت ، زاوية الأساس لبناء هيكل جديد .

من الصعب القول فيا اذا كانت هناك فكرة اميركية صرفة ميزة عن التاريخ او السياسة . وكيفيا كان الأمر ، فاذا كانت كتابات بابن غير كافية لتوضيح نظريته فانها على الأقل تساعدنا مادياً على ادراك ما لم تتضمنه ، وهذا لعمري شيء هام . اما كتابة جون ديون عن فلسفة التاريخ الالمانية فانها تدع المرء يشعر بان الاله الألماني هو الدولة . ويعترف كونوفرانك بذلك كتابنه فردريك ماينيك . ولكن فكرة بان كانت تختلف

كثيراً عن فكرة تأليه الدولة كما هو شائع اليوم . وكان يشدد على طبيعة الانسان وليس على الدولة ، ذلك لأنه لم يكن ليهتم بالدولة الكائنة بل ان اهتامه كان منصباً على الانسان الحي . وكذلك فهو لم ينهم على الدولة فكرة الطبيعة الميتافيزيقية ولكنه حاول ان يفهم الناحية الميتافيزيقية في الانسان . والانسان الذي لم يستطع باين أن يطلق عليه اكثر من هذا الاسم كان بنظره اساساً « للمجتمع » الذي يتفق على بأن لهم حقوقاً متساوية ، لذلك كانت الحاجة للحكومة ماسة لكي تكبح جماح الضعف في الانسان فتمنعه من التعدي على حقوق جار أقل قوة منه . وان تجمعاً من البشر هو على حقوق جار ألوطن » او « الشعب » . وهكسذا ، وفي ضوء هذه السلسلة الطويلة من الأفكار لم يستطع باين ان يتهرب من الحقيقة بان الحكومة كانت الوسيلة لتنظيم ان لم يكن لحلق من الجميع من الحقيقة بان الحكومة كانت الوسيلة لتنظيم ان لم يكن لحلق من الجميع .

فالفرق اذر بين « المجتمع » و « الحكومة » يكن في الانطلاقة الفكرية الشهيرة التي ضمنها باين كتابه « الادراك » والذي لم يستطع الد خصومه الا ان يمتدحه لأنه كان يعبر عن شعور المستعمرين الاميركيين وينطق بلسانهم . اما الفارق الذي يشدد عليه معظم المفكرين السياسيين في الوقت الحاضر فيكن بين الدولة والحكومة . بعكس باين الذي كان يتصور

بان الفرق يكمن بين المجتمع والحكومة . من هنا تظهر مساهمة باين الفكر ، تلك المساهمة التي اغفلها مؤرخو الفكر السياسي .

وتظهر افكار بابن ايضاً من خلال كتاباتـــه ، خصوصاً من خلال عقيدته عن القانون الدستوري . وفي احدى تعليقات عن هذا الفارق بين المجتمع والحكومة يقول : وكم مرتشوشت الحكومة او قضت على النزعات الطبيعية في المجتمع ، ذلك لان الأولى بدلًا من ان ترسي قواعدها على مبادىء المجتمع تفترض بإنها كائنة بنفسها لنفسها فتحكم على اساس التحيز في حالتي ، اللين والاكراه على السواء ، وهكذا تجعل من نفسهـــا مصدرا للمساوىء التي كان يجدر بها ان تتلافاها . » لذلك فان الحكومة تمثل مركزاً ثانوياً ، غير انها تحتفظ بمثل هذا المركز عندما تتصرف باخلاص . هذه هي الفلسفة التي كانت سائدة في فترة الثورة والتي دعت جيفرسون للتحدثعن أرواء شجرة الحرية بدماء الوطنيين والمستبدين على السواء . امـــا بان فقد استخلص من هذا المدأ فكرته بأن وقوة وثمات الحكومة يتوقفان على عدد الذين يوآزرونها ، وبمعنى آخر ، الحكومة هيئة تعتمد على قبول ورضى المحكومين ، والحكومات ليست فوق القانون بل انها تخضم للأوامر التي تصدر عن رؤسائها . ونراه يقول عن الدستور انـــه ﴿ شيء يسبق الحكومة والحكومة هي فقط المخلوق الذي يتمخض عنه الدستور ، .

وقد اصطدم هذا المفهوم الثوري بالفكرة الانجليزية التقليدية عن الدستور . فعلق بابن على ذلك بقوله : « لطالمـــا ضلل الدكتور جونسون وجميع الكتاب الذين يشاركونه تفكيره ، أنفسهم حول تفسير الفرق بين الدستور والحكومة . . . وذلك صادر عن عجز في ادراك الأمور . اذ انهم لم يستطيعوا إلا ان يتصوروا بات الضرورة تقفي بوجود سلطة للمراقبة وجسَّدوا مثل هذه السلطة في شخصة اولئك الذين يمارسون صلاحمات الحكومة بدلا من الدستور الذي يضعه ويمتسمله الشعب . ان القوانين التي تسنها الحكومة تضبط الناس كأفراد ، ولكن الشعب بواسطة الدستور يراقب أعمال الحكومة بأسرها . من هنا كانت نقطة الالتقاء في فلسفة القرن الثامن عشر والعقيدة الأميركية عن القانون الدستوري الذي يجعل الحكومة جهازاً تابعاً للقانون الأعلى ، اي الدستور . وطبيعي ان تكون الفكرة الأميركية النتيجة الحتمية لفلسفة الثورة . اذا كان الناس متساوين بمعنى انهم متساوون في الحقوق ، فيجب ان يكون هناك مجموعة اساسية من القوانين التي تحدد تلك الحقوق وتضع المفاهيم التي بموجبها تمنح الحماية . واذا عمد الوكيل المنوطة به اعمال الحراسة الى تحطيم الجهاز الذي خلق لحايته وصانته ، عندئذ تصم العملية في غاية البساطة وهي ان المجتمع يعين وكيـــلا آخراً بوسعه ان برعى الأوامر ويتقيد بقوانينه الاساسية . من هذا الحدس تطورت

المقيدة الاميركية القائلة بأن كل قانون مغاير الدستور هو باطل ولا تستطيع أية حكومة ان تضعه موضع التنفيذ لانه طالما ان النبع لا يستطيع ان يرتفع الى اعلى من مصدره ، كذلك لا تستطيع أية حكومة ان تعاو فوق القانون الاساسي ، اي فوق الدستور .

وقــد أوضح بابن من خلال مناقشاته مع كوندورسيت مقدار ايمانه العميق بفاعلية تلك العقيدة . وفي معرض اجوبته على اسئلة كوندورسيت المتعلقة فيكيفية انشاء الجهاز الحكومى والاداري وعن الطريقة التي يمكن بهــا ايجاد نوع من التوازن بان السلطة التشريعية والتنفيذية ، قال بان بصراحة : « أن الدستور في تحــــديده السلطات والصلاحسات ، بالاضافة الى المبادىء التي يتوجب على السلطة التشريمية ان تتقيد بهـــا ، يكون قد وضع بين ايدينا جهازاً فعالا وأميناً لمراقبة كل ما يمكن ارتكابه من انتهاك للسلطة القائمة » . وهــذا النوع من التفكير السياسي ادى الى ابداع الفكرة القائلة بان « سلطة الشعب ، سلطة علما ويعبر عنها بواسطة الدستور ، وهذه الفكرة تمثل سلسلة تطورات التفكير الثوري منذ القرن السايم عشر لغاية القرنالثامن عشر وظهور العقيدة الامبركية القانون الذي يعتبر فوق الحكومة بالنسبة الىالاميركيين عقيدة راسخة حتى انه نافذ المفعول في المحاكم ، ولا يتوانى الاميركي عن اللجوء الله كلم وجد ان السلطة التشريعية قسامت بعمل مغاير لمصلحته وكرامته . دعونا الآن نرى كيف ظهرت هذه الفكرة في عهد الثورة الاميركية .

عندما كان يقول احد الانجليز بان مثل هـــــــــذا أو ذلك القانون الصادر عن البرلمان و غير دستوري ، فانه يعني ان القانون مغاير لروح الدستور البريطاني ، ولكن اذا قيل له بأن ذلك القانون باطل او يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الاعلى، فهذا ما لا يفهمه . ومن الناحية الاخرى نجيد عندما يقول جون آدامز او جيمس ويلسون بان ذلك القانون كان مناقضاً للدستور ، فانه يقصد شيئاً يختلف كل الاختلاف عن القول السابق . فطالما ان البرلمان البريطاني هو الجهاز الذي خلق الدستور البريطاني ، فمن الطبيعي ان لا يتصور أعضاؤه دستوراً غيره .

ترى ، ماذا كان المستمرون يقصدون حقاً من تشديدهم على القول بأنهم يتمتعون بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها الفرد الانجليزي ? هل كانوا يقصدون من هذا القول بأنهم يتمتعون بالفوائد ذاتها التي يصمنها الدستور البريطاني للشمب الانجليزي ? وهل كانوا يقصدون بأنهم حماوا معهم عندما هاجروا من انجلترا جميع القوانين الانجليزية التي كانوا يخضعون لها لكي يطبقونها انى ذهبوا واستوطنوا ? الحقيقة عكس ذلك ، فهي كا أوضح فرانكاين بأنهم « هجروا وطنهم هربا

من المتاعب والمصاعب السق كانوا يرزحون تحتها من جراء تطبيق بعض القوانين بالقوة خصوصاً القوانين الاكليركية التي تفرض عليهم ان يدفعوا المكتيسة ضريبة من مدخولهم » . ولو انهم ارادوا احضار هذه القوانين معهم الى اميركا لفضلوا البقاء في وطنهم . قما هي اذا القوانين التي كانوا يطالبون بها لضان حقوقهم بصفتهم انجليز ? والجواب على ذلك نجده في يعض الوثائق الرحمية كالكتاب الذي وجهه نواب ماساشوستس في كانون ثاني من عام ١٧٦٨ الى اللورد شلبورن والذي كان بمثابة تحدير له بأن لا السلطة التشريعية العليا ولا السلطة التشويعية العليا ولا السلطة التشويعية العليا ولا السلطة التنفيذية العليا بوسعها ان تبدل قوانين الدستور الاساسة .

وتظهر أيضاً هذه الفكرة جلية في التصريح التالي: «ان هذا المجلس على استعداد دائم للاعتراف بالبرلمان كأعلى هيئة تشريعية على جميع ارجاء الامبراطورية وذلك وفقاً لقواعد السطة المستوو الأساسية ». فاذا كان البرلمان هو صاحب السلطة المطلقة ، فمن يكونوا اذن اعضاء المجلس التشريعي في ماساشوستس حتى يستطيعوا وضع القواعد التي تفرض على مالك السلطة طريقة عمارسة اعمالها ?.

والجواب على ذلك انهم كانوا اميركيين يعملون للفكرة القائلة بأنه لا يمكن لاية حكومة ان تكون فوق القانون الاسامي . ولم يكن احد في بريطانيا بعد قد تنبه لمثل هذا التفكير ، ألم يصرح بلاكستون بأنه (لا توجد محكمة لهــــا القدرة الكافية التغلب على عزم المشترع »

كذلك ، فقد حرر صاموئيل أدامس عدة رسائل بعث بها الى اعضاء الوزارة في بريطانيا وغيرهم من الشخصيات البارزة اوضح لهم فلها ، كما اوضح في كتابه السابق الذي ارسله بالنيابة عن مجلس ماساشوستس ، بأن المفهوم الاميركي لكلمة «دستور» يعني بأن الدستور شيء ثابت ، ومنه تستمد السلطات التشريعية والتنفيذية سلطاتها . ومع ذلك ، فاننا نری ایضاً ان اوتیس وجون آدامس طالبا ان یکون بوسم تلك الحاكم ممارضة كل قانون يصدر عن البرلمان ويستدل بأنه مفاير للدستور . وكان من الواضح في تفكير هؤلاء المستعمرين بأن القانون الطبيعي شيء يمكن تبنيه في صلب الدستور او انه يمكن تلقيح الدستور البريطاني به . ووجد المستعمرون انه بالامكان توفير مثل هذا اللقاح للدستور البريطاني بواسطة التطورات الدستورية الهائلة التي ظهرت بوادرها مع ظهور الماغنا كارتا . وهكذا اخذ المستعمرون يلجأون اليه متخطين بذلك سلطة البرلمان . غير أنه ليس من الصواب القول بأن جمسم الاميركبين كانوا يتطلعون الى الزمن الذي يرون فيه وجود هنئة تقرر شرعبة قرار او عمل ما . والحقيقة انه كان هناك الكثيرين منهم الذين كانوا نهجوا تفكيراً أصبح فيما بعد مرجِمًا للفكرة القائلة بأن الحكومات تقوم في ظل الدستور . والغريب ان مثل هذه الأقوال كان يطلقها بعض الراديكاليين . حتى ان دانيال دولاني الذي يعتبر من اخلص المدافعين عن تفوق سلطة البرلمان البريطاني كان يعتقد بأن سلطة البرلمان في التشريع عن المستعمرات مقيدة بالتضامن الدستوري بين المستعمرات وبريطانيا العظمى . وعندما اقر بغفوق البرلمان في سلطة التشريعية وقال ان المجالس التشريعية في المستعمرات كانت دونه مستوى اكد يجزم ان هناك بعض المسائل المتعلقة بالمستعمرات والتي لا يستطيع البرلمان ان يتدخل فيها . وحتى جوزف غالواي الذي ساند فكرة تفوق سلطة البرلمان حق الرمق الأخير استوضح بشدة عندما تسامل ومعلوم بأن الاميركيين كانوا يعرفون مساهية تلك السلطة ومصاو وانهم قد احتجوا للبرلمان لانه نصب نفسه قاضياً في خصوصاً وانهم قد احتجوا للبرلمان لانه نصب نفسه قاضياً في خصوصاً وانهم قد احتجوا للبرلمان لانه نصب نفسه قاضياً في

و هكذا نرى الآن ان اميركيا عاصر بورك لم يقصد بقوله الممنى نفسه لما سبق لاحد الانجليز ان قاله عندما اطلق على القانون صفة و اللاشرعية ، و نرى ايضاً من الناحية الاخرى ان الاساتذة منذ ايام السر وليام بلاكستون لفاية الفترة التي عاش فيها الاستاذ دابسى كانوا يلقنون تلامذتهم بأن البرلمان مطلق السلطة . اي ان ما يشرعه يصبح قانونا ، والقانون الاعلى درجة يبقى من صلاحية الحاكم البريطانية . وكذلك

الحقبة التي اخترناها لدراستنا هذه نجد بأن القاعدة السارية في بريطانيا آنذاك كانت تقول بأنه لس لاية محكمة قضائية ان تقرر عدم توافق قانون صادر عن البرلمان لسلطة أيـــة هيئة عليا أخرى مججة ان ثورة عام ١٦٨٨ ثبتت سلطة البرلمان . ولكن المؤرخ القانوني يريدنا ان نفهم بأن الحالة لم تكن هكذا دائمًا ، وهناك أساس للتأكيد القائل انــــه قبل اندلاع ثورة ١٦٨٨ اي في القرن الذي صار فيه الى نقل القانون العسمام الانجليزي من بريطانيا الى اميركا ، حاول كوك توطيد الفكرة القائلة بان ﴿ القانون العام يشرف ويسير أعمال البرلمان واحماناً يحكم ببطلانها . ، وقد ظهر ان هذه العقيدة قد انبتت غرسة تختلف عن الدستور الأنجليزي عندما زرعت في تربة جديدة – هي امريكا . ومن المدهش ان المحامين الاميركيين لم يـــدرسوا هذه النواحي وقد مكون السبب في ذلك أن مثل هذه الدراسات لم تكن قد طمعت بعد الا بعد مرور عدة سنين على الحكم بالدعاوي وغيرها . ماذا كانوا يدرسون اذا ? فقدتماموا الى درجة كبيرة بمساكان يكتبه السر أدوارد كوك الشهير والذي لم يتردد في تعليم جيمس وتلقينه رأيـــه في ﴿ الحَقَّ الالهي » حتى انه اخبره بأن الملك يجب ان يخضع للدستور . ولم تكن فكرة تسلط البرلمان راسخة في الاذهـــان في عهد كوك كا اصبحت فيا بعد ، كما ان كوك كان يعتقد بأن لديمه اعتب ارات كثيرة لحصر سلطة الملك والبرلمان ضمن القانون .

وكا قرأ الامبركبون كتابات كوك كذلسك قرأوا كتابات فاتسل الذي قسال و من الدستور يستمد مؤلاء المشترعين سلطتهم ، فكيف يستطيعون اذاً ان يغيروه بدون ان يحطموا قاعدة المصدر الاساسي لسلطتهم ? ، وهكذا قال أوتدس انضا: د كل قانون مغاير للدستور يكون باطلا ». وسدو الآن أن فكرة الاميركين عن تفوق السلطـــة القضائية على غيرها من السلطات اصبحت ثابتة بعد الابحاث التي اجريت على اعال الكثيرين من المفكرين . وحسب اعتقادى ، فان هذه الفكرة تنادي بوجود، في كل دولة، جهاز من القانون الاساسي بكون بمثابة صك شرعي وأوامر نافذة يفرضها المجتمع على وكيلته ، اي الحكومة ، وان تلك الحكومة لا تملك الحق بانتهاك حرمتها او ان تتعدى حدود تلك الاوامر ، وفي حالة قيامها بمثل ذلك يعتبر عملها باطلا . فهذه هي الفكرة التي نادي بها جميع الامبركين كحقيقة راسخة ، غير انها كانت تفتقر الى بعض العوامل العملية لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ . ومسا أن أفلتت أمركا من قبضة السطلة البرلمانية البريطانية حتى وجدت فكرة تفوق القانون الاساسي قبولاً سريعاً بين الاميركيين ظهرت بوادره من سلسلة القضايا التي نظر بها في نهاية القرن الثامن عشر عندما اخذت المحاكم الوطنية الجديدة على عاتقهــــا مسؤولية حماية سيادة الشرعية عمملي القانون الدستوري منفذة بذلك ارادة المجتمع اكثر منها ارادة الحكومة .

اما من الناحية الدستورية ، فان الثورة الاميركية هي التي أوحت لاميركا كي ترفض الاخذ بمبادى الدستور البريطاني وذلك لان فكرة تفوق السلطة البرلمانية كا المح المديد من المؤرخين ، كانت وليدة تطور بطيء في الجهاز الدستوري البريطاني بينا اثبتت الثورة الاميركية بان ليس لها مكاناً في ذلك التطور . ان سياسي قصر وستمينستر يرون ذلك الآن ، اذ قام اكثر من واحد من زملائهم الذين عاصروا الثورة الاميركية وحذر بانه يجب التخلي عن فكرة تسلط البرلمان اذا اريد للامبراطورية البقاء . ويفكر المرء كيف ان بورك وتشائام قاما بمحاولات بائسة لاقناع البرلمان بانه لا يستطيع القيام بكل ما يرتأيه لا سيا في الامور المتعلقة بالفرائب ، ولكن دون جدى . ومع ذلك ، وبعد ان هدأت الماصفة بحد ان بورك وتشائام قد انضا بدورهما الى الفئة التي تمسكت برعمها ان البرلمان الانجليزي كان نفسه برلماناً امبريالياً ذات سلطات عليا لا تعلوها أية سلطة اخرى .

غير ان انجليزياً واحداً كان قد اقتنع ببطلان ما كتبه لوك. عن القانون الدستوري وهو تشارلس برات او البارون كامدن الذي عين رئيساً لمجلس القضاة من عام ١٧٦٣ - ١٧٦٦ ، ثم. حاملاً لأختام الملك من عام ١٧٦٦ – ١٧٧٥ . ويبدو انب الشخص الوحيد الذي اهمل المؤرخون ذكره او نشر سيرت.

لتطالعها الاحسال. فكامدن - هو الذي ادخل مبادىء القانون المسام على القانون الانجليزي ، وهو الذي اعتمده -هامىلتون بعد خمسين سنة للفصل في قضمة زينجر المشهور . وهو انضاً الذي ضمّن اول خطاب له في مجلس اللوردات هجوماً عنىفاً على السان الايضاحي والذي قامت بعده وزارة روكمنفهام بالغاء قانون الطوابع الجائر . وقد جاء في خطابه قوله: ﴿ يَا حَصْرَاتَ اللَّوْرِدَاتِ... بِرَأْبِي انْ السَّلْطَةُ التَّشْرِيعِيَّةُ لا تملك الحق لسن مثل هذا القانون ... فالسلطة العلما وقدرة المشترع مي عقائد محبذة ولكن مناك اشياء ليس بوسعكم القيام بها ولا يمكنكم سنِّ اي قانون مغاير للشريعة الالهية ... كما لا يمكنكم الاستبلاء على متلكات اى انسان بدون التعويض عليه ... ولا يحق لكم تغريم اي انسان بقانون تخولون بموجبه لانفسكم حتى المصادرة بدون محاكمته ، غير ان هذا القول لم يرض اللورد نورثينغتون الذي أخذ بردد الاسطورة القديمة عن سلطة بريطانما العظمى المطلقة وسلطة البرلمان وكأنه كان يوجه اهانته الى الامبركي فرانكان الذي كان حاضراً بصفة مستمع بالاضافة الى اللورد كامدن نفسه . ورغم ذلك ، فان كامدن نفسه كان بعيداً جداً عن فكرة باين القائلة بان الرعايا م اسياد الحكومة . بيد ان نورثينغترن اثبت ضآلة ما يفهمه عن أميركا والشعب الاميركي عندما اخذ يوضح لللوردات ان بريطانيا العظمى ستضطر الى رفع حمايتها عن اميركا طالما انها

تمن في المعاندة والمشاكسة وعندئذ سترى كيف اس دولة جنوى الصغيرة او جزيرة ساس مارينو ستستولي عليهـــــا وتغتصمها لنفسها .

ان وجهة النظر الفكرية ابان الثورة الامركية التي بحشت في هذا الفصل هي بالحقيقة اهم عامل جدير بالملاحظة في القضية كلها . اما تقدير فيا اذا كان المفكر قد ساهم حقاً بقدر واف لتطوير فكرة الثورة ام لا ، فيتوقف على مدى ما تعنيه هذه الكلمة بالضبط . وانه من السهل الادعاء بأن هذا او ذاك من المفكرين يمكن تصنيفه في فئة المظام ولكن ذلك سيبقى مصبعاً بروح المبالغة لأن المساهمة بشيء يمكن ان يؤخسذ او يمطى بالاتفاق مع الآخرين . وهناك بالحقيقة بجالات قليلة في يمطى بالاتفاق مع الآخرين كا يصح القول غالباً عن ارسطو فيا أسسها من اعمال الآخرين كا يصح القول غالباً عن ارسطو فيا يتملق بالعلوم السياسية . والنقطة هنا ليست محصورة في ان يعض الافكار التي نشرت ابان الثورة الأميركية كانت معروفة من قبل ام لا ، ذلك لأن الثورة الاميركية اساساً تعتبر العليق العملى .

وربما يعترض البمض بأن التشويش كان قائمًا بين البرلمان والحكومة في بريطانيا . ولكن علينا ان لا ننسى بأن بلاكستون هو الذي وضم السلطة العليا المطلقة في ايدي البرلمان والملك واللوردات ومجلس العموم . وفوق ذلك يجب. ان لا ننسى انه عندما رحب بالملك شارل الثاني بالرجوع الى، بريطانيا كان ذلك الترحيب يعبر عن المفهوم القائل بأن « الحكومة يجب ان تضم الملك واللوردات ومجلس العموم» . وعلمه ، فاذا كان الملك واللوردات ومجلس العموم بشكلون. جيماً جهاز الحكومة فلا يفيدنا اذاً ان نميز بينهم لأغراض هذا البحث . والاحتجاج على ذلك لا يفيد طالما أننا نستنتج في ختام بحثنا هذا ان الأمبركين كانوا لمجرد مناداتهم بأن هناك اشياء لا يستطيع البرلمان القيام بها أنما كانوا يضعون الأسس الراسخة لفكرة ساسة جباوا على اعتناقها وهي انه لا يرجد هناك حكومة تستطيع بمارسة صلاحياتها فوق. الدستور . وهــــذه النتيجة ذاتها تملى علينا طرح السؤالين التاليين : اذا نادي الاميركيون بالحد من صلاحية البرلمان فما هو الشيء الذي قاموا به تحاه السلطة المطلقة ، وماذا كانوا يقصدون بالقانون ? وسنحاول الاجابة على هذين السؤالين في الفصول التالبة .

نظريات جيبس ويلسون القانونية

استقر جيمس ويلسون بعد هجرته من اسكتلندا الى اميركا في مكتب ديكينسون حيث تعلم القانون في الفترة التي سبقت الدلاع الثورة الأميركية ... فحاول ان يشرح طبيعة الامبراطورية البريطانية بصفتها رابطة الشعوب وليس بصفتها دولة مركزية موحدة . ولما تبين ان جهوده كانت عقيمة في هذا الطريق انضم الى فريق الوطنيين . وجيمس ويلسون هو أحسد الاشخاص الستة الذين وقعوا على وثيقة الاستقلال والدستور الاميركيتين . ويبرز الدور الذي لعب في اجتاعات والدستور الاميركيتين . ويبرز الدور الذي لعب في اجتاعات على والتي جاء فيها بانه « اعظم محام في زمانه وأحد المفكرين المطام ، والمؤسس الحقيقي لكل ما يميز القانون الشرعي الأميركي عن سواه وأعلم عضو بمثا كل الحكمة العليا التي كان عضواً فيها . ه

وقد ضمنت له خدماته الفذة في فترة مــا بعد الثورة مكاناً

بارزاً في تاريخ الولايات المتحدة السياسي وبيقى من المشكوك به فيا اذا كان تاريخ العادم التشريعية قد فسح له بين دفاتمه المكان الذي يستحقه . ويصبح هماذا السؤال اكثر الحاحاً عندمايسمع المرء بأن اساتذة القانون الدولي يقللون في محاضراتهم من شأنه . ولكن وجود مثل هؤلاء الكتاب والاساتذة يدفع بنا لترديد ما قاله بلاكستون عندما نصح الانجليز بأن لا يضحوا بالفرد والملك من اجل تبودوسيوس وغوسطين ، فنقترح بدورنا انه من الاهمية بمكان ان لا نضحي بحيمس ويلسون لاجل جون اوستن ومدرسته، ذلك لانه لا يوجد مكاناً انسب لتبيان الفرق بين روح القانون وتحديسده خلال الثورة الاميركية وبعدها من الرجوع الى افكار ويلسون القانونية لادراك مفهومها .

ومن آراء ويلسون المعروفة قوله بأن القانون يجب اس يلقن حسب الأصول التاريخية بمفهومها العلمي ؛ وتبعاً لهذه النصيحة نجده يقول في أول محاضرة له امسام تلامذة القانون في جامعة بنسلفانيا التي كان أول استاذ للقانون فيها عام ١٧٩٠ : و اذا اعتمدت الاسباب الخاصة التي من أجلها اقدر الصفات الامير كين فبوسعي ان ألحص ذلك ببضع كلمات وهي ان الامير كين اشتهروا بتعشقهم للحرية والقانون . » وهذا يمكس ما قاله بلاكستون تماماً في أول محاضرة القاها في جامعة اوكسفورد بصفته اول استاذ للقانون فيها عندما حدد القوانين والدستور البريطاني بأنها ابواب يطل منها الانسان على المرفة . فهل كان بلاكستون اكثر اعتدالاً من ويلسون او أن ويلسون كان اكثر تفاخراً منه ، او هل كانا ويلسون او أن ويلسون كان اكثر تفاخراً منه ، او هل كانا كلمة و القانون ، ?! فلندع هذه القصة تتكلم بنفسها . فلو كان صحيحاً ان رجال الثورة كانوا يفكرون بحلين لا ثالث لها اي : الحرية او الاستعساد ، فان الحقيقة المقابلة لذلك لهي ان رجال الثورة كانوا يفقهون بوضوح ان الحرية التي لا يحدها قانون كانت أسوأ من العبودية ذاتها . وبدون الحرية يفقد القانون معناه ويصبح فاجراً. ذلك كان المفهوم الفلسفي يفقد الشورة الاميركية . .

ولكن جيمس ويلسون وغيره من كانوا بمستواه الثقافي كانوا يفهمون مدى تداخل مفهومي القانون والحرية وعرفوا الارتباط بين المفهومين . وقسد ازالوا عن كواهلهم نير بريطانيا ، ليس بصفتهم مشاغبين ضد القانون بل محافظةمنهم عليه . والمعروف ان فكرة الاستقلال كانت بعيدة جداً عن تفكير الأميركيين في المستعمرات عندما اجتمع الجلس القاري لأول مرة . وكان كل ما هدفوا اليه هو الحصول على الحرية وفقاً لما يحدده الدستور البريطاني . ولكنهم شعروا أخيراً بالاضطهاد من قبل الخارجين الاصلين عن القانون ، اي البرلمان الذي انتهك حرمة الدستور . عندئذ اطلق هذا التصريح

المشهور الذي جاء فيه : و الا يملك الرعايا البريطانيون الحق لمناوءة القوة المستخدمة لتحطيم اسس القانون والحريسة الاساسية ؟ بلى ، يا سيدي ، فهذا الحق يضمنه لهم الدستور البريطاني بنصه وروحه كا ان الحرات البريطانية والوسائل المتوفرة لحفظها والدفاع عنها ليست هبات مقدمة لهم من المتوفرة لحفظها والدفاع عنها ليست هبات مقدمة لهم من الدينا اشياء لم يهبوها لنا ، وعليه ، فان القانون ليس مجرد وسية المتسلية تقبل اليوم وتنكر غداً طبقاً لاهواء اعضاء المجالس المحلية ، بل انه شيء راسخ اشد ما يكون الرسوخ . ويرى ويلسون ان هناك جهازين مختلفين القانون الرسوخ . ويرى ويلسون الم هناك جهازين مختلفين القانون الناسان ويرى ويلسون البشري للقانون الذي يسنه الانسان وقد خلط مفكرو القرن الثامن عشر السياسيون مراراً بين هاتين الفئتين ، غير ان ويلسون ميزهما بكل وضوح اذ قال عن القانون اللمبيعي بأنه في الارض .

وكانت العقبة الوحدة الماثلة بوجهه تكن في تحديد القانون وتعريفه ، لان على ذلك تتوقف مسألة الارتباط والتعبد . وهل يبطل القانون ان يبقى قانوناً اذا لم تراعى شروطه ? وهذا السؤال هو نتيجة حتمية للفهوم القانوني المشائع في كتابات علماء القانون منه عصر بوفندورف الى بلاكستون ، ومن بلاكستون الى اوستن . والرأي القائل بان

القانون هو امر صادر عن شخص اعلى لينفذه من هو أدنى منه رتبة تحت طائلة العقوبات لهو رأي بسيط من السهل فهمه. وكا يلاحظ فان هذا المفهوم للقانون لا يترك مجالا لادخال فروع عليه كالقانون الدولي مثلا ، نصا وروحا ، وذلك ما يحملنا نتجه بابحاثنا صوب مفهوم جديد يمثل القانون الاميركي الصرف يختلف عن المفهوم الذي اعطاه لنا بلاكستون او اوستن . وهاذا المفهوم يشكل جزءاً من الفلسفة السياسية المثورة الاميركية التي كونت الكثير من مفاهيمنا القومية حسبا شرحها القاضي ويلسون بوضوح لم يجاريه فيسه سوى القلائل من علماء القانون .

قال بلاكستون : « ان القانون قاعدة العمل يضعها من هم ااعلى في الرتبة للذين هم ادنى منهم التقيد بها والخضوع لها » . فعلى هذه النقطة احتج استاذ القانون الجديد -اي ويلسون-في الجامعة الاميركية الجديدة على تحديد بلاكستون لفهوم القانون بقوله : « اعلى ، وهل من الممكن ايجاد قانون دون ملطة اعلى ؟ ولكن هل من الضرورة على افراد الطبقة الادنى ان يتورطوا بتعهد للالتزام بمضمون القانون وتطبيقه ? » وهنا الختلط على بلاكستون ايضاح مفاهيم القانون الطبيعي والبشري التي كان يجهد نفسه التفريق بينها . كانت بعض القوانين الشيعية تفترض وجود قوة قاهرة ، هي الله – ولكن ان غلط ذلك مم القوانين البشرية يدعونا الى الاعتقاد بان الله غلط ذلك مم القوانين البشرية يدعونا الى الاعتقاد بان الله غلط ذلك مم القوانين البشرية يدعونا الى الاعتقاد بان الله

كان ممثل على الارض بوكيل عهد اليه بالسلطة الكافية المتصريح باسمه . وهذا الحق الالهي المحصور بالملوك هو بالذات الحق الذي تغلبت عليه الفكرة الثورية في كل من اميركا الضرورة تقضي لجمل فكرة السيادة جزءاً لا يتجزأ من نص القانون . ولكن هل يمكن لهذه الفكرة ان تسير جنبا الى الدستورية الاميركية ? كلا ! فطالما ان هذه القوانين من وضع الانسان فانها حالما يدخل عليها عنصري المرتبة الاعلى والادثى ، فان عنصر المساواة يفقد معناه .

ويثير مثل هذا الرأي السؤال التالي : وماذا عن الدولة ؟ أن أم يقر ويلسون بأن سلطة الدولة فوق سلطة الفرد ؟ أن من الصعب الاجابة على مثل هذا السؤال لان ويلسون لم يتخذ موقفاً ثابتاً بهذا الصدد . ولكن التعمق في الدرس والتمحيص كفيل بأن يجلي الفموض الذي يكتنف هذا الموضوع ذلك لان مفكري القرن الثامن عشر كانوا ينادون بأن الجهاز السياسي وجد للانسان وليس الانسان هو الذي خلق لذلك الجهاز . لذلك ، فانه لم يقصد بتشخيص الدولة وضعها في مصاف لذلك ، فانه لم يقصد بتشخيص الدولة وضعها في مصاف الالهمية . وقد قال ويلسون : « في الدول الحرة يشكسل الشعب شخصاً حقوقياً أو جهازاً سياسياً من اسمى وانبل ما عرف » . وهكذا فان التشديد محصور على كلتى « شعب » عرف » . وهكذا فان التشديد محصور على كلتى « شعب »

و «حقوقي». وفي معرض مناقشاته عن الدولة قال: « انه من حقها او بالاحرى من واجبها ان تشكل دستوراً وتقيم حكومة مدنية وقوطد اركان القانون ». رعا كان هذا هو ما يحمل المرء يعتقد بأن الدولة اسمى لانها وضعت القوانين ويستنتج بعد ذلك ان بلاكستون كان على حق. ولكن مثل هذا الاستنتاج كفيل بأن يضللنا عن فهم روح الفلسفة الثورية. لذلك ، دعونا ندرس المناقشة الرائمة التي شرح بها ويلسون مفهومه عن الدولة ، تلك المناقشة التي بدأت بعدها الولايات المتحدة الامركمة تتكون كدولة.

كانت فكرة « الدولة » في الاجتاع الاتحادي الذي عقد عام ١٧٨٧ واضحة اكثر نما يبدو في هذه الايام عندما يتناول. الحديث موضوع علاقة عضو من اعضاء اتحاد فدرالي مسا الحديث موضوع علاقة عضو من اعضاء اتحاد فدرالي مسا من حيث عدد السكان والمساحة . وربما كان لتحديد ويلسون مفهوم الدولة علاقة بما تقدم به الاعضاء يومذاك من مطالب تتناسب مع الدولة التي يمثلها كل منهم . ولكن مع نشوب الحرب بين الولايات اخذ احساسهم بالدولة يتضاءل . وعندما تبين بأن الاجتاع سيؤول الى الفشل بسبب تمنت ممثلي الولايات تبين بأن الاجتاع سيؤول الى الفشل بسبب تمنت ممثلي الولايات الصغرى واصرارهم على ان يمثلوا في المجلس على قدم المساواة معادا الولايات الكبرى ورفضوا فكرة التمثيل على أساس مع أعضاء الولايات الكبرى ورفضوا فكرة التمثيل على أساس

النسة . كا ان بعض الاعضاء صرحوا عن حقهم في الانضام الى بعض الدول الاجنبية اذا رفضت مطالبهم . وفي هذه الحالة حدد ويلسون فكرته عن العلاقة بين الشعب والدستور والدولة بشكل اوضح بكثير من المحاضرات التي كارت يلقيها من على منبر الجامعة فقال: و اذا رفضت الاقلية ان توافق على المشروع الجديد وتريد الانسلاخ عن الاتحاد ، دعوها تفعل ذلك . اذ مل يعتل ان تنصاع الاكثرية لرأي الاقلية ? وهمل يجب ان يتنازل ثلاثة ارباع الاعضاء عن حقوقهم لآجل فكرة مصطنعة تسمى مصلحة الدولة ؟ ترى لمن نحن نصنع الدستور ? همل ترانا نصنعه للبشر أم لكائن خيالي يدعى الدولة ؟

ان مماكان ويلسون يسعى جهده لتحقيقه هو انشاء دولة قومية وليس مجرد اتحاد . واذاكان الشعب يريد وحدة قومية لا تتجزأ فان لمسه الحق بالحصول على ذلك وليس من حتى الاعضاء الواهمين بالدولة ان يقفوا حجر عثرة في طريقه لمجرد المهم يريدون انشاء اتحاد من الدول .

ولو ان احداً سأل ويلسون عما اذا كان يعتبر الدولة فوق الفرد لاجاب بأن هسندا السؤال هو طعنة في صميم القانون الطبيعي . اذ أن الدولة كناية عن جماعة من الشعب تعبر عن إرادته في الدستور والذي بدوره يشكل الحكومة التي يريدها اما ان نلصق بالدولة صفة ميتافيزيقية او روحية ونفسح لها عبالا كيانياً فوق او منفصلا عن الشعب فانما نكون بعملنا

هذا قسد شوهنا مفهوم الفكر الثوري في اميركا . ولم يفكر ويلسون مطلقاً بتفوق الدولة على الشعب بل الشعب هو الذي يملك السلطة التي تنفق مع رغباته .

والآن، لو أنه سمح بابقاء عنصر التفوق في القانون البشري يبقى على البشران بوضحوا الاساس الذي بموجبه يطلب المتفوق من الادنى التقيد باوامره والاذعان لهسا . وهل تستند هذه الاسس على عنصر القوة أو التفاضل . اما العنصر الاول فهو الذي قامت الثورات الانجلو – اميركية من أجل تجنبه وتم التغلب عليه بسهولة . لانه يكفي لنا أن نقول بصفتنا ورجالا . ومواطنين ودولا ، بأن السلطة ليست شيئاً آخر سوى حتى القوي ويكن مقاومتها بنفس الحق وذات الوسائل والاسس التي استخدمت لتثبيتها .

ولكن معرفة ويلسون عن الحكومات التمثيلية كانت على نطاق اضيق بما نعرفه اليوم عنها . ومع ذلك فانه كان يميز بين القانون الألهي والقانون البشري . ففي الحالة الاولى كان ينفي يقر بوجود سلطة متفوقة ولكن في الحالة الاخرى كان ينفي وجود مثل تلك السلطة . ذلك لان السلطة ليست ملكابيد القوى ليارسها كما يشاء . وهكذا فان السلطة القائمة لتسيير شؤون الدولة الادارية يمارسها القوي فقط وفقاً لرغبة شورن الدولة الادارية يمارسها القوي عارسة السلطة المطلقة .

وعندما سئل ويلسون عما يعتقده بديلا عن فكرة التفوق والعقاب أحاب :

 اني اضع في مكانها موافقة الذين يتطلب القانون منهم الخضوع. وهذا برأيي المصدر الحقيقي الذي يضفي على القوانين البشرية عنصر الفاعلية ».

كانت العادات والاعراف القوانين الاولى التي عرفهـــا الانسان . ولكن قوانين العادات كانت مقايساً فطرية إلى ان تبلورت من خلال الاعمال التي كان براهـــا الانسان معقولة ومنطقية واخذ يعمل بها في المحاكم . غير ان قانون العادات لم يفرضه القوى على الضعف ، بل دخل على أسالب الحداة بصورة اختيارية واصبح شائماً نتمجة لتكرار الاعمال . وكان تأثير العادات على انظمة العدالة والحكومة اقوى من القوانان المكتوبة . وهــذا الرأى المنسوب لويلسون يعتبر الوحيد من نوعه من بين جميع رجال القانون الذبن عاشوا في القرن الثامن عشر اذ قال : ﴿ اسمحوا لي ان اذكر ، ولو بكلمة وحـــدة بأن القانون البريطاني مستوحى من العادات . ﴿ وَلا يُحتَّـاجُ المرء ان يمعن كثيراً في الدرس ليفهم ماذا كان ويلسون يقصد بقوله عن طبيعة وأساس ومصدر الالزام للقانون . وزيادة في الايضاح على ذلك قسال : « ابن الفرق بين ما يعلنه الناس بالتصويت في الانتخابات وبين سلوكهم ، ، واضاف : ﴿ ذَلَكُ لان العادات ظلت لزمن طويل القوانين الوحيدة التي يعرفها الناس ، والعادة بنفسها ليست سوى اثباتاً على الرضى والقمول . »

كذلك لم يستطع ويلسون ان يعتبر الموضوعات التشريعية في الجهاز الانجلو – اميركي القضائي اساساً او مصدراً للقانون. فالمقانون العام البريطاني حسب رأيه و تكون من العادات خلال مراحل طويلة من الزمن . وهكذا كان ينظر ويلسون الى القسانون الطبيعي نظرة تختلف كل الاختلاف عن نظرة بلاكستون وهويز وبوفندورف ، خصوصاً الاخدران اللذان اعتبرها من القائلين رأى بلاكستون .

اذا استطاع المرء فهم مكان ويلسون في التاريخ التشريعي فانه لن يتورط فيقارن نظرياته بنظريات بلاكستون ، ذلك لانه يمكن مقارنة بلاكستون بمفكر انجليزي ، بمكس ويلسون الذي تمتبر نظرياته القانونية حصيلة سنوات طويلة قضاها في درس كثير من المفكرين من عدة دول بالاضافة الى انه قد قام بدراساته تلك في جو الثورة الاميركية لا سيا في فيلادلفيا حيث عاش فها لمدة طويلة من الزمن .

ولكن أذا كنا نستطيع أن نستمد من نظريات ويلسون القضائية قاعدة نرقي بواسطتها القانون الدولي ألى مركز أسمى في عالم التشريع فذلك كان اعتباراً طارئاً من جانبه . لانه عندما يعالج ذلك الموضوع بالذات نجد أن مساهمته به تختلف عن سواه . أن دروس القانون التي تتضمن كل شيء ابتداءً

من فلسفة القانون فقانون العقود والجرائم كانت تجعل طالب القانون في القرن الثامن عشر ينتقل في المرحلة الرابعة لدراسة « قانون الشعوب » . وهكذا نرى من جديد التمييز الواضح بين تلك القوانين المنية على اساس القانون الطسمى والقانون الالهي وبين قوانين الشعوب التي وجدت اساسها في مسادة الاذعان . لذلك كل دراسة مستفاضة عن نظريات ويلسون « قانون الشعوب الاختماري » او كما نعرفه الموم بـ « القانون الدولي ، بصفته مناوئاً « للفضائل العالمية » ، يسير جـداً . ذلك لانه كان يتم بالفضائل العالمية التي ضنها في آرائه . والحقيقة أن ويلسون لم يتعمق كثيراً في هذا الحقل كأن يقال مثلاً و ان الذي يعطى وعداً لآخر انما يكون قد اعطاء الحق كي يطلب منه تنفيذ وعده ۽ غير ان ويلسون كان يعتبر مثل هذا القول ميكيافيليا. اما من جهة ما يتملق بالتقد بالماهدات فانه اى ويلسون - يندو اكثر مرونة في هندا الموضوع من ضقه او لحقه فنسمعه يقول : د يجب على الشعوب وممثلوها ان يحافظوا على تعهداتهم ، لاتهم اذا اخلوا بها يعرضون انفسهم لكافة الاحتمالات التي تنتج عن الاخلال بالحق المطلق لاولئك الذين اعطيت لهم تلك التعهدات والارتباطات ... أكان ذلك في الحياة العامة او الخاصة، بين الحكام والافراد على السواء... لان الامانة هي افضل سياسة يكن اتباعها ... فالاعتاد بين التجار ثروة والثقــة الخالصة بين الدول والامراء احتراماً وقوة ، . ولكن المشكلة هي ان هــذه المبادى، مقبولة من الناحية النظرية بيد انه من النادر تطبيقها عملياً ، الامر الذي. يجمل نظرية ويلسون عن طبيعة القانون أكثر أهمة .

ولكنه ، اي ويلسون ، من حسن الحظ لا يقف عند هذا الحد بل انبه يذهب الى ابعد من ذلك لنتصور شعوب العالم. وكأنها تعيش سوية في ذلك المجتمع الطبيعي الذي ثبت بأنه كان موجوداً قبل الحكومات . ومع ذلك ؛ حتى في هسذا المجتمع الطبيعي وجدت الدول بواسطة القانون . فلكي تصبح أية دولة عضواً في مجتمع الشعوب الهائل فانه يكفى ان تكون مستقلة اي كا قـــال ويلسون : « ان تحكم نفسها بنفسها ، وحتى تتوفر المدالة في مثل هـذا المجتمع الهائل المساواة تشكل اساساً البحقوق القومية . وفي هذا لا يبقى بجالاً للتمييز « الجميع متساوون امـــام القانون » اكانوا امبراطوریات او ممالك او رابطة شعوب او مدن حرة ، .. ولكن تطسق هذه النظرية يصورة عملية تتطلب حيازأ للادارة ، وعشاً بيحث المرء عن وسلة لتحقش ذلك طالمـــا العالم لا بزال يسمى للحروب وحيث لا تزال الخلافات تــــدَر قرونها بين الدول والافراد على السواء دونما سبب .

ومن جهة أخرى فـــاذا لم يتمكن و الفرقاء المعنيين من.

الوصول الى اتفاق حول خلافاتهم بغض النظر عما اذا كانت مقاصدهم سلمية ام لا فيمكن تسوية هذه الخلافات عن طريق وسيط مخلص ، الذي يجب ان يعتبر مهمته محصورة في حدود التسوية لا لاصدار الاحكام . ولكن اذا لم تعثر على مثل هذا الوسط فهناك طريقة اخرى حسب رأى ويلسون والمستى يمكن تطبيقها وذلك يقضي (بتحويل القضية موضوع الخلاف الى هنئة من المحكمان » . وإذا فشلت هذه الوسيلة بحب توحمه الدعوة الى مجلس عالمي وحيث ينظر في الخلاف اعضاء منزهين لا تربطهم مصلحة باحد الاطراف المتنازعة فيستنبطون بعض الوسائل التي يصار الى تنفيذهما لفض الخلاف الناشب او لانهاء الحرب وابرام معاهدة للصلح شروط عادلة للجميع». .وما يتمدى هذه الاساليب لتحقيق التوافق العالمي فلم يكن وبلسون بعرف شبئاً في الجال الشرعي سوى طريقة الاخذ بالثأر التي تؤدي غالباً الى اندلاع نيران الحروب. والملاحظ ان جميسع هذه الوسائل تتطلب وجود القانون لحلها ،القانون الذي يخضم له كل من المفاوضون والمثقاضين والتي يجب ان لا تتكون بشكل قوانين او اوامر صادرة من الاعلى للأدنى لانه لا وجود لسلطة أعلى في الشؤون العالمة .

ولكن ويلسون اثبت بأنه عالم سياسي بارع عندما توقف عند هذهالنقطة . وقد عرض نظريته عن حل مشاكل الحروب يقوله : « ان جميع وسائل التسوية الق شرحت سابقاً تتطلب موافقة جميع العقول الثائرة بصورة مسبقة . » يتحد الافراد في مجتمع مسدني ويمينون قضاة ويمنحوهم الصلاحية لاصدار الاحكام بالاضافة الى السلطة الممنوحة لتنفيذ قراراتهم إلى اقصى حد بمكن وبشكل يحقق العدالة ويمنع الحروب . فهسل ان الدول اكثر حكمة او اكثر عجرفة من ان تتلقى درسا من الافراد ? وهل فكرة تمين قساض على الشعوب اقل قبولا ورواجاً بين الدول من تمين قساض بين الافراد ? واذا كانت حبائزة من حيث انها فكرة فاذا يمنمنا من تجربتها عملياً .

والحقيقة ان ويلسون قد تأثر بالفكرة التي طرأت على عقول الكثيرين غيره الذين كانوا يمتقدون بأن الهكمة العلما في الولايات المتحدة كانتحقيقة محكمة عالمية لتسوية الخلافات بين الشموب . ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا بأن الهكمة العلما قامت مراراً بهذه الصفة مهتدية في قراراتها وأحكامها بمبادى القانون الدولي . وهكذا توضع لويلسون انه طالما كانت المحكمة العلما تملك المصلاحية النظر في القضاياالتي بوجبها كانت بعض الولايات تطالب باستقلالها، يمكن اعتادها كمثل لتشكيل المحكمة العالمة .

ويجدر بنــــا الاشارة الآن بأن تأثير مثل تلك الهكمة يتوقف كلية على مدى مــــا يستولي على عقول اولئك الذين يعرضون قضاياهم عليها من احساس وادراك للقانون . ذلكلانه منى يشعر المتقاضون بان القانون المقام عليهم كان يملى من سلطة علميا ، واذا قامت المحكمة بأعمال تبرر شكوكهم ، فان المحكمة تفقد قيمتها . ومن الجهة الأخرى ، اذا تولى عقول المتقاضين شعوراً عادلاً ورغبة اكيدة المتقيد بالاحكام السبق ستصدرها المحكمة ، يصبح حسلم ويلسون بها من الأمور التي تستخق الاهتام . وهذا كله يتوقف على مدى الاخذ بنظرياته الساسية والعمل بها .

تحديد وتجزىء السيادة

كانت المشكلة الامبريالية البريطانية ولا تزال الشفـــل الشاغل للتقارب بين غايتين تشوبها الغيرة والحسد . ويتبادر الى الاذهان عدة اسئة بغية التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف المعنية واهمها :

كيف يمكن توسيع صلاحيات الدومنيونات المستقلة مع الابقاء على روابط الوحدة بين الجاعات التي تؤلف الامبراطورية وتتصرف كدول ذات سيادة في رابطة الشعوب التي تنتمي الميا ? ثم كيف يمكن افساح المجال لكل جماعة لأن تطور نفسها مع الاحتفاظ بالوقت نفسه بدرجة كافية من الاحترام نحو السلطة المركزية لفهان حل الخلافات عن طريق الحا كالتومنية وليس بواسطة الحرب فلا يتمرض جهاز امبراطورية الكومنوك بضعف وبذلك تصبح الامبراطورية عاجزة عن التعام بهامها الخيرة ? والحقيقة ان هذا هو هدف اية رابطة الشعوب أكانت رابطة الشعوب البريطانية او اية رابطة عالمية

اخرى ؛ مع الاحتفاظ بالميزة الفردية المستقلة لكل منها والا بقت القضة بدون حل .

والمسكلة الفكرية الرئيسية في كل هذا تكن في مفهوم «السيادة». فالمفكر الفيلسوف يبحث في نشسأة التفكير السياسي العالمي والفكرة الامبريالية ليرى كيف يمكن نفس السؤال عندما يتساءلون عما ستؤول عليه الحالة بعسب الاستقلال. لذلك فان كل دراسة الفكر السياسي الاميركي ابان الثورة تبقى ناقصة اذا لم تتناول هذا السؤال في معرض البحث والتنقيب. ويجب ان لا ننسى بأن الرجال الذين سنأتي على ذكرهم هنا كانوا شواذا ، لا بمنى انهم كانوا يفكرون عكس الاكثرية ، بل لأنهم لم يفكروا ابسداً. وسنجد كا يتضح لنا من التفكير السياسي ابان الثورة ان المفكرين يتضح لنا من التفكير السياسي ابان الثورة ان المفكرين كانوا يتجنبون الحوض في الموضوع كلها اقترب البحث من موضوع السادة.

وعندما اعلن الحاكم هاتشينسون امام محكمة ماساشوستس العامة بأنه لا يعرف شيئاً « عن امكانية ايجاد خط فاصل بين سلطة البرلمان المطلقة واستقلال المستعمرات التام » فانمسا يكون قد اصاب الموضوع في الصميم . ولو كان بوسعه ان يوضح هذه النقطة لأمكنه ايجاد فكرة للتوفيق بين الولاء المطلق والاستقلال المطلق ، هانان المزنان التان تعتبران عقدة

لا لحل مشكلة الرابطة البربطانية فحسب بل لحل مشكلة اية منظمة عالمة غيرها . كذلك كان حال بعض الفكرين الانجليز الذين ساهموا بوضم هذه النظرية . وسنرى لدى مراجعتنا مواثنق الشركات التحاربة البريطانية كيف انها ساعدت على بزوغ شمس الامبراطورية البريطانية . وربما لا نمدو الحقيقة اذا قلنا بأن تلك الشركات كانت تحمل جنين رابطة الشعوب لأن مواثبقها كانت تحمل معها بذور الدساتير . وهكذا نرى ان ميثاق رابطة التجار المفامرين التي كان رجالها يقومون بتصدر الأقمشة الصوفية إلى القارة الأوروبية ، كان يمنح اولئك التحار الانحليز السلطة والصلاحية المنوطتان بالحكومة مما يجعلها حكومة داخل حكومة . كذلك ، فقد حصلت -بعض تلك الشركات على امتمازات جملتها اقرب الى الحكومات منها الى شركات تجارية .حق ان تلك الامتبازات تضمنت اعفاء اعضاء الشركات من الحاكمة الا امام المحاكم التي تشكلها تلك الشركات وكانت هذه الشركات تشكل دولا صغيرة ضمن كل دولة تمارس فيها نشاطاً تحارباً . كما كانت تعمل وفقاً للمواثبق الني تركت لها الحق لمقاضاة اعضائها ومنجتها سلطات مماثلة لسلطات الملك في البرلمان . بذلك توزعت السلطة ومقياس ذلك التوزيع كان المثاق المتضمن شروطاً تحد من سلطة المعطى والمعطى له . ولا نغالى اذا قلنا بأن أول دومنيونات بريطانية مستقلة نشأت يفضل شركات مماثلة لتلك التي ذكرت سابقاً كما

اقتبست اولى الدساتير عن مواثيقها . واذا اراد احد معرفة الخطوط التي كانت تميز بين سلطة الملك في البرلمان وسلطة الدومينيونات فها عليه الا الرجوع الى مواثبتي تلك الشركات لمرفتها . ورب معترض يقول :

طالما أن الملك منح الشركات تلك الامتمازات فلا بد أن تكون خاضعة لسلطته . ولكن مثل هذا الاعتراض لن يؤدي الى نتىجة حاسمة . لأننا نرى ان من جهة البرلمان الانجليزي الذي وافيق على قانون امبركا الشالبة ـ المستعمرات البريطانية ــ لا يتمتم بالسلطة على اوتاوا مثلًا . ويجوز ان يكون ذلك صحمحاً من الناحمة النظرية ولكن ابن هو الحاكم الانجليزي الذي يستطمه اعلان ذلك في الداخل ? اندلعت الثورة الاميركة وانبثقت فكرة السادة من الداخـــل واستولى الشعب على الحسكم . ومن الرجوع الى انتقادات دى توكفىل يتضح بجلاء مغزى فكرة السادة وفكرة الدولة كما ظهرت ابان الثورة الامىركىة . وقد قبل ان الشعب كانت له السلطة المطلقة للاستبلاءعلى مقدرات الدولةاما الدولة فلا تستطيع الاستيلاء على السيادة ويجوز لنا القول بأن الفكرة السياسية التي اعتمدها الاميركيون في صراعيم الثوري كانت مشابهة تماماً لفكرة الثائرين الانجليز في القرن السابع عشركا افصح عنها لوك . ويخبرنا الفلاسفة ان ه الفيلسوف بودين كان له الفضل لتوضيح فكرة السيادة ، فقد كشف عنها

بقوله ان و السيادة هي القوة المطلقة التي تتحكم بالمواطنين والرعايا دون ان يقيدها اي قانون . وحق ان غرويتوس يمترف بأن السيادة ملازمة للدولة ، وكان من الاعتقاد السائد في التفكير السياسي ابان الثورة الاميركية بأن يجب ان يكون في كل دولة سلطة عليا يخضع لها الجميع ولا تخضع لمقانون .

اما المفكر جيري الذي قام بدراسة حول مركز السيادة قبل تطورها فقد اوضح ان سيادة الدولة تجد مركزها في مكان ما ما بين القانون الطبيعي والقانون البشري . الا انه من الصعب تعريفها في هذه المرحلة البدائية ، لعدم تباور الاوضاع السياسية الاجتاعية وتقبلها بذلك فكرة سيادة الدولة المطلقة . وكان ينظر الى السيادة في تلك الحقبة البدائية بصورة منفصلة عن الدولة ، وان المفكرين آنذاك كانوا يوافقون بالاجماع على وجود قانون طبيعي يسمو على الدولة ، وان قوة علك القوانين تفوق قوة القوانين التي وضعها البشر .

وفي ذلك العصر الذي ابدع مثل هــذا التفكير برهن برايس كيف ان هذه الفكرة انشأت المجتمع المدني على طراز المجتمع السياوي وكيف ان الامبراطورية الرومانية كانت تبدو كظل للبابوية وضعت للتحكم بأجسام البشركا يحكم البابوات أرواحهم . . وكلاهما طالب ان تقدم له الطاعة على أساس ان الحق وحدة لا تتجزأ واينا يرجد ايمان واحد يجب ان تكون. هناك حكومة واحدة لا غبر .

ولكن هذا المبدأ فني عليه في عصر النهضة في أوروبا .
وهكذا نجد ان تحديد بودين للسيادة ولو بـــدا قديمًا قدم
ارسطو فقد عمل بــــه كفكرة من قبل كل مجموعة اجتاعية ــ
قومية كائنة . وكتب كيركي بهذا الصدد موضحاً : ــ

دكان هناك اعتقاد يفيد بان الدولة كانت كنايـــة عن جاعة مطلقة د واما في الكتابات التي تخبرنا عن العالم القديم فقد جاء بأن الدولة كانت كناية عن مجتمعاً بشرياً . وهكذا نجد بأنهم كانوا يعبرون عن الدولة من خلال تلك الحيـــاة العامة التي هي اعلى مرتبة من الحياة الغردية .

كذلك فاننا نرى المفكرين الأوائل في بريطانيا من أمثال لوك طلعوا بتفسيرات مربكة حول فكرة الجماعات والدولة والمجتمع والحكومة . وربحا كان من العدل ان نعزو التفكير الثوري الاميركي الى تماليم لوك ، ولكن ذلك القول يضللنا من ناحية أخرى لأن لوك لم يكن دائماً يذكر ذلك التمييز الذي يظهر بقوة من خلال كتابات جون آدمز وقرماس باين القائلين بأنه يمكن لأية جماعة او مجتمع الني يتمرس افراده بارادتهم منفردين عن الحكومة بالاضافة الى ما يترتب على ذلك من حماية الفرد وحماية حقوق الاقلية ضد اهواء الاكثرية الحاكة .

ونرى ان التفكير الثوري الاميركي يرفض بقوة فكرة السيادة المحصورة بشخص حماكم الدولة . ولن ننس جهود توماس بابن لازالت فكرة السادة من الاذهان كا ان كتاب ه الادراك ، يعتبر هجومـاً قوياً على فكرة السادة المنوطة يشخصية حاكم او ملك يرثهـا أفراد سلالته من بعده . ومع ذلك ظلت الفكرة تحمل صورتان تقدم على اعتساب هيكاسها: النذور ويحرق البخور . وهاتان الصورتان ممثلتان الموم بفكرة « السيادة » الداخلية بصفتها مسطرة على اية حكومة والسادة الخارجية بصفتها المستقلة عن كل اشراف خارجي . وفي الماضي ثبت بودين فكرة السيادة في شخص الحاكم القائم. وكان ينوه عنها بكلمة وأمير ، عندما يتطرق الى بحثهـا .. وقسال ان السادة تلتصق بشخص كل من يرتقي عرش فرنسا بالوراثة . أما هوبس ، فقد برهن عن تقدم القرن السابع عشر أذ وضع السيادة و بكل شخص يحظى بموافقة الشعب مجتمعاً . ، واخبراً جاءت كتابات لوك وروسو تؤيد ار السيادة راسخة في الشعب واعلنت عن فكرة للسيادة لأهداف ثورية سياسة .

ولكن الانجليز تمسكوا بما شدد عليه لوك في كتابات من ان السلطة التشريعية التابعة لأية حكومة هي صاحبة السيادة ومنها ظهرت فكرة سيادة اللابلان . ويدعونا هذا الانتجاهل مسا استوحته الثورة الاميركية من افسكار جون لوك . رغم

انها اصبحت شيئًا جديداً .

وهناك سبب آخر لاعتبار الثورة الاميركية موضوعك جديداً مستقلا بذاته . صحيح ان لوك وروسو مما اللذان نادا بفكرة السادة الشعبة ، كا قيام الصراع على أشده بين مدرستين لقرنين حول هذا الموضوع . فهناك ما كاب يزعم بأن السيادة مطلقة بطبيعتها كما ان اصحاب الامتياز للتولي على الحسكم خاضوها معركة مع الذبن كانوا ينادون بـأن الطبيعة وهبت الانسان حقوقاً لا تستطيع الدولة ان تتهجم عليها . والثورة الأمعركبة سجلت انتصاراً لحساب الفئة الأخيرة ولكن منذ ذلك الانتصار حصل شيء غريب حقاً . اذ ثبت المنتصرون مبادىء الذبن جاهدوا طويلا للتغلب عليهم . وذلك مذكانت السادة المطلقة سلاحاً بعد الملك الحساكم يهدد به رعاياه ساعة بشاء ، فان الشعب بعد ان كسب المعركة وحظى بسيادته عـاد وتنازل عنها للدولة ، وعلم ، ولكن متأخراً ، مقدار الخطر الناجم عن تسليم السيادة للدولة دون ان يكون للشمب حقاً لاسترجاعها ساعة يشاء . لذلك فانه لا نوجد فترة اكثر ملاءمة لدراسة هذا الموضوع من تلك الفترة الواقعة بين انتصار اصحاب مدرسة المنادين بتفوق الحقوق الطبيعية على مدرسة الحقوق الساوية وبداية الفكر الحديث الذي بعث من جديد الافكار المتعلقة بتنظم الدولة محبث منح ذلك الجهاز السلطة والسيادة والاستبداد الغـــاشم التي

جاهب الانسان اجيالاً طوية لسلبها من الملوك والامراء .
وهكذا لم يكن باستطاعة مفكري الثورة الاميركية ان يفكروا بمثل تعابير السيادة والحكم المطلقين لأنهم من اتباع المدرسة التي تنادى بسلطة الحقوق الطبيعية وبالتالي لان هذه الحقوق نفسها كانت تنادي بالحد من سلطة الحكومات والدول.

تصور البريطانيون الامبراطورية كدولة موحدة يمك البريطان فيها بزمام السيادة وقد تكلم البريطانيون كثيراً عن سيادتهم على المستعمرات حتى جعلت فرانكاين ينفجر صارخاً: « لقد سئمت من سماع كلمة « سيادتنا » . ذلك لأن الامبراطورية لم تكن برأيه دولة موحدة ، وانه حان الوقت ان يمترف البريطانيون بالمساواة بينهم وبين جهاز المستعمرات المعيدة عن الجزيرة البريطانية ، وقد حاول كل من برايس ودايسي ان يحلا احجية السيادة الماثلة في بريطانيا وذلك بتمييز « الحيا كم القانوني » — اي البرلمان – عن « الحاكم السياسي » — اي الناخيين .

ولكننا نجد مشكلة اكثر تشابكاً اذا ما عمدنا الى معالجة السلطة السياسية من الناحية العملية . بدأ لوك ينادي بالدولة الطبيعية التي تحرر منها اللانسان اولا بواسطة اقامة مجتمع سياسي والذي بدوره ثبتت الحكومة . ولكن التشويش الذي أوجده لوك هنا بين و المجتمع » و و الحكومة » كان بثابة

تحذير المرء أن لا يعصر ذهنه كثيراً للاستنتاج كيف حاول. المجتمع السياسي ان يثبت الحكومة . ومع ذلك نرى ان تلك الحكومة كانت تتمتم بالسلطة كها اشار برايس ودايسي الى ذلك عندما قالا : ﴿ فِي جميع الْأحوال التي توجد فيهاحكومة فان السلطة التشريعية هي صاحبة الحكم المطلق . « بيد ان. فكرة السيادة البرلمانية قد تطورت وبالرغم من ذلك نرى ان لوك يقر بأن الجتمع هو الذي يدعم الحكومية . عند هذه النقطة نرى الفكرة الأميركية كاملة . ولكننا سنحاول مجث هـــذا الموضوع نقطة نقطة . وعليه نرى أولا ان المجتمع لا يمارس سلطته المطلقة الاعندما يستهدف الاطاحة بالحكومة والاتبان بحكومة جديدة غبرها لأنه طالما ان الحكومة تمارس صلاحياتها فانه يكون بيد السلطة التشريعة النفوذ الاعلى . ويحكن القول في هذا الصدد بان المجتمع يملك بناصة السلطة المطلقة ولكن ليس في حالة وجود اي شكل من الحكومات لأن سلطة الشعب تعود النه عندما تحل الحكومة . كما انه ليس من العدل القول بأن لوك لم يكن بمسيز بين المجتمع. والحكومة ولكن الشيء الذي استعصى عليه هو التوصل الى. تعبير يستطيع ان يعبر به عن ارادة مجتمع مستقل عن ارادة. حكومة ممينة . لأنه حالما تشكل الحكومة تصبح ارادتها فانوناً لغاية أن تحل حكومة اخرى محلها وتسن قانوناً جديداً ٤ واما اذا قامت حكومة لا تمثل الشعب فانه من الطبيعي ان. يكون المجتمع الذي تحكمه ، جامداً اصم ان لم يحساول عزلها .

اما روسو فلا يقدم لنا سوى القليل عن هذا الموضوع . كا انب لم يؤثر على مفكري الثورة الأمير كية كا اثر لوك ، يبد انه يعتبر ممثلا للمدرسة الفكرية التي ينتمي اليهسا الامير كيون . ويعتبر ايضاً بأنه نادى بفكرة «الارادة الجاعية » التي تملي ارادتها على السلطة العليا . لكنه هنا يختلف عما نادى به لوك الذي وضع السيادة بيد السلطة العليسا دون الارادة الجاعية » و « ارادة الجميع » . لان هناك بونا شاسماً بين هذه وتلك اذ أن الاولى تتطلع الى الامور بمنظار المصلحة المامة بينا الاخرى تهم بالمصالح الحاصة وتعبر على وجه العموم عن ارادات معمنة ولكن متى حدفت هذه وتضاربت مصالح اصحابها المصلة عن الحلاطة عن الحلاقة عن الحلاقة عن الخلافات .

من هناكان يبدو القول سهلا بأن الارادة الجماعية هي دائماً على حق وانها تميل دائمياً لتحقيق المصالح العامة ، ولكن المسكلة ان قرارات الرأي العام ليست دائماً عادلة : وهنأ كله يقودنا الى الاستنتاج الأخير القبائل : وطالما ان الطبيعة تهب الانسان سلطة مطلقة على اجزاء جسمه كذلك فان التماقد الاجتاعي يمنح الجهاز السياسي سلطة مطلقة على جميع المتعاقد الاجتاعي يمنح الجهاز السياسي سلطة مطلقة على جميع

اعضائه ، وهذه القوة نفسها اذا وجهت وفقاً للارادة العامة فانها تنطمع – اى السلطة – بطابع السيادة .

وتحدر بنا الاشارة الى هوبس الذي دمج الحكومة بشخصية الحاكم ، كما دمج روسو سلطة الحكومة بالشعب وجعمله غير مقيد بقانون كما تصور بودين ذلك نمامًا . ومن العودة الى جون آدمز نرى ان مقالته عن القانون الكنسي والاقطاعي كانت من أهم المقالات الساسمة التي ظهرت في امريكا في تلك الفترة. بيد ان القالة لا تعتبر دراسة وافية عن الفكرة بل هي كناية عن سلسلة من الانتقادات اللاذعة ، وبمعنى آخر ، فانها جواب على سؤال سدني سميث القائل : « من يقِرأ كتابًا اميركياً ? ، والجواب علمه ﴿ الانكليزِ ﴾ . وقد اوضح آدمز في مقالاته ان سادة الشعب ، السادة الكامنة في الشعب والسلطة المطلقة التي تكن في جماعات او اي تعبير آخر برغب باستخدامه للتعبير عن السادة التي كان يتمتع بها الانسان في فترة الثورة. الجاهير من الاستيلاء على السلطة التي كانت تكمن في الطبقات. ومن الجائز ان يكون آدمز قــد اوضح في القرن التاسم عشر بأن الفكرة كانت بمثـــابة « تطور » طرأ على السيادة بحيث انتقلت من الكاهن او الامير الى ايدى افراد الشعب الذين يؤلفون المجتمع ويشكلون الحكومة . وتبدل الحال من ملك يتمتع بكثير من الحقوق وشعب يرسخ تحت الواجبات ، الى ملك عليه العديد من الواجيسات وشعب يتمتع بكثير من الحقوق . أكان همذا التعليل صواباً ام خطأ فان آدمز فسر التفكير السياسي الذي كان قائماً في العصور الوسطى بشيء كثيب لا سيا عندما قال ان الكهنة والامراء كانوا يمارسون نفوذهم المطلق في بعض المناطق بواسطة القوة واثارة الحوف. والأوهام .

واماط الفكر الجديد اللثام عن مكمن القوة الحقيقية بعد ان نزع الحوف المقول بتجطم قواعد القانون الكنسي الخيالي. وخزعبلات الاقطاعين. ويقول ميتلاند: «كان قانون الأراضي في القرون الوسطى اساساً لجميع القوانين العسامة الاخرى». ويظهر بأن آدمز قد تطرق في مقالته لبحث هذا الموضوع الذي تصوره عاملا هامساً من عوامل الارهاب في القرون الوسطى. والعسامل الآخر لتفسير اسباب وجود الارهاب آنذاك يكمن في الكنيسة وفي قوانينها المامة. الارهاب آنذاك يكمن في الكنيسة وفي قوانينها المامة. وحكذا كان هذا التماون المزوج – القانون الكنسي وقانون الاقطاع – يمنح اصحابه السلطة الزمنيسة والروحية – اي السلطة المطلقة المناسبة والروحية – اي السلطة المطلقة المناسبة وي ويس عصر النهضة سوى محاولة لتخفيف حدة تلك السيادة. وهسذا الصراع هو الذي ادى بالكثيرين للنزوح الى اميركا ، لا بقصد الموراع عن ملجأ لمارسة حريتهم الدينية بل للتخلص من براثن المحت عن ملجأ لمارسة حريتهم الدينية بل للتخلص من براثن العامة في اوروبا التي كانت تقوم على قاعدة الاقطاع القوانين المامة في اوروبا التي كانت تقوم على قاعدة الاقطاع القوانين المامة في اوروبا التي كانت تقوم على قاعدة الاقطاع القوانين المامة في اوروبا التي كانت تقوم على قاعدة الاقطاع

والتي تنص بالتالي على حصر ملكية جميع الاراضي الموجودة خمن حدود اية دولة بشخص واحسد . وفي اميركا استطاع المنازحون اليها ان يهبوا السيادة الشعب وطلعو علينا بالدستور الذي عبروا فيه عن سيادة الشعب وحريته . وتطلب هذا الوضع بحث الطريقة التي يجب ان تشكل على الساسها الحكومة بفية تأمين حقوق الانسان وبالتالي اعلان المبادىء التي تشترط ايجاد التضامن بين البشر . وكانت اهم هذه الشيروط طبعاً كيفية الاحتفاظ بالحقوق الطبيعية التي لم يتنازل عنها الانسان عندما دخل في المجتمع السياسي . فهذه الحقوق عنها الانسان عندما دخل في المجتمع السياسي . فهذه الحقوق الطبيعي والقانون الموضوعي . وقد أشار آدامز في بيانه الى العراء الشعب لكنها كانت حقوقاً اساسية ذلك لأن العديد . من تلك الحراء الشعب لكنها كانت حقوقاً اساسية ذلك لأن العديد . من تلك الحراء الشعب لكنها كانت حقوقاً اساسية ذلك لأن العديد . . البريان ه . .

والحلقة الأخيرة التي تربط بين القوانين الطبيعية والقانون المستوري شرحها آدمز في مقالته «حقوق المستعمرات الطبيعية . » حيث يقول « ان الحريسة الحقيقية القائمة على المساواة في الشؤون الزمنية والروحية هي من حق جميع البشر وقد منحت لهم بواسطة القوانين الساوية والطبيعية وبموجب وانبقطة التي يبدو آدمز فيها متفوقاً على

لوك او روسو تكمن في توضيحه ان تلك الحقوق الطبيعية لا تمنح حسب أهواء الاكثرية لكنها ملكاً ثابتاً للناس في المجتمع. فلنحاول بعد كل هذا ، ان نكتشف مكان الحقوق الطبيعية من الدستور لنرى ان تكمن تلك السيادة .

وقبل الخوض في ذلك يجدر بنـــا العودة الى بحث افكار ويلسون لنرى ابن تكمن السيادة الشعبية . هاجم ويلسون في محاضرته عن قانون الملديات قضة السادة بصورة مماشرة ثم رد على بلاكستون الذي وصف السيادة بأنهــــا وقف على الحكومة لا بنازعها علىها منازع فقال : و انني أوافق بلاكستون القول بأن السادة تكمن في و زاوية ، ما في الدولة وليس في الحكومة ، . والحقيقة ان فلاسفة الثورة الامبركية طووا فكرة السادة . ونصت الخطوات التالية في فلسقة الثورة الامبركمة على ارب البشر يشكلون مجتمعاً قبل كل شيء ثم يشكل ذلك المجتمع حكومة . فجاء المفكرون الاوربيون من بوفندورف الى بلاكستون وقــــالوا بأنهم على استعداد لاتخـاذ خطوة ثالثة ومنح السادة لفئة من الفئات. ولكن ويلسون عارض في اتخاذ خطوة ثالثة ووصفها بانهــــا لبست واردة طالما انها لا تتفق مع ابسط المبادىء التي توضح الأسس القائمة علمها السمادة الحقيقية .. وتلقى فكرة ويلسون بعض الضوء على موضوع علاقة الحكومة بالمجتمع عندمــــا قال : ر اني اقصد بالدستور ذلك القانون الأسمى الذي أبدعه

177

ووافق عليه أولئك اللبين تكمن فيهم السيادة فعبروا عن الرادة الامة في الطويقة التي يجب ان تشكل بها الحكومة وتدار أجهزتها . ومن هذا الدستور تستمد الحكومة سلطاتها وبواسطته يصار الاشراف على سلطة الحكومة وتوجيهها . كما ان الحكومة لا تملك الصلاحية لتعديا الدستور لان مثل ذلك التعديل يقضي على مصدر صلاحياتها . وبعنى آخر كان ويلسون ينظر الى الدولة كجزء لا يتجزأ من الجتمم الذي شكلت منه .

ما هي ماهية الفكرة التي قدمها مفكرو الثورة الاميركية عن الدولة والسيادة ? والجواب على ذلك يتلخص بأنه لم يكن لديهم ايسة فكرة عن الدولة . بيد ان تفكيرهم كان منصبا على المجتمع والحكومة ومدى ارتباطها بعضها ببعض ، وظلت معرفتهم عن الدولة بالمنى الحديث، كما كانت، ضئيلة . ويظهر للذين يتبعون تطور هذه الأفكار كيف ان الشعب الذي كان يتمتع بالسيادة عاد وتنازل عنها بعد مضي قرن للدولة . ولكن افكارهم لم تحل دون وقوعهم في الشراك التي يتخبط فيها العالم الحديث بعد إدخال مفهوم ثالث على فكرة السيادة فيها العالم الحديث بعد إدخال مفهوم ثالث على فكرة السيادة ويلسون واعني بذلك السيادة الخارجية اما مفهوم السيادة ايان الثورة ويلسون عنها أوضح بكثير من فكرة المفكرين المعاصرين له . ولا عنها المر المعمق كثيراً في دراسة كتابات ويلسون لكي بدرك

بأن فكرة سيادة الشعب حسب ما كان يفهمها تختلف تماماً عن فكرة السيادة التي كانت تختمر الجارب الثورة الفرنسية . ذلك لان المفكرين الفرنسيين بعد تمجيدهم للسيادة الملكمة عدة قرون اكتشفوا فجأة ان بامكانهم تحويل السيادة الى الامة بمجرد تحوير بسيط في التمبير والكلمات وتسمية انفسهم ديقراطيين لانهم يقدسون الآن « سيادة الأمة » ولكن فكرة سيادة الشعب التي نادى بها ويلسون كانت تختلف عن سيادة الامة . فسيادة الشعب هذه تحول الشعب بمارسة صلاحياته في الجمالات المحلية والقومية والعالمية كيفها يتفق ذلك مع مسالحه .

واننا، بعد كل ذلك، نرى ان سيادة الشعب حسب قواعد الفكر السياسي الاميركي لا تستطيع ان تجاهر برأيها الاعندما يتكلم الشعب ضمن نطاق الدستور ، اي فيا يتعلق بتشكيل وتعديل دستور الحكومة. وعندئذ تصبح سيادة الشعب حقيقة واقعية يجب الاخذ يها عملياً . وهذا بدوره يساعدنا في بجئنا عن نتائج النظرية الاميركية في السيادة بصفتها سيادة راسخة في القانون .

يرى العقل الواعي فوراً التناقض البارز هنا أو على الاقل الاختلاط بين القانون الطبيعي والقانون الموضوعي . الم يضع الاميركان قانوناً شبه الهي فوق سلطة الاشخاص والدول ? وهل كان مثل ذلك القانون نافذ المفعول في الحساكم التي يحكم فيها البشر قسال لوك ان سيادة الشعب لا تستطيع اثبات وجودهسا قبل حل الحكومة ولكن المفكرين الاميركيين أوضحوابأن القانون الموضوعي يفسح الجال أمام المجتمعلائبات وجوده بصورة مستقلة عن الحكومة وحتى في حسال وجود المحكومة ، اما روسو فانسه ينفي ان يكون بوسع الجهاز السياسي ان يكبح جماح نفسه بقوانين لا يمكنه ان يتخطاها اما الاميركيون فقد استمانوا بقانون يصلح بنظرهم للاغراض السياسية ومناسب للتطبيق في المجالات السياسية والذي كان بالحقيقة فوق متناول المجتمع السيامي .

وكما قال هاميلتور ، يوجد قوانين صديدة في النقاش السياسي والتي لا يمكن البشر ان يمحوها بأيديهم . لذلك فان ويلسون على حق عندما شدد على سيادة الشعب لان صوت يمثل رد الفعل ضد سيادة البرلمان الشرعية تماماً كما مثل صوت باين رد الفعل ضد فكرة السيادة الشخصية الراسخة بشخصية ملك وراثي . ولكن فكرة سيادة الشعب لا تمدنا الا بجزء من تفكير الثورة وتعطينا فكرة ناقصة عنها . ان ويلسون ميز بوضوح بين حقلي القانون الطبيعي والموضوعي ، ولكنه لم يميز بين حقولها التشريعية المتشابكة بينها . ومن هنا تبرز نقطة بين عولما التشريعية المتشابكة بينها . ومن هنا تبرز نقطة الخلاف والتشويش المسلط علمها .

من المسلم به انه منذ نشأة الفكر القانوني الى ايامنا هذه

فان الفرع الوحيد في القانون المعترف به انسه فوق الدول والشعوب هو ما يسعونه في القرن الثامن عشر و قانون الشعوب » وما يسعونه في القرن الثامن عشر حسب غير ان هذا القانون كان يعتسبر في القرن الثامن عشر حسب نظريات ويلسون فرعاً من القانون الطبيعي او الألمي . أذا يكن القول ان القائين على ترجمة نظريات الثورة الاميركية في خلطهم الملحوظ بين القسانونين الطبيعي والموضوعي » والقانون الدستوري الذي يضمن الحقوق بموجب القانون الوليعي ، كانوا يتلمسون ابحائهم نحو الفكرة القانونية التي المتضن قواعدها الدول بل ان المجتمع هو الذي اهتدى اليها وتقبلها ؟ وانه من الواضح ان الاميركيين تقبدوا ذلك القانون الخاص بشكل يتفوق على صلاحسية الحكومات . وفي ضوم النقطة ليس من الحطأ ان تتصف نظرية السيادة الاميركية بكونها ارسيت على قواعد النظرية المرتبطة بسيادة الاميركية بكونها ارسيت على قواعد النظرية المرتبطة بسيادة القانون .

وليس هناك من جديد في همذا التحليل عندما نرى أن الاميركيين قد امنوا بأن السيادة ضمن أية دولة كانت قائمة في الشعب وليس في الملوك أو اللايلاتات .

فالتحديد الأسمى لنشاط البشر يكمن في مجموعة منالانظمة التي نطلق عليها امم القانون للتبسط في التمبير وكا لوحظ من قبل فقد كان ذلك قائماً بالفعل فيا يتعلق بقضية الشركات التي لعبت دوراً هاماً في تشكيل رابطة الامبراطورية البريطانية . وبقتضى تلك المواثيق التجارية والانظمة كان يصار الى تقويض السلطة الى شركات من امثال رابطة التجار المفارين وشركات فرجينيا والشركات الشرقية الهندية مع تحديد سلطتها في حقل التشريع واخضاع اعضائها لسيادة القانون .

العلاقة بالفكر الحديث

من المقارنة بين الافكار التي كانت سائدة في زمن ارسطو وعصرنا الحديث ، عصر التلغراف واللاسلكي نجد لدهشتنا ان العديد من المبادى، التي اعلنها ارسطو تصلح للتطبيق اليوم . ولا نكون مغالين في تصريحنا اذا قلنا ان معظم الافكار الحديثة ليست إلا بعثا للافكار القديمة : وهكذا نرى دوما الافكار تتكرر ولكن باثراب جديد . ولو اخذنا مثلا فكرة جون لوك وجيمس ويلسون القائلة بسيادة الشعب ، نجد هذه الفكرة تتكرر على لسان مارسليوالبادواني التانون . ولا يهمنا كثيراً معرفة كيف نشات الافكار بقدار ما القانون . ولا يهمنا كثيراً معرفة كيف نشات الافكار بمقدار ما يهمنا معنى ظهورها وتكرارها في فترات معينة من التاريخ .

ويبدو من الصعب الحسكم على نظريات الثورة الاميركية السياسية بأنها برزت الى الوجود بدون ان يكون لهسا أي اساس . وحتى اذا عجزنا عن الاعتراف بفضل المفكرين

الاميركيين في ابداع افكار سياسية معينة فاننا نستطيع ان نشكرهم على تبنيهم لتلك الافكار . ومن بين تلك النظريات النظرية التي عالجت مدى الفارق بين المجتمع والحكومة . بيد ان هناك شيئا يميز المجتمع عن الحكومة . وظلت هذه الفكرة تحتل المقام الأول في الجسدل السياسي لفاية ظهور الفكرة المنادية بالحقوق الطبيعية . ولكن ذلسك لم يمنح أصحاب مدرسة الحقوق الطبيعية من انزال الظلم الاجتاعي بالكثيرين من البشر بحجة حماية حقوق اصحاب المناجم والمصانع .

اما فيا يختص بقضية التمييز بين المجتمع والحكومة ، قان مفكري الثورة لا يوافقون مجاس على مثل هذا التمييز الذي يُسد علماء السياسة في عصرنا الحاضر . ولكن اولئك الذين يسميهم الرئيس ويلسون بالبسطاء منذ خلطوا بين الدولة والحكومة بصورة عجيبة مريبة ووده ان معظم النياس يعتقدون ان الحكومة هي الدولة ذلك لان الأولى هي التي تقوم بنشاطها ظاهراً . ويبدو ان الفئات الدينية والمالية تقلل من اهمية الدولة من الداخل بينا تعمل الدول الاخرى والقانون الدولي ورابطة الشعوب على الانتقاص من سلطة الدولة من الخارج . وهذا ما يوصلنا بالنتيجة الى التساؤل ابن سلطة الدولة الآن ?

وهذا السؤال بدوره يقودنا لبحث فكرة اساسة أخرى

برزت الى الوجود إبان الثورة الاميركية الاوهي مبدأ توزيع السلطة الذي يُعتبر قوام العقيدة الفدرالية . ولكن من ابن نشأت فكرة دولة ضمن دولة ? . كان الناس يسمعون ، في فترة ما قبل الثورة ، الانجليز يقولون : ، لا يمكن وضع اي حاجز بسين الولاء المطلق والاستقلال المطلق ، . ولكن مع الزمن ومع الانجراف تدريجياً عن تلك الفكرة تمكن دعاة الثورة الاميركية من الوقوف على عتبة فكرة جديدة للحصول على شبه استقلال ضمن رابطة من الدول .

ويجب ان اعيد الى الاذهان هنا بأن اعظم المفكرين الانجليز كانوا يعملون على استنباط فكرة تساعد على ملاءمة المجهاز الامبريالي السياسي مع الظروف التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر . وكانت النتيجة انهم نادوا بتطبيق احدى هذه النظريات الثلاث (١) ولاء المستعمرات (٢) الانحساد الفيدرالي الامبريالي (٣) المشاركة الامبريالية . وتبدو آخو نظرية من تلك النظريات اليوم اكثر قابلية للعمل بها في القزن العشرين ، أكان ذلك لصالح الامبريالية البريطانية اوالصالح السياسة العالمية . وقد قدمت هذه النظريات مساحمة فعالة السياسي وعلى الاخص لذلك الفرع العام من الفكر السياسي وعلى الاخص لذلك الفرع العام من الفكر السياسي بالعلاقات الدولية .

كذلك فان المختبر السياسي البريطاني هو الذي أمساط. والشيام عن المبدأ الذي الأرال المديد من المفكرين العالمين

يتعثرون على اعتابه واعني بذلك المدأ القائل بأن الحكومات خاضعة للقانون . لذلك سعيت لتبيان الكيفية التي قابل بها رجال الثورة الاميركية موضوع السيادة بيد ان معالجة مثل هذا الموضوع في الوقت الحاضر يتطلب جهداً يفوق طاقتي ، فأثرت التخلى عنه . وقد رفض الانجليز بدورهم بحثه لا لشيء الا لأن موضَّوع الرلندا لطخ تاريخهم بوصـة مفجعة . كذلك كان شأن احد الكتاب الماصرين الذي شد"د على القول بأن هذا الشعور بالرفض وبالعجز حيال هذا الموضوع يعتبر ضربة عكمة للسياسة العالمية بما جعل السيدج . ل بير يشير دون تردد الى ان العقبة الكأداء التي تحول دون تحقيق انشاء منظمة السماسة العبالمة يعود إلى التعتر الماثل في قضبة وسيادة الدولة ، . هذا التعبير الذي لا زلنــــا نستعمله دون الوقوف قليلا للتمعن في معناة .. اهناك حقاً دولة ذات سيادة مطلقة? كانت مطالب رجال الثورة الاساسية تنحصر لا بالتشديد على منحهم الاستقلال الناجز او اعطائهم بطاقـة عضوية مستقلة في رابطة الشعوب ، ولكن كل ما طالبوا بـ هو ان لا يذوب كيانهم في الكيان البريطابي . وبــــدا في التفكير الثوري الاميركي ان باستطاعة الدول ان تكون ذات سادة بمعنى انها جزء من المجتمع او جماعة من الشعوب . كما يمكن نعت فئة من الشعب بأنها سدة امرها اذا كانت تلك الفئسة تتألف من شعب ذي سبادة . ولكن الممنى هنا يختلف كشراً

عن المعنى المقصود اطلاقه على الدولة ذات السادة المطلقة .

وهكذا ابتدع المستعمرون عام ١٧٧٦ قاعدة العمل . ولم تكن مشكلة الاستقلال الناجز لتثار لولا إصرار بريطانيا على تسكها بالسياسة القائلة انه لا يمكن الجمع بين الولاء المطلق والاستقلال المطلق . ولكن المفكر السياسي الفدرالي الذي كان ينظر الى الامور من نواحيها الاقتصادية كان قد اكتشف بأن تفاوت الحياة الاجتاعية والاقتصادية بين بريطانيا ومستعمراتها عام ١٧٦٥ اصبح واضحاً الى درجة تستوجب اعادة تنظيم الامبراطورية على اسس مبنية على الحقائق الاقتصادية في المالم . ولكن يبدو انه استعصى على البريطانيين ادراك ما ترمز اليه الافكار القائلة بأن السلطة يجب ان توزع وان القانون الاساسي – اي الدستور – يجب ان يكون هو السيد .

- Edmund S. Morgan, «Colonial Ideas of Parliamentary Power 1764-1766», from William and Mary Quarterly, 3rd. ser., V.
- Edmund S. Morgan, ed., The New York Declaration of 1764.
- Charles I. Mullett, Fundamental Law and the American Revolution, 1776-1776.
- Parliament and the British Empire, (New York, 1929.)
- T. Pitkin, Political and Civil History of the United States
- D. Ramsay, History of the American Revolution.
- H. Schultze, Lehrbuch des Deutschen Staatesrechtes (Leipsic 1886.)
- TYLER, MOSES COIT: A Literary History of the American Revolution. (N.Y., 1897.)
- WALSH, CORREA M.: The Political Science of John Adams. (N.Y., 1915.)
- B.F. Wright, American Interpretations of Natural Law.

- GERSON, ARMAND J.: The Organization and Early History of the Muscovy Company. (N.Y., 1912),
- R. W. Gibbes, Documentary History.
- GIERKE, OTTO: Introduction to the Political Theories of the Middle Age. (Trans. and Intro. by F. W. Maintland. London, 1909.)
- HAINES, CHARLES GROVE: The American Doctrine of Judicial Supremacy. (N.Y., 1914)
- O. W. HOLMES. The Common Law
- G. E. Howard, Preliminaries of the American Revolution.
- JEBB, RICHARD: The Britannic Question, (London, 1918). The Imperial Conference, (London 1911).
- JENKS, EDWARD: Law and Politics in the Middle Ages. (N. Y., 1897)
- KEITH, ARTHUR BERRIEDALE: British Imperial Unity and the Dominions. (Oxford, 1916).
- LASKI, HAROLD J.: The Problem of Sovereignty (Yale Press, 1917); Authority in the moder State (Yale Press, 1919); Political Thought from Locke to Bentham (N. Y., 1920); Foundations of Sovereignty (N. Y., 1921).
- LUCAS, CHARLES P.: The Beginnings of English Overseas Enterprise. (Oxford, 1919.)
- McILWAIN, CHARLES HOWARD: The High Court of Parliament and Its Supremacy. (Boston, 1910.)
- MERRIAM, CHARLES EDWARD: History of the Theory of Sovereignty since Rouseau (N.Y., 1900); History of American Political Ideas, 1865-1920. (N.Y., 1921.)

- The American Revolution: A Constitutional Interpretation (New York 1923).
- BARKER, ERNEST: Political Thought in England from Herbert Spencer to the Present Day. (N.Y., n.d.)
- Carl Becker, Beginnings of the American People,
- Carl Becker, The Declaration of Independence.
- CHAMBERLAIN, MELLIN: John Adams and Other Essays. (Boston 1898.)
- E. Channing, History of the United States, III
- CHEYNEY, EDWARD POTTS: A History of England from the Defeat of the Armada to the Death of Elizabeth. (N.Y., 1914.) Vol. I.
- F. W. Coker, Readings in Political Philosophy
- DETOCQUEVILLE, ALEXIS: Democracy in America (Gilman ed.) (N.Y., 1898.)
- DICEY, ALBERT VENN: Introduction to the Study of the Law and the Constitution. (8th ed. London, 1915.)
- DUGUIT, LEION: Law in the Modern State. (Trans. by H.J. and F. Laski, N.Y., 1915.)
- DUNNING, WILLIAM ARCHIBALD: History of Political Theories, Ancient and Mediaeval, (N.Y., 1903); History of Political Theories, from Luther to Montesquieu, (N.
- Y., 1905); History of Pilitical Theories from Rousseau to Spenser, (N.Y., 1920).
- Max Farrand, Development of the United States.

- POWNALL, THOMAS: Administration of the Colonies, wherein their Rights and Constitutions are Discussed and Stated. (London, 1768.) LCP.
- PROPOSAL OF A PLAN toward Reconciliation and Reunion with the Provinces of America and for a Union with the Other Colonies, By One of the Public. (London, 1778.)
 NL.
- PULITENEY, WILLIAM: Thoughts on the Present State of Affairs with America, and Means of Reconciliation. (London, 1778.) LC.
- RAMSAY, DAVID: A History of the American Revolution. (Phila, 1786.)
- Rights of the Colonies Examined (Providence: 1765.)
- J.J. Rousseau. Le Contrat Social
- SEWALL, JONATHAN: v. Novangius and Massachusettensis supra.
- STEDMAN, CHARLES: A History of the Rise, Progress and Termination of the American War. (London, 1784.)
- J. Steel, An Account of a Late Conference on the Occurrences in America in a Letter to a Friend (London, 1766).
- The True Sentiments of America (London: 1778.)
- WILSON, JAMES: Considerations on the Nature and Extent of the Legislative Authority of the British Parliament. (Phila, 1774.) LCP.
- ADAMS, GEORGE BURTON: The British Empire and a League of Peace, together with an Analysis of Federal Government. (N.Y., 1919.)

JOHN LOCKE, Two Treatises on Government

- MARSHALL, JOHN: A History of the Colonies Planted by England on the Continent of North America, from their Settlement to the Commencement of that War which Terminated in their Indepence. (Phila, 1824).
- MASERES, FRANCIS (Massores): Consideration on the Expediency of Admitting Representatives from the American Colonies to the British House of Commons. (London, 1770.) NL
- MAYHEW, JONATHAN: The Snare Broken. A thankgiving Discourse: Preached at the Desire of the West Church in Boston N.E., Friday, May 23, 1766, occasioned by the Repeal of the Stamp Act. (Boston 1766.) NL.
- OTHER (The) Side of the Question, in Answer to the Late «Friendly Address to all Reasonable Americans.» By a Citizen (N.Y., 1776.) NL.
- OTIS, JAMES: Vindication of the British Colonies Against the Aspersions of the Halifax Gentleman in a Letter to a Rhode Island Friend. (Boston 1762.) (London, 1769.) NL.
- OTIS, JAMES: Considerations on Behalf of the Colonists in a Letter to a Noble Lord. (London, 1765.) (2nd ed.) NL.
- PAINE, THOMAS: Common Sense, Addressed to the Inhabitants of America, etc., with the whole Appendix. (Phila., 1776.) NL.
- T. Pitkin, Political and Civil History of the United States (1828).
- POOR (A) MAN'S Advice to His Poor Neighbors: a Ballad to the Tune of Chevy Chace. (N.Y., 1774.) LCP.

- of South Carolina to the Deputies of North Ameri, Assembled in the High Court of Congress at Philadelphia. (Charleston, S.C., 1774.) LC.
- DULANEY, DANIEL: Considerations of the Properisty of Imposing Taxes on the British Colonies for the Purpose of Raising Revenue by An Act of Parliament. (Annapolis, Md., 1765.) UPL.
- FEW, A, Political Reflections submitted to the Consideration of the British Colonies in America by a Citizen of Philadelphia. (Phila., 1774.) (Sometimes attributed to Richard Wells, esp. by M.C. Tyler and so designated in catalogue at HSP.) HSP.
- GALLOWAY, JOSEPH: A Candid Examination of the Mutual Claims of Great Britain and Her Colonies. With a Plan of Accommodation of Mutual Constitutional Principles. (New York, 1775.) LCP.
- GORDON, WILLIAM: A History of the Rise, Progress and Establishment of Independence of the United States of America. (London, 1788.)
- HUTCHINSON, THOMAS: A History of the Province of Massachusetts Bay. (London 1838). 3 vols., of which Vol. III covers the period under consideration.
- JUNIUS: Including Letter by the Same Writer under Other Signatures, to which are added his Confidential Correspondence with Mr. Wilkes and His Private Letters to Mr. H.S. Woodfall. A New and Enlarged edition with New Evidence as to the Authorship and an Analysis by the late Sir Harris Nicholas, By John Wade. 2 vols. (London, 1890.)
- «A Letter from a Virginian to the Members of Congress to be held in Philadelphia.» (Boston: 1774)

in 1770.>

- BERNARD, FRANCIS: Select Letters on the Government of America and the Principles of Law and Polity Applied to the American Colonies. (London, 1774.) UPL.
- BLAND, RICHARD: An Enquiry Into the Rights of the British Colonies. (Williamsburg, Va., 1768.) LC. «E.G. Swem, librarian of the William and Mary College Library has edited and reprinted this rare pamphlet. (Richmond, 1922.)»
- BURGH, JAMES: Political Disquisitions, or An Inquiry Into Public Errors, Defects and Abuses. (London, 1774.) 3 vols.
- CARTWRIGHT, JOHN: American Independence; the Interest and Glory of Great Britain. (London, 1774.) LCP.
- CHALMERS, GEORGE: Political Annals of the Present United Colonies, from their settlement to the Peace of 1763. (London, 1780.)
- CONTROVERSY between Great Britain and Her Colonies Reviewed; The Several Pleas of the Colonies in Support of their Right, etc., etc. (Boston, 1769.) LCP. «Probably by William Knox. v. D.N.B.»
- COOPER, MYLES: An American Querist; or, Some Questions Proposed Relative to the Present Dispute Between Great Britain and Her American Colonies (n.p., 1774.) LCP.
- DICKINSON, JOHN: Letters from a Farmer in Pennsylvania to the inhabitants of the British Colonies. (Phila, 1768.) NL.
- DRAYTON, WILLIAM HENRY; A letter from a Freeman

- Charles F. Mullett, Some Political Writings of James Otia, (London, 1765).
- OTIS, JAMES: Life of, by William Tudor. (Boston, 1823.)
- PAINE, THOMAS: Works of, a vols. (M.D. Conway, ed.) (N.Y., 1894.)
- PAINE, THOMAS: Life of, by Moncure D. Conway, 2 vols. (N.Y., 1908.)
- QUINCY, JOSIAH: A Memoir of, by Josiah Quincy, Jr. (Boston, 1825.)
- William B. Reed, Life and Correspondence of Joseph Reed.
- Reports of the American Bar Association.
- J.B. Scott, James Madison's Notes of the Debates in the Federal Convention, and Their Relation to a More Perfect Society of Nations.
- W.S. Taylor and J.H. Pringle, eds. The Correspondence of William Pitt.
- WILSON, JAMES: Works of. (Bird Wilson, ed.) 3 vols. Phila., 1803); Works of. (J.D. Andrews, ed.) 2 vols. Chicago, 1896.) A new edition of the Life and Writings of James Wilson by Burton Alva Konkle is announced to be published shortly. This work will supersede the two above.

III — CONTEMPORARY LITERATURE

ANDREWS, JOHN: A History of the War With America, France, Spain and Holland. 1775-1783. (London, 1785.) The author was in Englishman who came to America.

- ADAMS, SAMUEL: Life of. By William V. Wells. 3. vols. (Boston, 1665.)
- BARRINGTON-BERNARD Correspondence, The: (E. Channing and A. C. Coolidge, ed.) (Boston, 1914.)
- DICKINSON, JOHN: Life and Writings of, in the Memoirs of the Pennsylvania Historical Society, Vols. XIII and XIV. Life by Charles Janeway Stillé and Works edited by Faul Leicester Ford. (Philla., 1891.)
- FRANKLIN, BENJAMIN: The Works. (J. Sparks, ed.) 10 vols. (Boston, 1847.) The Complete Works of. (John Bigelow, ed.) 10 vols. (N.Y., 1887-88.) The writings of. (H. H. Smyth, ed.) 10 vols. (N. Y., 1905-9.)
- R.T.H. Halsey, ed., Letters from a Farmer in Pennsylvania, to the Inhabitants of the British Colonies.
- HAMILTON, ALEXANDER, Works of. (J.C. Hamilton, ed.) 7 vols. (N.Y., 1850.) (H. C. Lodge, ed.) 9 vols. (N.Y., 1885-6.)
- El. Channing, History of the United State, III
- HUTCHINSON, THOMAS: The Diary and Letters of. (P.O. Hutchinson, ed.) (Vol. 1, Boston, 1884; Vol. II, Boston, 1886.)
- HUTCHINSON, THOMAS: Life of, by James Kendall Hosmer. (N.Y., 1896.)
- IREDELL, JAMES: Life and Correspondence of, by Griffith J. McRee, 2 vols. (N. Y., 1857.)
- JEFFERSON, THOMAS: The Writings of (H.A. Washington, ed.) 9 vols. (N.Y., 1853-4); The Writings of (P. L. Ford, ed.) 10 vols. (N.Y., 1892-7.)

MERRILL JENSEN, ed., English Historical Documents, Eh. (American Colonial Documents to 1776).

JOURNALS OF THE CONTINENTAL CONGRESS (W. C.

Ford ed.) (Washington), 1904.)

Journals of the House of Burgesses of Virginia, 1619-1658/59.

MASSACHUSETTS STATE PAPERS: Alden Bradford, editor: Speeches of the Governors of Massachusetts, and Answers of the House of Representatives of the Same, 1765-76, and other Public Papers. (Boston, 1818).

Memoirs of the Historical Society of Pennsylvania.

Memoirs of the Penna, Hist. Soc. XIV

Plymouth Colony Records, IX.

RECORDS OF THE FEDERAL CONVENTION OF 1787 (Max Farrand, ed. 1911.)

Rhode Island Records, VI.

N.B. Shurtleff, ed., Records of the Governor and Company of the Massachusetts Bay, V.

II — BIOGRAPHIES, MEMORES, COLLECTED WORKS

ADAMS, JOHN: The Works of. (C. F. Adams, ed.) 10 vols. (Boston, 1856.)

ADAMS, JOHN: Life of. By Charles Francis Adams, v. Works, supra.

ADAMS, SAMUEL: The Writings of. (H.A. Cushing, ed.) 4 vols. (N.Y., 1904-8).

RIBLIOGRAPHICAL NOTES

Dozens of documents, treatises, and works were consulted by the author in the course of the preparation of his POLITICAL IDEAS OF THE AMERICAN REVOLUTION. A detailed listing, as well as a recommended bibliography for scholars interested in further reading, will be found in the American edition of POLITICAL IDEAS OF THE AMERICAN REVOLUTION (Barnes & Noble, Inc., New York). A partial list of the sources consulted follows:

I - Collections of Official Documents

ALMON, John: A Collection of Interesting and Authentic Documents Relative to the Dispute Between Great Britain and America, Shewing the Causes and Progress of the Misunderstanding from 1764 to 1775. (London, 1777.) Usually known as «Almon's Prior Documents.»

Archives of Maryland, XL

Conference of the Prime Ministers and Representatives of the United Kingdon, the Dominions and India, held in June, July and August, 1921, H.M. Stat. Office; 1921.

DOCUMENTS Relating to the Colonial History of New York. 13 vols. (N.Y., 1856-75.)

HANSARD, THOMAS CURSON: The Parliamentary History of England. Vols. XV, XVI and XVII. (London, 1813-14.)

مطت بع سميت شارع مبرالدهار الإنكاريي تنفرن ، ۲۲۸۷ برونت



التمن • 10 ق. ل.

المؤسّسَة الاحْلية للطباعَة والنشر بَدِيعة